

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر
لموارد الصندوق
الدورة الثانية
روما، 29-30 أكتوبر/تشرين الأول 2026



مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار

الوثيقة: IFAD14/2/R.2

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 19 أكتوبر/تشرين الأول 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

هذه الوثيقة هي المسودة الثالثة لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وقد أعدت استناداً إلى التعليقات الواردة خلال فترة المشاورات الإلكترونية بشأن المسودة الثانية، التي أجريت في الفترة من 1 إلى 23 سبتمبر/أيلول 2026. ويرد المزيد من المعلومات بشأن هذه المسودة في الصفحة 1.

مراجع مفيدة: الصندوق في منتصف مدة التجديد الثالث عشر للموارد (IFAD14/1/R.2)؛ التوجهات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (IFAD14 Launch/R.2)

الأسئلة التقنية

Ronald Hartman

المدير

شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Raniya Sayed Khan

كبيبة موظفي الشراكات، تجديد الموارد

شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: raniya.khan@ifad.org

Federica Diamanti

نائبة الرئيس المساعدة

دائرة العلاقات الخارجية

البريد الإلكتروني: f.diamanti@ifad.org

Diane Menville

نائبة الرئيس المساعدة وكبيبة الموظفين الماليين

دائرة العمليات المالية

البريد الإلكتروني: d.menville@ifad.org

للمزيد من المعلومات بشأن تجديد الموارد يرجى زيارة www.ifad.org/ar/replenishment

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - <http://www.ifad.org/ar>

ملاحظة حول هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي المسودة الثالثة لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وقد نقت الإدارة التقرير استناداً إلى التعقيبات الواردة خلال المشاورات الإلكترونية بشأن المسودة الثانية للتقرير التي أجريت في الفترة من 1 إلى 23 سبتمبر/أيلول 2026، والاجتماعات غير الرسمية ذات الصلة. كما أجريت تعديلات إضافية لتحسين وضوح التقرير.

ولتيسير الرجوع إلى التغييرات، ترد التغييرات الرئيسية على متن التقرير وعلى الملاحق التي سبق تقديمها إلى هيئة المشاورات على النحو التالي: وضع خط تحت النص المضاف وشعلب النص المحذوف

وتتضمن هذه النسخة تحديثات على الملاحق التالية: (1) مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛ (2) إطار إدارة النتائج للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛ (3) شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة، مع تحديثات على معدلات الخصم الخاصة بقروض الشركاء الميسرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛ (4) أسعار الصرف الرسمية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

وإذا لزم إجراء المزيد من التغييرات بعد الدورة الثانية، فسيجري إدراجها في النسخة النهائية للتقرير التي ستقدم للموافقة عليها في الدورة الثالثة في 14 و15 ديسمبر/كانون الأول.

جدول المحتويات

iii	موجز تنفيذي
1	أولا - مقدمة
2	ثانيا - الاستثمار الريفي لتحقيق الاستقرار والنمو المشترك: السياق العالمي ودور الصندوق
2	ألف - ما الذي يشكل الواقع الريفي - الفرص والتحديات
4	باء - المزايا المعروضة للصندوق في سياق عالمي أكثر تطلبا
	ثالثا - التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار
7	
10	ألف - مجالات التركيز
10	أولا- الأسواق: إطلاق العنان للإمكانيات الريفية
14	ثانيا- العمالة الريفية: تمكين الشباب
18	ثالثا- القدرة على الصمود: الاستثمار في مجتمعات محلية ريفية سلمية وقادرة على التكيف
26	باء - العوامل التمكينية للأثر
26	أولا- تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه
32	ثانيا- الابتكار كدافع للأثر القابل لتوسيع النطاق
34	جيم - معالجة دوافع الفقر والضعف: نهج الاستهداف في الصندوق
35	رابعا - التنفيذ من خلال البرامج القطرية المتكاملة
35	ألف - برنامج عمل متكامل ومرن ومراع للسياق
38	باء- الشراكات كمنصات لتوسيع النطاق وزيادة الأثر
40	خامسا- مؤسسة ملانمة للغرض
40	ألف- إعطاء الأولوية للمرونة التشغيلية
42	باء- توسيع مجموعة الأدوات المالية للصندوق كمنصة استثمارية تحفيزية
44	سادسا- التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الإطار المالي والأثر
55	سابعا- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
	ثامنا- الترتيبات الخاصة باستعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة
56	بالتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق
56	تاسعا- التوصية

الملاحق

	الملحق الأول - مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
	الملحق الثاني - إطار إدارة النتائج للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
	الملحق الثالث - شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة
	الملحق الرابع - مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية لتجديد الموارد
	الملحق الخامس- مذكرة تقنية بشأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية
	الملحق السادس - أسعار الصرف للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
	الملحق السابع - مشروع قرار بشأن تجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
	الملحق الثامن - المبادئ التوجيهية لتقديم التعهدات، وتعهدات الأعضاء بالمساهمة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

موجز تنفيذي

- 1- تتمتع الاقتصادات والمجتمعات المحلية الريفية بإمكانات هائلة لدفع عجلة نمو الدخل، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الاستقرار الطويل الأمد في بيئة عالمية سريعة التغير. وهي تعتبر ركيزة أساسية للنظم الغذائية، وتوفر فرص العمل لشريحة واسعة من الشباب، وتحافظ على الموارد الطبيعية. غير أنها تواجه صدمات مناخية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية وسياسية وغيرها من الصدمات وتدايات ناجمة عن النزاعات، وضعف الاندماج في الأسواق، ومحدودية فرص الحصول على التمويل. وعندما يركد الدخل الريفي، يتفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار. وعندما تنمو الاقتصادات الريفية، تعزز البلدان قدرتها على الصمود، وتُسحِّد فرص العمل، وتحسن التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى تحقيق استقرار طويل الأمد.
- 2- وسيعزز التجديد الرابع عشر للموارد تركيز الصندوق من خلال البناء على نموذج مثبت، وتوفير دعم تحفيزي وتنفيذ مركّز:

- (1) يُعدّ الصندوق المؤسسة المالية الدولية المختصة بالميل الأول¹، حيث يربط الاقتصادات الريفية بالأسواق والاستثمارات والفرص. ولا تزال الاقتصادات الريفية تعاني من نقص التمويل بشكل منهجي. ولا يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة إلا على أقل من 20 في المائة من سعر الأغذية النهائي في سلاسل القيمة. وتفتقر حوالي 70 في المائة من مؤسسات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى إمكانية الحصول على التمويل بشكل كافٍ². ويفرض ذلك عوائق هيكلية لا تستطيع جهات التمويل الأخرى التصدي لها. ويربط الصندوق الميل الأول بالأسواق الكبرى والبنية التحتية والمستثمرين من خلال الجمع بين القروض الميسرة والمنح والمشاركة في السياسات والمساعدة التقنية وتعبئة القطاع الخاص ضمن برنامج قطري متكامل واحد.
- (2) يدخل الصندوق فترة التجديد الرابع عشر لموارده وفي حوزته اللبنة الأساسية لمؤسسة أقوى وأكثر فعالية. فقد أدت اللامركزية إلى تقريب عملية صنع القرار من الحكومات والمجتمعات المحلية، وذلك بدعم من القدرات التقنية الإقليمية وتركيز أكبر على الحافظة. وبمرور الوقت، أسهمت الإصلاحات المالية - بما في ذلك تعزيز إطار رأس المال وتحسين قائمة الموازنة - في تعزيز الاستدامة المالية للصندوق ووسعت قدرته على الاستفادة من قاعدة حقوق المساهمين الخاصة به. وأضاف الطابع المؤسسي على مشاركة القطاع الخاص بدعم من خبرات متخصصة وعمليات تشغيلية محدثة وبرنامج تمويل القطاع الخاص. وفي الآونة الأخيرة، أدت عملية إعادة المعايير المؤسسية إلى مواءمة أكبر للهيكل والعمليات والموارد مع أولويات التنفيذ، وعززت الكفاءة التشغيلية والتركيز. وتضع هذه الأسس التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في موقع يسمح له بتحقيق نتائج تنطوي على قدر أكبر من قابلية التنبؤ وإحداث الأثر.

- (3) يحقق نموذج الصندوق أثراً واسع النطاق. فمنذ تأسيس الصندوق، ساهم كل دولار من المساهمات الأساسية في إطلاق استثمارات ميدانية بقيمة تعادل ستة دولارات تقريباً في المجتمعات المحلية الريفية - وتؤكد النتائج نجاح هذا النموذج وفعاليته المتزايدة. وحققت المشروعات التي أُغلقت في إطار التجديد

¹ يعتبر الصندوق ما يطلق عليه غالباً "الميل الأخير" بمثابة "الميل الأول". ويشير الميل الأول إلى المجتمعات المحلية الأكثر عزلة واستبعاداً ومعاناة من نقص الخدمات - الأبعد عن الأسواق الرسمية والنظم المالية والتمويل الإنمائي. وهي المناطق الذي يزرع فيها صغار المزارعين الأغذية التي تغذي مجتمعاتهم المحلية وبقية العالم. وغالباً ما تواجه هذه المجتمعات المحلية أكبر العوائق أمام الفرص والاستثمار، ومع ذلك فهي تمتلك إمكانات كبيرة للتحوّل عند استهدافها بدعم شامل ومحلي.

² ISF Advisors & Mastercard Foundation Rural and Agricultural Finance Learning Lab. 2019. Pathways to Prosperity: Rural and Agricultural Finance State of the Sector Report. Available at: https://isfadvisors.co/wp-content/uploads/2019/11/2019_RAF-State-of-the-Sector-10.pdf

الثاني عشر لموارد الصندوق زيادة في الدخل بنسبة 34 في المائة في المتوسط، وذلك مقارنة بنسبة 23 في المائة المسجلة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي المناطق التي شهدت مشاركة قوية من القطاع الخاص، بلغت الزيادة في الدخل 64 في المائة.³ وتعكس هذه النتائج نمودجا خضع لتقييم مستقل وجرى تعزيزه بشكل تدريجي من خلال دورات متعاقبة لتجديد الموارد.

(4) **يُعَدُّ تعميق الأثر هو التوجه السائد – وقد صُمِّمَ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لدعم هذا التوجه.** وتشير الأدلة بوضوح إلى العوامل التي تحقق أعمق النتائج، وهي: حزم متكاملة من التدخلات الموجهة والمنسقة التي تعالج مجموعة القيود المحددة التي تواجهها الأسر المعيشية الريفية - وذلك من خلال ربط الوصول إلى الأسواق، والمهارات، والخدمات المالية وتدبير القدرة على الصمود معا بدلا من معالجتها بشكل منفصل.⁴ ويستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من هذه الأدلة لضمان إدماج تدخلات متكاملة في جميع البرامج القطرية. ويدعم تعزيز اللامركزية هذا التوجه - حيث بات بإمكان الأفرقة الإقليمية والقطرية تعديل مزيج الحلول والتدخلات وفقا لخصوصيات السياق القطري.

(5) **يعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تركيزه البرامجي على ثلاث ركائز رئيسية: الأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود، وعاملين تمكينيين شاملين: تنمية القطاع الخاص والاستثمار، والابتكار.** وتنقل الركيزة الأولى من زيادة الوصول إلى الأسواق إلى تعزيز النظم التي تعمل الأسواق في إطارها. وتصبح العمالة الريفية ركيزة قائمة بذاتها، وتركز على فرص العمل والمهارات وريادة الأعمال للشباب والنساء. أما القدرة على الصمود، فتُدمج مباشرة في البرمجة الاقتصادية بدلا من التعامل معها كموضوع مستقل. ويجري إدماج تنمية القطاع الخاص في جميع البرامج القطرية بدلا من السعي إلى تحقيقها كجدول أعمال مؤسسي منفصل. وينقل الابتكار من التجارب المعزولة إلى التأسيس المنهجي للحلول المثبتة في جميع العمليات-العمليات. ويظل نهج الصندوق يَتمحور، عبر الركائز والعوامل التمكينية، حول الإنسان. ويُعتبر هذا العرض متسقا في جميع السياقات - إلا أن كيفية ترتيبه ودمجه وترجيحه تختلف تبعا للسياق القطري. وتجعل عملية اللامركزية الكاملة في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هذا التمييز منهجيا: حيث تعدل الأفرقة الإقليمية الركائز والعوامل التمكينية والأدوات وفقا للأولويات والقيود الخاصة بكل بلد، بحيث يختلف ما يطبقه الصندوق في وضع هش بشكل جوهري عما يطبقه في اقتصاد دينامي متوسط الدخل.

(6) **تُعَدُّ مشاركة القطاع الخاص أساسية لتوسيع نطاق الأثر واستدامته.** ولا تستطيع الموارد العامة تمويل التحول الريفي بالنطاق المطلوب. وقدرة الصندوق على إثبات أن أسواق الميل الأول قابلة للاستثمار هي ما يجعله فعالا في جذب رؤوس الأموال الخاصة إلى المجال الريفي. ومن خلال العمليات السيادية، يعمل الصندوق مع الحكومات للحد من المخاطر، وتعزيز الظروف التمكينية، وبناء ذخيرة مشروعات قابلة للاستثمار للمستثمرين التجاريين. ومن خلال الاستثمارات غير السيادية، يُكَمِّل الصندوق هذه العمليات السيادية من خلال توفير التمويل للقطاع الخاص من أجل سدّ الفجوات في حصوله على التمويل، واستقطاب جهات تمويل أخرى. ولكن مشاركة القطاع الخاص لا تقتصر على التمويل على نطاق واسع فحسب، وإنما تتعلق أيضا بالابتكار وإحداث الأثر المستدام والعميق على نطاق واسع. وفي العمليات السيادية، تحقق المشروعات التي يشارك فيها القطاع الخاص بنشاط في التنفيذ مكاسب تفوق بأربعة أضعاف المكاسب المحققة في المشروعات التي تعتبر مشاركة القطاع الخاص فيها

³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. <https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-21.pdf>

2025. مسارات الخروج من الفقر: تحقيق التوازن بين التوسع في النطاق وعمق الأثر. <https://webapps.ifad.org/members/eb/146/docs/arabic/EB-2025-146-R-16.pdf>

⁴ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. <https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-21.pdf>

محدودة أو معدومة.⁵ ويُشكل ذلك قاعدة الأدلة التي سيعتمد عليها الصندوق في التجديد الرابع عشر لموارده من أجل تعميق وتنسيق مشاركة القطاع الخاص في العمليات السيادية وغير السيادية على حد سواء.

(7) **يجب أن تستفيد الشراكات من أوجه التكامل في النظام الجاري إصلاحه.** وتواجه المؤسسات الإنمائية ضغوطاً للحد من التجزؤ وتحقيق كفاءة أكبر. ويعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات التقنية والمالية الإقليمية والمحلية، ومنظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى نقاط القوة النسبية. ويوفر الصندوق التخصص القطاعي والمعرفة التقنية والأثر في التنمية الريفية. ومن خلال ربط الميل الأول بالتنفقات الأكبر للتمويل والاستثمار، وبرامج البنية التحتية، ومنصات السياسات، تضاعف الشراكات ما يحققه الصندوق عند العمل بمفرده. ويشمل ذلك القطاع الخاص. والهدف هو أن يعمل الصندوق كمنصة تسهل التكامل والاستفادة من الموارد، وليس الازدواجية.

(8) **تُعَدّ الموارد الأساسية الأساس، وتحدد مستويات تجديد الموارد الطموحات الممكنة.** وتعدّ مساهمات تجديد الموارد (المساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية، وقروض الشركاء الميسرة) الركيزة الأساسية للنموذج المالي للصندوق. وهي تحافظ على التيسيرية اللازمة للبلدان المنخفضة الدخل وتلك التي تعاني من أوضاع غير آمنة. هشام-مؤثر على النزاعات. كما أنها تقلل من المخاطر، وتسمح بوضع ترتيبات تمويل مهيكله تجذب رأس المال الخاص. والأهم من ذلك هو أنها تعزز قاعدة رأس مال الصندوق، مما يسمح له بالاستفادة من أسواق رأس المال للحصول على تمويل إضافي والوفاء بمهمته العالمية. وتؤثر مستويات تجديد الموارد بشكل مباشر على ما يمكن للصندوق القيام به: حجم برنامج القروض والمنح، ومستوى التيسيرية اللازمة للحفاظ على ميزته النسبية، والمجموعة المستهدفة، وحجم الاستثمار الممول بشكل مشترك الذي يمكن للموارد الميسرة إتاحتها.

(9) **تعزز الالتزامات المركزة والأولويات المؤسسية المساءلة.** يقترح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق نهجاً لإطار أكثر دقة للالتزامات يتواءم مع القدرات المؤسسية وقابلاً للتنفيذ خلال فترة تجديد الموارد. وأصبحت الأولويات المحددة في الدورات السابقة، والتي صيغت كالتزامات محددة المدة - مثل العمل المناخي والإدماج الاجتماعي - جزءاً لا يتجزأ من نموذج العمل الأساسي للصندوق، وتُطبق بشكل متنسق في جميع العمليات، كما تتبع الأداء من خلال إطار إدارة النتائج. ويعبّر ذلك عن التقدم المؤسسي ويعزز المساءلة أمام الدول الأعضاء.

(10) **يهدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى تحقيق تحول اقتصادي مستدام.** وسيعمل على تعزيز آلية عمل الاقتصادات الريفية الشاملة، وربط السكان الريفيين بالأسواق، وتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الشباب، وبناء القدرة على الصمود لمواجهة الصدمات. ويتطلب تحقيق ذلك دعماً سياسياً ومالياً مستداماً من الدول الأعضاء. وبفضل الدعم القوي، يستطيع التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تحقيق استقرار يمكن التنبؤ به ويُعتبر قابلاً لتوسيع النطاق وطويل الأمد للمجتمعات المحلية الريفية.

3- ويمثل تجديد الموارد هذا فرصتنا لتوسيع نطاق استثمارات الميل الأول معاً من أجل تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار.

⁵ المرجع نفسه والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. مسارات الخروج من الفقر: الموازنة بين نطاق وعمق التأثير. <https://webapps.ifad.org/members/cb/146/docs/arabic/EB-2025-146-R-16.pdf>

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار

أولا - مقدمة

- 1- أنشأ مجلس محافظي الصندوق في دورته التاسعة والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط 2026 هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وطلب منها تقديم تقرير عن نتائج مداولاتها إلى الدورة الخمسين في فبراير/شباط 2027. وتستند مسودة [الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق على مدار عام 2026، ووضعوا الصيغة النهائية لهذا التقرير. هذه هي المناقشات التي دارت أروقها في الدورة الأولى الثالثة لهيئة المشاورات بشأن مسودة التقرير وفي الاجتماع غير الرسمي بشأن السياسة المقترحة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وهيكلية النتائج والسيناريوهات المالية، في 15 ديسمبر/كانون الأول 2026].
- 2- ويتزامن توقيت تجديد الموارد هذا مع بيئة إنمائية عالمية تعاني من ضغوط هيكلية. فالحيز المالي يتقلص، ويزداد الضعف في وجه الديون، وتشتد الصدمات المناخية والنزاعات، وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يفاقم الضغط على الاقتصادات الريفية. وتعد المناطق الريفية موطنًا لغالبية أفقر سكان العالم. كما أنها تشكل ركيزة أساسية للنظم الغذائية الوطنية، وتشغل حوالي 40 في المائة من القوى العاملة العالمية. ومع ذلك، فإنها لا تزال تعاني من نقص مزمن في التمويل.⁶ وعندما يعاني دخل السكان الريفيين من الركود، يتفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر، وتتسارع وتيرة النزوح، وتندهور ظروف الاستقرار المحلي والوطني.⁷ وتعتبر الحاجة إلى استثمار ريفي مستدام أقوى من أي وقت مضى - كما تُعد الحاجة إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس ومستدامة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.
- 3- وتطور الصندوق ليكون مستعدًا لهذه اللحظة. ويمتلك الصندوق، بصفته المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المخصصة حصريًا للزراعة والتنمية الريفية، الخبرة والحضور القطري والهيكل المالي لتحقيق التحول الريفي في الميل الأول. ويدخل الصندوق التجديد الرابع عشر لموارده كمؤسسة أقوى بكثير مما كان عليه في بداية العقد الماضي، وهو على أتم الاستعداد لتطبيق ما جرى بناؤه على نطاق أوسع، مع تركيز أكبر وأدلة أقوى على ما يجدي نفعًا.
- 4- وتُنظَّم المقترحات الواردة في هذا التقرير حول ثلاث ركائز مترابطة يعزز بعضها البعض - الأسواق، والعملية الريفية، والقدرة على الصمود - مدعومة بعاملين تمكينيّين شاملين: تنمية القطاع الخاص والاستثمار، والابتكار. وتُعكس هذه المقترحات تحسينًا مدروسًا لعروض الصندوق بالاستناد إلى التقييم المستقل وأدلة تقييم الأثر والطلب القطري. وتوضّح الأقسام التالية السياق العالمي لهذا الاستثمار، والمزايا المعروضة للصندوق، وكيفية تحقيق الأهداف خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويعرض القسم المالي السيناريوهات الأولية لتجديد الموارد لتتظر فيها الدول الأعضاء. وتشمل هيكلية المساءلة مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد المقترحة وإطار إدارة النتائج.

⁶ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات العمالة - الزراعة والنظم الزراعية والغذائية. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/OEA>

⁷ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. 2025. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 - معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية. <https://doi.org/10.4060/cd6008ar>

ثانيا - الاستثمار الريفي لتحقيق الاستقرار والنمو المشترك: السياق العالمي ودور الصندوق

ألف - ما الذي يشكل الواقع الريفي - الفرص والتحديات

5- لا تزال المناطق الريفية محورية للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر وعدم الاستقرار. ففي عام 2024، واجه ما يصل إلى 720 مليون شخص الجوع، وعانى 2.3 مليار شخص من انعدام الأمن الغذائي.⁸ وتزيد معدلات الفقر في المناطق الريفية بأكثر من ثلاثة أضعاف عن مثيلاتها في المدن، مما يعكس فجوات مستمرة في الوصول إلى الأراضي وفرص العمل والتمويل والبنية التحتية والأسواق.⁹ وفي العديد من المناطق النامية، لا يحقق المزارعون سوى 30 إلى 50 في المائة من الغلات الممكن تحقيقها.¹⁰ وبالإضافة إلى ذلك، يجري توليد معظم القيمة في النظم الغذائية خارج نطاق المزرعة: إذ لا تمثل الزراعة الأولية سوى أقل من ربع القيمة المضافة في نظام الأغذية الزراعية، في حين تستحوذ عمليات التجهيز والخدمات اللوجستية والتجزئة والخدمات على الجزء الأكبر.¹¹ وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق تحسينات كبيرة في الكفاءة على طول سلسلة القيمة بأسرها، نظرا لأن الفاقد والمهدر من الأغذية يمثلان ما يتراوح بين 30 و50 بالمائة من الإنتاج العالمي للأغذية.¹² وتعني هذه الفجوات الهيكلية أن الاقتصادات الريفية تُدر دخلا وفرص عمل أقل بكثير مما تسمح به إمكاناتها الإنتاجية.

6- ومع ذلك، تقدم الاقتصادات الريفية بعضا من أعلى عوائد الاستثمار. ويعدّ النمو في القطاع الزراعي أكثر فعالية في الحد من الفقر بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بالنمو في القطاعات الأخرى،¹³ وقد ساهم بأكثر من نصف إجمالي خفض معدلات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء.¹⁴ ويمكن أن يحقق تحويل النظم الغذائية فوائد صافية تتراوح قيمتها بين 5 و10 تريليونات دولار أمريكي سنويا في مجالات الصحة والبيئة والاقتصاد.¹⁵ ولا يعدّ سدّ فجوات التمويل المستمرة التي تقوّد مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق ضرورة إنمائية فحسب، وإنما ضرورة اقتصادية أيضا.

⁸ المرجع نفسه.

⁹ البنك الدولي. 2024. Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis. <https://hdl.handle.net/10986/42211>.

¹⁰ Van Ittersum, M. K., Cassman, K. G., Grassini, P., Wolf, J., Titttonell, P., & Hochman, Z. 2013. Yield gap analysis with local to global relevance - A review. *Field Crops Research*, 143, pp. 4-17. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S037842901200295X>

¹¹ منظمة الأغذية والزراعة (2024). حالة الأغذية والزراعة 2024 - تحويل النظم الزراعية والغذائية المستند إلى القيمة. <https://openknowledge.fao.org/items/65139780-d06c-4b7c-a2cd-3ed4256eaa1c>

¹² Baykoca, B. and Yılmaz, S. 2025. Understanding food loss patterns across developed and developing countries using a GDP, growth rate, and health expenditure-based typology. *Scientific Reports*, 15, 27597. <https://doi.org/10.1038/s41598-025-13156-3>

¹³ Christiaensen, L. and Martin, W. 2018. Agriculture, structural transformation and poverty reduction: Eight new insights. *World Development*, 109, pp. 413-416. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X1830175X>.

¹⁴ De Janvry, A. and Sadoulet, E. 2010. Agricultural growth and poverty reduction: Additional evidence. *The World Bank Research Observer*, 25(1), 1-20. <https://academic.oup.com/wbro/article-abstract/25/1/1/1681409>.

¹⁵ Ruggeri Laderchi, C., Lotze-Campen, H., DeClerck, F., et al. 2024. The Economics of the Food System Transformation. Food System Economics Commission (FSEC), Global Policy Report. <https://foodsystemeconomics.org/wp-content/uploads/FSEC-GlobalPolicyReport-February2024.pdf>.

7- والاتجاهات الديمغرافية تخلق الحاجة الملحة وتوفر الفرص. إذ يعيش حوالي 60 في المائة من شباب العالم البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكثير منهم في المناطق الريفية.¹⁶ وفي البلدان المنخفضة الدخل، تقل نسبة الشباب العاملين بأجر منتظم عن 20 في المائة،¹⁷ في حين يعمل 55 في المائة من الشباب العاملين في العالم في عمالة غير رسمية أو هشة. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يعيش 70 في المائة من شباب العالم في بلدان تواجه تحديات إنمائية مستمرة.¹⁸ ومع الاستثمارات المناسبة في المهارات وتنمية ريادة الأعمال والروابط السوقية، يمكن لهذا النمو السكاني أن يصبح محركاً للتحويل الريفي - لا مصدراً لعدم الاستقرار.

8- وتشغل نظم الأغذية الزراعية أكثر من 64 في المائة من القوى العاملة في أفريقيا،¹⁹ وتعد مصدراً لسبل العيش في معظم أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية. وهي تُعد مصدراً بالغ الأهمية لفرص عمل النساء، إذ تمثل ثلثي فرص العمل المتاحة للنساء في أفريقيا جنوب الصحراء وأكثر من 70 في المائة منها في جنوب آسيا.²⁰ ومع ذلك، فإن عدم المساواة في الحصول على الأراضي والمدخلات والتمويل والخدمات، الذي يتفاقم بسبب أعباء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، يؤدي إلى فجوة جنسانية في الإنتاجية بنسبة 24 في المائة، وانخفاض في الأجور الزراعية للنساء بنسبة تزيد عن 18 في المائة.²¹

8-9- ويوسع الربط الرقمي آفاق الإمكانات المتاحة: إذ يعيش أكثر من 90 في المائة من سكان العالم ضمن نطاق تغطية شبكة الهاتف المحمول، ويمتلك مئات الملايين من مستخدمي الهاتف المحمول في المناطق الريفية حسابات خدمات مالية متنقلة.²² ومن شأن الأدوات الرقمية، عند اقتنائها بالاستثمار في المؤسسات الريفية وسلاسل القيمة، أن تخفض تكاليف المعاملات، وتوسع نطاق الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق، وتحسن المعلومات المناخية وإدارة المخاطر. ويساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع هذه العملية - فهو يتيح الزراعة الدقيقة، والخدمات الاستشارية المخصصة، والوصول إلى الأسواق بكفاءة أكبر وعلى نطاق وكلفة لم يكن من الممكن تحقيقهما سابقاً. وتعيد منصات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية تشكيل أسواق العمل وسلاسل القيمة الزراعية والنظم المالية بوتيرة أسرع من قدرة معظم المؤسسات الريفية على التكيف. وبدون استثمار مدروس في البنية التحتية الرقمية الريفية، والمهارات، والشمول، تهدد هذه التحولات بتوسيع الفجوة بين الاقتصادات الحضرية المترابطة والميل الأول الذي يجري تجاوزه بدلاً من تطويره. ولا يُحدث الترابط

¹⁶ الأمم المتحدة. (2026). World Population Highlights 2026: Youth. UN DESA/POP/2026/TR/NO. 13. New York: United Nations. <https://desapublications.un.org/file/21644/download>.

¹⁷ منظمة العمل الدولية، 2024. Global Employment Trends for Youth 2024. Decent work, brighter futures. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-09/GET_2024_EN%20web.pdf.

¹⁸ الأمم المتحدة. (2026). World Population Highlights 2026: Youth. UN DESA/POP/2026/TR/NO. 13. New York: United Nations. <https://desapublications.un.org/file/21644/download>.

¹⁹ منظمة الأغذية والزراعة (2024). مؤشرات العمالة: الزراعة والنظم الزراعية والغذائية. <https://www.fao.org/newsroom/detail/faostat-afs-employment-data/ar>

²⁰ منظمة الأغذية والزراعة. 2023. وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية. روما. <https://openknowledge.fao.org/items/70b05f9f-2580-4d37-b00e-2b7453a50998>.

²¹ منظمة الأغذية والزراعة. 2023. وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية. روما. <https://openknowledge.fao.org/items/70b05f9f-2580-4d37-b00e-2b7453a50998>.

²² GSMA. 2025. The State of Mobile Internet Connectivity 2025: Overview Report. <https://www.gsmaintelligence.com/research/the-state-of-mobile-internet-connectivity-2025-overview-report>.

²³ GSMA. 2025. The State of the Industry Report on Mobile Money 2025. https://www.gsma.com/solutions-and-impact/connectivity-for-good/mobile-for-development/gsma_resources/the-state-of-the-industry-report-on-mobile-money-2025/.

وحده تحولاً، بل يجب تأصيله في نظم السوق الفعالة ودعمه بظروف تُمكن المنتجين والمؤسسات الريفية من الاستفادة.

9-10- وتفاقم الهشاشة جميع هذه التحديات. فحوالي 70 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد يعيشون في أوضاع هشة ومثلثة بالذلة²⁴ ويُعتبر انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار السياسي مترابطين بشكل وثيق: فعندما تنهار سبل العيش الريفية، يتسارع النزوح، وتتصاعد التوترات الاجتماعية، وتزيد صعوبة تهيئة ظروف التعافي. وفي المقابل، عندما تستقر الاقتصادات الريفية – أي عندما ينمو الدخل، وتعمل النظم الغذائية بكفاءة، وتتوسع فرص العمل – تترسخ أسس الاستقرار الطويل الأجل. وبالتالي، يُعد الاستثمار في الاقتصادات الريفية استثماراً في الاستقرار أيضاً.

40-11- وأدت فترة طويلة من عدم الاستقرار الجيوسياسي والنزاعات المتكررة إلى تقلبات مستمرة في سلاسل إمداد الطاقة والأسمدة والأغذية، الأمر الذي رفع تكاليف المدخلات للمزارعين، وسبب تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية الريفية التي تعتبر من الجهات المشتريّة الصافية للأغذية، وأدى إلى استجابات طارئة متكررة تزامم الاستثمارات الطويلة الأجل التي تحتاجها الاقتصادات الريفية. وبالتالي، يُعد تعزيز سلاسل إمداد المدخلات المحلية، وتوفير أدوات إدارة المخاطر بأسعار معقولة، وتطوير نظم إنتاج فعالة وقادرة على التكيف، أمراً بالغ الأهمية – سواء كان ذلك لامتصاص الصدمات أو إدارة تقلبات الأسعار المستمرة الناشئة خارج نطاق السياسات الوطنية.

44-12- ويُعد الاستثمار الريفي من العوامل المتنبئة للاقتصاد الكلي. وتقلل سلاسل القيمة المحلية الأقوى من الاعتماد على الواردات والتعرض لصدمات الأسعار الخارجية. كما تدعم نظم الأسواق الإقليمية الممرات التجارية وسلاسل القيمة العابرة للحدود، وترتبط صغار المنتجين بأسواق أوسع، وتحسن قدرة النظم الغذائية على الصمود أمام اضطرابات الإمداد. ويخفف توسيع نطاق الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية العبء المالي الناتج عن الاستجابات الطارئة المتكررة، ويسهم، بمرور الوقت، في توسيع قاعدة الموارد المحلية وتعزيز القدرة المالية الوطنية على الصمود.

42-13- وبالتالي، فإن الحاجة إلى الاستثمار في التنمية الريفية ملحة ومبينة على الأدلة. ويمكن التحدي في ضمان استخدام التمويل المتاح بأقصى قدر من الفعالية – بحيث يكون تحفيزاً في أثره، ومنضبطاً في تركيزه، ومستداماً في مشاركته القطرية. وجمع الصندوق بين الخبرة القطاعية، ونماذج التنفيذ المُثبتة، والهيكلية المالية لتوجيه الموارد إلى حيث تحقق أعلى العوائد.

باء – المزايا المعروضة للصندوق في سياق عالمي أكثر تطلباً

14- تشهد البيئة الإنمائية العالمية أيضاً تغييرات تنطوي على تداعيات بالنسبة للدور الذي يتعين على الصندوق الاضطلاع به. فانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية، وتزايد الضغوط على الموارد العامة، والمطالب المتنافسة على التمويل، فضلاً عن تزايد التحديات في البيئة الجيوسياسية والمتعددة الأطراف، كلها عوامل تجعل استدامة الاستثمارات الإنمائية الطويلة الأجل أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسه، تزيد الصدمات المتراكمة من الحاجة إلى مؤسسات قادرة على مواصلة المشاركة على المدى الطويل وحماية المكاسب الإنمائية في البيئات الصعبة. ويُعزز هذا السياق أهمية الدور المتميز للصندوق كمؤسسة تجمع بين الخبرة في التنمية الريفية

²⁴ شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. والتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025. <https://www.fightfoodcrises.net/sites/default/files/resources/files/GRFC2025-full.pdf>

²⁵ شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. والتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025. <https://www.fightfoodcrises.net/sites/default/files/resources/files/GRFC2025-full.pdf>

الطويلة الأجل، والحضور القطري، والتمويل التحفيزي، بما في ذلك في السياقات التي تنطوي على مخاطر أعلى.

الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية المختصة بالميل الأول

13-15- يُعتبر الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة في العالم المخصصة حصرياً للزراعة والتنمية الريفية مع تركيز فريد على الوصول إلى المناطق الأكثر نأياً حيث تشتد وطأة الفقر وتبدأ التنمية. وهذه هي الأماكن التي يزرع فيها صغار المنتجين والمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الأغذية التي تغذي مجتمعاتهم المحلية والعالم. غير أنهم يواجهون عوائق كبيرة في الوصول إلى الأسواق والتمويل والخدمات اللازمة لدعم اقتصادات ريفية مزدهرة، وذلك لأن التمويل الإنمائي العام لم يعمل لخدمتهم تاريخياً. ولطالما تميز نهج الصندوق الذي يَتمحور حول الإنسان بضمن وصول الاستثمارات إلى الفئات السكانية الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، كما يعزز حضوره القطري الراسخ وشرائكه الشعبية الملكية المحلية ويدفع عجلة التغيير من القاعدة إلى القمة. ويجمع الصندوق، بصفته مؤسسة مالية دولية مصنفة بدرجة AA+ وتتمتع بحوكمة شاملة كمؤسسة متعددة الأطراف تضم 180 دولة عضواً، بين المصادقية المالية والانتشار العالمي. ومنذ تأسيسه، ساهم كل دولار من المساهمات الأساسية في توليد استثمارات بقيمة ستة دولارات تقريباً في المجتمعات المحلية الريفية.²⁶

(أ) **نطاق الوصول.** يصل الصندوق إلى أشخاص وأماكن لا تستطيع جهات التمويل الأخرى الوصول إليها. وتوجه أطر الاستهداف الخاصة بالصندوق الموارد نحو صغار المنتجين، والعمال الزراعيين الذين لا يملكون الأراضي، والنساء الريفيات، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة ومُتأثرة بالزلازل. ويعيش أكثر من نصف المشاركين في مشروعات الصندوق في بيئات هشّة أو معرضة للمخاطر المناخية. ويتيح الحضور القطري للصندوق - الذي يشمل الآن أكثر من 45 مكتباً - مشاركة مستدامة في سياقات نائية ومعقدة، بما في ذلك المناطق التي تكون فيها الحوافز التجارية أضعف والمخاطر أعلى. ويؤجّه الجزء الأكبر من تمويل الصندوق إلى أفقر البلدان، مما يجعله مصدراً رئيسياً للتمويل التيسيري للزراعة والتنمية الريفية.

(ب) **الصلة.** تتواءم مهمة الصندوق مباشرة مع أكثر التحديات الإنمائية إلحاحاً في الوقت الحالي. وبعد انعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى الفرص الاقتصادية الريفية من العوامل المحركة الرئيسية للهجرة القسرية وعدم الاستقرار. وتجعل الضغوط الديمغرافية المتزايدة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، الاستثمار في العمالة الريفية أمراً ملحاً. وتتنوّع حدة الصدمات المناخية والهشاشة في الأزمنة العالمية والمحلية. ومع ذلك، لا يزال الاستثمار الريفي يعاني من نقص مزمن في التمويل مقارنة بالعوائد المثبتة التي يحققها. ويعني التركيز الحصري للصندوق على الزراعة والتنمية الريفية أن موارده وخبراته ومشاركته القطرية مصممة بالكامل لمعالجة هذه التحديات. وتؤكد تحليلات الطلب القطري أن الركائز الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق - الأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود - تعكس ما تطالب به الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية.

(ج) **النتائج.** يُحقّق نموذج الصندوق أثراً قوية قابلة للقياس والتحديد. وأظهر تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الاستثمارات التي يدعمها الصندوق زادت دخل 49 مليون شخص من السكان الريفيين بنسبة لا تقل عن 10 في المائة (بمتوسط أثر بلغ 34 في المائة لكل المشاركين)، وحسّنت وصول 39 مليون شخص إلى الأسواق بنسبة لا تقل عن 20 في المائة (بمتوسط زيادة بلغ:

²⁶ قام الصندوق، بفضل رأس مال مدفوع بلغ 11.12 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسه، بتعبئة برنامج عمل إجمالي بقيمة 67.44 مليار دولار أمريكي، ويتضمن ذلك: 26.56 مليار دولار أمريكي من التمويل المقدم من الصندوق (بما في ذلك المنح العالمية والإقليمية)؛ و40.88 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك المحلي والدولي. التقرير السنوي للصندوق لعام 2024.

34 في المائة)، وعززت الإنتاج الزراعي لـ 40 مليون شخص بنسبة لا تقل عن 20 في المائة (بمتوسط زيادة بلغ: 35 في المائة)، وعززت قدرة 10 ملايين شخص على الصمود بنسبة لا تقل عن 20 في المائة (بمتوسط زيادة بلغ: 5 في المائة).²⁷ وتعكس هذه النتائج الإجمالية حافزة جرى تطويرها تدريجياً لإدماج النهج التي أثبتت الأدلة فعاليتها - الاستثمارات المكثفة في سلاسل القيمة، ومشاركة القطاع الخاص القوية، والتدخلات المتكاملة التي تعالج معوقات متعددة في آن واحد.

(د) **الموارد.** يعمل الصندوق كمنصة استثمار موحدة - حيث يقوم بتعبئة مصادر مختلفة لرأس المال ودمجها وتوجيهها نحو التحول الريفي. وبين عامي 2022 و2024، حقق الصندوق نسبة قياسية للتمويل المشترك بلغت 2.34:1، وتجاوز بذلك هدفه البالغ 1.5:1.²⁸ وقام بتعبئة 1 مليار دولار أمريكي من المستثمرين، بما في ذلك صناديق التقاعد والمصارف المركزية، و1.14 مليار دولار أمريكي على شكل أموال تمويلية مخصصة في المقام الأول لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة في التكيف مع تغير المناخ.²⁹ ومن خلال الجمع بين الحكومات، والمصارف الإنمائية العامة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، والصناديق الاستثمارية، وصناديق المناخ والمستثمرين من القطاع الخاص ضمن إطار برنامج قطري واحد، يقلل الصندوق من التجزؤ، ويعزز الملكية الوطنية، ويضمن تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

مؤسسة تطورت من خلال إصلاح مدروس

16-14- يدخل الصندوق فترة التجديد الرابع عشر لموارده كمؤسسة أقوى بكثير. وأدت اللامركزية إلى تقريب عملية صنع القرار من الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية. وبدأ تشغيل أكثر من 45 مكتباً قطرياً وإقليمياً، مع تفويض موسع للصلاحيات لتسريع الاستجابة والمشاركة. وتُعد المكاتب القطرية والجهة الرئيسية لمشاركة الحكومة والشركاء والمجتمع المحلي، وهي توفر أفرقة تقنية إقليمية ذات خبرة على المستوى القطري لتسريع وضع البرامج وجعله أكثر ملاءمة للسياق المحلي. كما تسهم المكاتب الإقليمية اللامركزية، المدعومة بأفرقة تقنية قوية، في تحسين الدعم التقني وعملية صنع القرار. وأدت عملية إعادة المعايير إلى تعزيز الوظائف والعمليات والموارد المؤسسية ومواءمتها بشكل أوثق مع احتياجات التنفيذ. وأخيراً، مكّن إنشاء مكتب الفعالية الإنمائية المؤسسة من استخدام الأدلة بشكل أكثر اتساقاً في تصميم استثماراتها، وربط السياسات والجودة والأثر بطريقة أكثر فعالية.

17-15- وساهمت إصلاحات الهيكلية المالية وهيكلية المخاطر إلى حد كبير في تعزيز قدرة الصندوق على مضاعفة مساهماته الأساسية والاستفادة منها. وهي تشمل إصلاحات إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة كفاية رأس المال القائمة على المخاطر، وإطار سيولة مُعزز، وتوحيد أدوات الاقتراض ضمن إطار الاقتراض المتكامل المنفّج. وضمنت هذه الإصلاحات حصول الصندوق على تصنيف ائتماني A+، وتوسيع نطاق أدواته، مثل الطروحات الخاصة، الأمر الذي أدى إلى تنويع مصادر التمويل لتشمل مصادر أخرى غير مساهمات الدول الأعضاء. وجرى تعزيز قدرات الصندوق بشكل أكبر من خلال تدابير تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال التي اتخذت مؤخراً، بما في ذلك تبني مؤشرات مراعية للمخاطر مثل رأس المال القابل للتخصيص، وإلغاء حدود التمويل بالديون المفرطة في التحفظ، وبدء استخدام أدوات أكثر تطوراً لإدارة

²⁷ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر للتجديد الدولي الثاني عشر للموارد. <https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-21.pdf>

²⁸ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025. <https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-19.pdf>

²⁹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. لمحة عامة عن الأموال التكميلية المستلمة والمتلزم بها والتي يديرها الصندوق. <https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-37.pdf>

المخاطر والسيولة. ومكّن إنشاء وتطوير مكتب لإدارة المخاطر، وتعيين موظفين لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية، المؤسسة من تعزيز نضجها في مجال إدارة المخاطر والتخفيف من آثارها.

18-46- وأضفى الطابع المؤسسي على مشاركة القطاع الخاص. وتوفر الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030 إطاراً لتعميق إدماج القطاع الخاص السيادي وغير السيادي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وجرى تعيين موظفين من أصحاب الخبرة في القطاع الخاص في شعبة جديدة، في حين جرت مراجعة عمليات تصميم المشروعات والإشراف عليها. وأسّس برنامج تمويل القطاع الخاص منصة موثوقة للعمليات غير السيادية. وما بدأ كجدول أعمال إصلاحي أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق.

19-47- وأحرز الصندوق تقدماً ملموساً في عملياته التشغيلية من خلال الحد من طول وثائق تصميم المشروعات، وتبسيط عمليات استعراض الجودة، وتيسير إجراءات التمويل الإضافي. وساهمت الأدوات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تسريع هذا التقدم، وأدت إلى أتمتة العمليات الروتينية وتوفير موارد الموظفين للتركيز على جودة المشروعات، والمشاركة القطرية، ودعم التنفيذ. وعززت هذه التغييرات بشكل مباشر القدرة المؤسسية للصندوق على التركيز على التنفيذ. ويتجلى ذلك في تحسين تركيز الحافظة وإدارة ذخيرة المشروعات، وزيادة جاهزية تنفيذ المشروعات، وتعزيز فعالية الاستراتيجيات القطرية، وارتفاع مستويات التمويل المشترك.

18- وتمثل هذه الإصلاحات مجتمعة رحلة تحول من مؤسسة تدير حافظة مشروعات قائمة بذاتها إلى مؤسسة تقدم برامح قطرية متكاملة لامركزية على نطاق واسع وتتمتع بهيكلية مالية قادرة على تجميع مصادر متنوعة وتوجيهها نحو التنمية الريفية. ولا يهدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى تقديم نموذج جديد. وإنما هو يسعى إلى التنفيذ بالقدرة القصوى من خلال الهيكلية المبنية، وترجمة النضج المؤسسي الذي جرى تحقيقه إلى عرض برامجي للتنمية الريفية يُعتبر أكثر دقة وتمييزاً ومصمماً خصيصاً للسياسات الإقليمية والقطرية للفردية.

20- وعززت هذه الإصلاحات مجتمعة قدرة الصندوق على الاستجابة لبيئة إنمائية أكثر تعقيداً وتطلباً. فزيادة الحضور القطري وتفويض الصلاحيات يُمكنان من مشاركة أكثر استجابة وتناسباً مع السياق؛ كما أن تعزيز الهيكلية المالية والخاصة بالمخاطر يوفر مرونة أكبر للعمل في بيئات محفوفة بمزيد من المخاطر؛ وتُمكن القدرات الموسعة التشغيلية والخاصة بالشرابات الصندوق من الجمع بين مصادر التمويل والخبرات المختلفة حول الأولويات القطرية. وتكتسب هذه القدرات أهمية خاصة في السياقات الهشة، حيث تُعد المشاركة المستدامة والنهج التكيفية والقدرة على إدارة المخاطر أساسية لحماية المكاسب الإنمائية. وسيستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى هذه الأسس، مستخدماً القدرات المؤسسية التي طُوّرت من خلال الإصلاحات المتتالية لتحقيق نتائج على نطاق أوسع، مع تمييز أدق واستجابة أكبر للاحتياجات القطرية.

ثالثاً – التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار

21-49- يستند عرض التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى ثلاثة مصادر للأدلة. ويتمثل المصدر الأول في التقييم المستقل: إذ يؤكد التقييم المؤسسي للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق باستمرار

على أهمية تحديد الأولويات، والاتساق، ومواءمة الطموح مع القدرات المؤسسية.³⁰ وسيستجيب التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بثلاث ركائز محددة بوضوح، وهي: الأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود.

20-22- وثانياً، تُظهر الأدلة المستقاة من تقييمات الأثر التي أجراها الصندوق بوضوح أن النتائج مدفوعة بما يلي: (1) حزم من التدخلات الموجهة والمنسقة التي تعالج قيوداً متعددة في آن واحد؛ (2) نهج سلاسل القيمة التي توسع نطاق الدعم بحيث يتجاوز الإنتاج ليشمل التجميع والتجهيز والأسواق؛ (3) إشراك جهات فاعلة من القطاع الخاص منذ البداية. وسيوجه ذلك تصميم جميع البرامج في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

21-23- ويتمثل المصدر الثالث للأدلة في الطلب القطري. ويؤكد تحليل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وذخيرة المشروعات، وأولويات الحكومات، أن البلدان تسعى إلى: تكامل أقوى للأسواق؛ وتوفير العمالة المنتجة للشباب؛ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات. ويتمثل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مواءمة منصبة بين ما أثبتت الأدلة نجاحه والاحتياجات القطرية.

22-24- ويتمحور التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق حول ثلاث ركائز مترابطة يعزز بعضها بعضاً، وعاملين تمكينيين شاملين.

(أ) تعزز ركيزة **الأسواق** النظم الداعمة للأسواق الفعالة - حيث تدمج سلاسل القيمة من الإنتاج إلى الأسواق، بما في ذلك إضافة القيمة. كما أنها تترجم مكاسب الإنتاجية إلى نمو مستدام في الدخل وتدعم تحول الاقتصادات الريفية.

(ب) تصبح **العمالة الريفية** أولوية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ففرص العمل المنتجة، والمهارات، وفرص ريادة الأعمال للشباب لا تعتبر نتائج ثانوية لتطوير الأسواق. وهي تُعد أساسية لتحقيق التحول الريفي ولاستقرار البلدان ذات الفئات السكانية الريفية الشبابية الكبيرة والتي تشهد تزايداً سريعاً.

(ج) تُبنى **القدرة على الصمود** من خلال إدماج التكيف مع تغير المناخ، وإدارة الموارد والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والنهج المراعية للشاشة بشكل مباشر في عملية وضع البرامج. ويجب حماية المكاسب الإنمائية بدلاً من خسارتها نتيجة الصدمات المتكررة والنزوح والهشاشة.

23-25- ويسرّع عاملان تمكينيان من نطاق الأثر واستدامته عبر الركائز الثلاث. ويتمثل أولهما في تنمية القطاع الخاص واستثماراته. ويمكن دور الصندوق في جعل أسواق الميل الأول قابلة للاستثمار من خلال الحد من المخاطر، وبناء ذخائر المشروعات، وجذب رأس المال التجاري إلى الأسواق الريفية التي قد تُهمل لولا ذلك. وتعمل العمليات غير السيادية على توسيع هذا النطاق من خلال تقديم التمويل المباشر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحفزة والمؤسسات المالية وصناديق الأثر التي تخدم المجتمعات المحلية الريفية. أما العامل التمكيني الثاني فيتمثل في الابتكار. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ينصب التركيز على تبني حلول مثبتة في جميع العمليات - بما يشمل البحث والتطوير الزراعيين، والأدوات الرقمية، ومنصات الهواتف المحمولة، والتنفيذ المدعوم بالذكاء الاصطناعي. وتضع هذه الحلول مجتمعة التكنولوجيات والممارسات في متناول أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقلل تكاليف المعاملات، وتعزز المعلومات عن السوق والمناخ، وتُمكن من إدارة البرامج بشكل أكثر تكيفاً واستناداً إلى الأدلة.

24-26- وتوفر المكاتب الإقليمية والقطرية، المزودة بأفرقة تقنية معززة، خبرات متخصصة في قطاعات محددة على المستوى القطري. ويغير هذا القرب ما يمكن للصندوق تقديمه بشكل أساسي. إذ تستطيع الأفرقة

³⁰ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2026. التقييم المؤسسي للأداء المؤسسي والتشغيلي في إطار التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق. <https://webapps.ifad.org/members/ec/132/docs/arabic/EC-2026-132-W-P-7.pdf>.

الإقليمية تكثيف الركائز والعوامل التمكينية والأدوات بما يتناسب مع أولويات كل بلد وقيوده وظروف الأسواق فيه. وليس هذا التمايز جديداً: فلطالما تكثف الصندوق مع السياق القطري. ولكن مع تعزيز القدرات المؤسسية، يستطيع الصندوق تقديم خدماته بشكل أكثر منهجية وبعمق أكبر، وبأدلة أقوى حول ما يجدي نفعاً في كل سياق، مع دمج منظور إقليمي. وتوفر الآن نهج برنامج العمل التي تدمج العمليات السيادية، والاستثمارات غير السيادية، والمنح، والمشاركة في السياسات واستقطاب التمويل المشترك ضمن إطار قطري واحد، الآلية اللازمة للتنفيذ بطريقة متميزة. وبالتالي، ستعكس كيفية تسلسل الركائز الثلاث ودمجها وترجيحها السياق القطري المحدد، وستسترشد بالخبرات الإقليمية التي أتاحتها اللامركزية.

الشكل 1

إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق



الانتقال من التعميم إلى التكامل

25-27- يتمثل التحول الحاسم في نهج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في الانتقال من التعميم إلى التكامل. وكان التعميم يعني ضمان تتبع قضايا المنظور الجنساني، والشباب، والمناخ، والتغذية والإبلاغ عنها في الحافظة. أما التكامل فيعني إدماج هذه الأولويات في تصميم البرامج القطرية. وهي تحدد سلاسل القيمة المختارة، والمؤسسات المتلقية للدعم، والمنتجات المالية المستخدمة. كما أنها تقوم بصياغة عملية وضع برامج العمالة، وتحدد المهارات ذات الأولوية، والعوائق التي تجري معالجتها، والمؤسسات المستهدفة بالدعم. وأخيراً، تقوم هذه الأولويات بتحديد الاستثمارات في القدرة على الصمود والمجتمعات المحلية ذات الأولوية، والمخاطر التي يجب تجديدها، وأدوات الإدارة المطبقة، والمؤسسات المحلية التي يجري تعزيزها.

26-28- ويعمل هذا التكامل على ثلاثة مستويات. ففي مرحلة التصميم، تُدمج أهداف الإدماج في الاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات. وفي مرحلة التنفيذ، تستجيب نهج التنفيذ المتميزة للعوائق والقدرات الخاصة بالمجموعات المختلفة. فالنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون قيوداً مختلفة ويحتاجون إلى حلول مختلفة. وفي مرحلة النتائج، يجري رصد التكامل من خلال الأطر المنطقية للمشروعات باستخدام المؤشرات الأساسية للصندوق، مع تصنيف جميع المؤشرات المتعلقة بالأشخاص بحسب العمر والجنس وحالة السكان الأصليين والإعاقة عند الاقتضاء. ويوفر ذلك الأساس لنتائج المشروعات المُبلغ عنها

في إطار إدارة النتائج. ولا يُقاس التقدم المحرز بشكل إجمالي فقط، بل من خلال تحديد المستفيدين، مما يضمن اتباع نهج متكامل ومع ذلك متميز.

27-29- وعلى مدار دورات تجديد الموارد المتعاقبة، جرى إدماج مواضيع وأولويات مثل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإدماج الشباب، وإدماج منظور الإعاقة والمشاركة مع الشعوب الأصلية والتغذية في الاستراتيجيات المؤسسية، والسياسات التشغيلية، وتوجيهات التصميم، وعمليات ضمان الجودة، وأطر النتائج الخاصة بالصندوق. وتُشكل سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2012)،³¹ ومؤخراً خطة العمل الجنسانية للفترة 2026-2031؛³² واستراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031؛³³ وخطة عمل الصندوق بشأن الشباب الريفي 2026-2031؛³⁴ واستراتيجية إدماج منظور الإعاقة في الصندوق للفترة 2022-2027؛³⁵ وسياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية (التي جرى تحديثها عام 2022)؛³⁷ وخطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031،³⁸ الهيكلية المؤسسية لهذه الأولويات. وتُنظم هذه السياسات مجتمعة كيفية تصميم برامج الصندوق والإشراف عليها ورصدها.

28- وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيُعزز هذا التكامل بشكل أكبر. وستدمج البرامج القطرية هذه الأولويات من خلال نهج تعكس السياقات والأولويات الوطنية، وستحافظ في الوقت ذاته على مساهمة واضحة عن النتائج. ويُقر هذا النهج بتنوع بيانات عمل الصندوق ويسمح للبرامج بمعالجة الأولويات الفريدة الخاصة بكل سياق بطريقة عملية وقابلة للقياس ومتوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية. ولا يعني التعميم بالضرورة توحيد الأداء على نطاق البلدان والسياسات؛ إذ سيستمر رصد التقدم المحرز والفجوات من خلال إطار إدارة النتائج والإبلاغ للمؤسسي.

30- وسيكون التكامل في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق قطري التوجه ومتميزاً، بدلاً من تطبيقه بشكل موحد على جميع البرامج. وستُقيم البرامج القطرية كيفية تداخل الأولويات والقيود المختلفة في كل سياق، وستحدد مزيج النهج الأكثر ملاءمة للأولويات الوطنية وأهداف التحول الريفي. ومن شأن ذلك أن يتيح للأولويات أن تعزز بعضها البعض - على سبيل المثال، من خلال الربط بين التمكين الاقتصادي للمرأة، والتغذية، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وتنمية الأسواق، مع تجنب اعتماد نهج واحد يناسب الجميع. كما ستساهم القدرات التقنية المعززة على المستويين الإقليمي والقطري في دعم الأفرقة لإدماج هذا النهج المتكامل في تصميم البرامج وتنفيذها.

ألف - مجالات التركيز

أولاً- الأسواق: إطلاق العنان للإمكانيات الريفية

29-31- يشغل صغار المنتجين والمؤسسات الريفية موقعا محوريا في النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم النامي. غير أنهم لا يحصلون إلا على حصة ضئيلة من القيمة التي تولدها هذه النظم. وتتفاوت معدلات مشاركة

³¹ EB 2012/105/R.2/Rev.1.

³² EB 2025/146/R.35.

³³ EB 2025/146/R.17.

³⁴ EB 2025/146/R.36.

³⁵ EB 2022/137/R.7.

³⁶ تعزز الإدارة استعراض استراتيجية إدماج منظور الإعاقة القائمة وتمديدتها قبل دورة البرمجة الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتماشيا مع التوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة للاستراتيجية، يتوخى إعداد خطة عمل لإدماج منظور الإعاقة.

³⁷ EB 2025/146/R.366.

³⁸ EB 2025/146/R.34.

أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق بشكل كبير، وتبلغ 25 في المائة في إثيوبيا وأقل من نصف الإنتاج المُباع في كينيا ولا تتجاوز 12 في المائة في نيبال.³⁹ وفي النظم الغذائية العالمية، يحصل المزارعون على أقل من 20 في المائة من سعر التجزئة النهائي للمواد الغذائية. وتستحوذ عمليات التجهيز، والخدمات اللوجستية، والتجزئة على الجزء الأكبر من القيمة المضافة. وفي عالم يسود فيه تجزؤ سلاسل القيمة، وضعف البنية التحتية، ونقص التمويل، والافتقار إلى التجميع، لا يستطيع المزارعون تحويل إنتاجهم إلى نمو مستدام في الدخل. وتهدف ركيزة الأسواق إلى تعزيز النظم التي تعمل ضمنها الأسواق، بحيث تضيف الاقتصادات الريفية مزيداً من القيمة وتحفظ بها، وتوفر المزيد من فرص العمل، وتنمو على نطاق واسع.

32-34- وتؤكد حافظة الصندوق أن الطريق من الإنتاجية إلى الدخل المستدام يمر عبر أسواق فعّالة. وفي الفترة بين عامي 2010 و2022، اعتمدت 76 في المائة من المشروعات التي دعمها الصندوق نهج سلسلة القيمة بشكل صريح، ووسعت نطاق الدعم بحيث تجاوز الإنتاج وشمل التجميع والتجهيز والتسويق. وفي مشروعات سلاسل القيمة التي شارك فيها شركاء من القطاع الخاص بنشاط، بلغت مكاسب الدخل 64 في المائة - أي أربعة أضعاف ما تحقق في المشروعات التي شارك فيها القطاع الخاص بشكل محدود. ويبيّن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على هذا النموذج. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عزز الحضور القطري الأقوى وعملية وضع البرامج الأكثر تكاملاً هذا التوجه. أما في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فقد أصبح هذا التوجه هو المعيار المعتمد للبرامج القطرية التي تركز على الأسواق.

33-34- وسميَّ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تحولاً من دعم الوصول إلى الأسواق إلى تعزيز النظم التي تعمل ضمنها هذه الأسواق. ويتمتع الصندوق بسجل حافل في دعم المنتجين للوصول إلى الأسواق القائمة من خلال التدريب، والمدخلات، ومنظمات المنتجين، والبنية التحتية الأساسية. وتستعمل البرامج القطرية، التي بدأت في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وستستمر في التجديد الرابع عشر لموارده، على امتداد سلسلة القيمة بأكملها، بدءاً من الإنتاج مروراً بالتجميع والتخزين والتجهيز والخدمات اللوجستية وصولاً إلى الأسواق، مع مشاركة واضحة للقطاع الخاص في كل مرحلة من المراحل. وتشكل سلاسل القيمة هذه جزءاً من نظم غذائية أوسع تربط المنتجين الريفيين بالمستهلكين والتجار والقائمين بالتجهيز وتجار التجزئة ومقدمي الخدمات في المدن، وتتأثر هذه النظم بالأنماط الغذائية وأنماط الاستهلاك والبيئة السياسية. وسيصمم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق استثمارات السوق مع مراعاة هذه الروابط. ويعني ذلك تحديد البنية التحتية المالية والاستثمار فيها بما يضمن الاحتفاظ بالقيمة محلياً إلى أقصى حد. وتدمج الأدوات الرقمية، مثل نظم التتبع والتمويل الرقمي ومنصات المعلومات عن السوق، كآليات تنفيذ - وليس كمكونات اختيارية - ويتمثل الهدف في تحسين شروط مشاركة المنتجين وتحسين فرصهم محلياً وإقليمياً ودولياً.

الإطار 1

إطلاق العنان للقيمة في الاقتصادات الريفية: التعلم من مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان في أوزبكستان

نُفذ مشروع تنمية سلسلة قيمة منتجات الألبان بين عامي 2017 و2023 في منطقتي جيزاخ وكاشكاداريا، وجمع بين بناء قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة منتجات الألبان وتوسيع نطاق حصولهم على الائتمان من خلال المؤسسات المالية الشريكة. واستثمر المستفيدون من الائتمان في ماشية ذات إنتاجية أعلى وممارسات تربية محسنة، مما أدى إلى زيادات كبيرة في إنتاجية منتجات الألبان. وارتفعت مبيعات الحليب بنسبة 40 في المائة، وزاد الدخل الناتج عن الثروة الحيوانية بنسبة 84 في المائة، وارتفعت قيمة إنتاج الحليب بنسبة 82 في المائة. وشهدت الأسر المعيشية المشاركة تحسناً في الأمن الغذائي، حيث كانت النتائج

³⁹ Rueda, X. et al. 2024. INCATA: Linked Farms and Enterprises for Inclusive Agricultural Transformation in Africa and Asia – LSMS-ISA Analyses Progress Report. <https://rimisp.org/wp-content/uploads/2024/03/INCATA-LSMS-ISA-Progress-Report-Oct.-2024-Watermarked.pdf>
⁴⁰ Gebremedhin, B. and Jaleta, M. 2010. Commercialization of Smallholders: Is Market Participation Enough? <https://ideas.repec.org/p/ags/aaae10/96159.html>

المسجلة أعلى بنسبة 26 في المائة من الأسر المعيشية غير المشاركة. ويوضح ذلك كيف يمكن ترجمة تكامل الإنتاجية، والتمويل، ودعم السوق إلى مكاسب في الدخل والرفاه.

أسس لتعزيز نظم الأسواق

32-34- يتطلب تعزيز نظم السوق استثمارا مستداما عبر ستة أسس مترابطة: الأسس المترابطة المذكورة أدناه. وستُصمَّم البرامج القطرية لمعالجة هذه الأسس الستة كحزمة متسقة ومعايير عوفقًا للمجالات التي تستجيب للقيود والفرص الخاصة بكل سياق قطري. ولدعم ذلك، سيحرص الصندوق على أن تشمل جميع العمليات السيادية الجديدة لسلاسل القيمة تقييما للأسواق والطلب، وتحليلا للقطاع الخاص كجزء من تحليل التصميم. وسيشمل هذا التحليل فحصا لظروف السوق وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين في القطاع الخاص على المستويات المحلية و/أو الإقليمية و/أو الدولية. وانطلاقا من هذا التحليل، ستنتظر العمليات في فرص تعزيز التكامل الإقليمي للأسواق وروابط سلاسل القيمة، حيثما كان ذلك مناسباً.

33-35- القدرة الإنتاجية. لا يمكن أن يبدأ تحول السوق دون إنتاج يتسم بالقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستدامة البيئية، والتنوع، والاستجابة لاحتياجات الأسواق. وأثبتت ابتكارات مثل أصناف المحاصيل المحسنة، والزراعة الحافظة للموارد، والري بالتنقيط المنخفض التكلفة، وجمع المياه في الموقع، والتأمين القائم على المؤشرات المصمم بشكل جيد نتائج مُثبَّتة في حافظة الصندوق. وسيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إدماج هذه الابتكارات في البرامج القطرية التي تركز على الأسواق. وهي تشكل كما سيُعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق قدرة نظم إمدادات المدخلات الزراعية على الصمود، بما في ذلك من خلال تنويع إمدادات الأسمدة، وتحسين التوزيع في الميل الأخير، وتوسيع نطاق وصول صغار المنتجين إلى مدخلات عالية الجودة، مما يساعد على الحد من الضعف في وجه اضطرابات الإمداد وتقلبات الأسعار. وتشكّل هذه العناصر الأساس الإنتاجي الذي تعتمد عليه جميع الاستثمارات الأخرى في السوق.

34-36- البنية التحتية لما بعد الإنتاج والأسواق. حتى عندما يكون الإنتاج قويا، فإن الاقتصادات الريفية تفقد قيمة من خلال خسائر ما بعد الحصاد. وتنتج هذه الخسائر عن ضعف القدرة على المناولة والربط. إذ أن التخزين، وسلسلة التبريد، والطرق الفرعية، ومعدات التجهيز، والبنية التحتية للأسواق ليست إضافات مكملة. وهي تمثل النظم المادية اللازمة للأسواق العاملة. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستركز الاستثمارات بشكل متزايد على تعزيز هذه النظم كجزء من تنمية سلاسل القيمة المتكاملة، بما يضمن تحويل الإنتاج إلى دخل ونشاط اقتصادي محلي.

35-37- التمويل والخدمات المالية. لا يستطيع المنتجون والمؤسسات الريفية الانتقال من الكفاف إلى النشاط التجاري دون الحصول على الائتمان، والتأمين، ومنتجات الادخار المصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. وتواجه المؤسسات الزراعية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية فجوة تمويل سنوية تبلغ 170 مليار دولار أمريكي. وتفتقر حوالي 70 في المائة من المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إمكانية الحصول على التمويل بشكل كاف.⁴¹ وسيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق العمل مع الوسطاء الماليين، بما في ذلك المصارف الريفية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر ومنظمات جمعيات الادخار والائتمان والمصارف الإنمائية العامة، لتوسيع نطاق الحصول على التمويل. وسيجري تطبيق تمويل سلاسل القيمة، والتأمين القائم على المؤشرات، والخدمات المالية الرقمية للوصول إلى المنتجين والمؤسسات التي لم تحصل تاريخيا على خدمات كافية من النظم المالية الرسمية.

⁴¹ ISF Advisors, Mastercard Foundation Rural and Agricultural Finance Learning Lab. 2019. Pathways to Prosperity: Rural and Agricultural Finance State of the Sector Report. https://isfadvisors.co/wp-content/uploads/2019/11/2019_RAF-State-of-the-Sector-10.pdf.

36-38- المهارات والمعرفة والقدرات التنظيمية. تتطلب المشاركة في الأسواق ذات القيمة الأعلى قدرات يفترق إليها حاليا الكثير من المنتجين والمؤسسات الزراعية - ويشمل ذلك استيفاء معايير الجودة والسلامة، وإدارة العقود التجارية، واستخدام الأدوات الرقمية، وإدارة مؤسسات مجدية اقتصاديا. وتؤدي منظمات المنتجين والتعاونيات دورا محوريا في بناء هذه القدرات. وهي تقوم بتجميع العرض، وتعزيز القدرة التفاوضية الجماعية، وتقديم خدمات مشتركة، ومنح أصحاب الحيازات الصغيرة حضورا في الأسواق وموثوقية لا يستطيع المنتجون الأفراد تحقيقهما. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيدعم الصندوق تعزيز هذه المنظمات من خلال استثمارات مستهدفة في الحوكمة، ومهارات الإدارة، والروابط السوقية، والوصول إلى الخدمات، مما سيمكنها من العمل كجهات فاعلة ومستدامة في الأسواق.

37-39- البيئة التمكينية. لا تعمل نظم الأسواق إلا بوجود سياسات سليمة وأطر تنظيمية ومؤسسية تحكمها. ويُحدد أمن حيازة الأراضي، والسياسات التجارية المنصفة والمواتية، والنظم التنظيمية الداعمة، والاستراتيجيات الزراعية الوطنية التي تعطي الأولوية لتنمية الأسواق الريفية، ما إذا كانت الاستثمارات قادرة على إحداث تحول في الأسواق. وتمثل مشاركة الصندوق في السياسات من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والشرائط مع الحكومات، والمشاركة في عمليات السياسات الوطنية والإقليمية، أساسا لنظم أسواق شاملة. وستُعزز هذه المشاركة في السياسات في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وذلك من خلال دعم في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستُعزز هذه المشاركة في السياسات من خلال توليد الأدلة واستخدامها في تنفيذ البرامج، ومنصات الحوار التي تجمع الحكومات ومنظمات المنتجين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وتعميق التعاون مع الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المحلية والإقليمية والمؤسسات المالية. وستدعم هذه المشاركة الإصلاحات التي تحسن الوصول إلى الأسواق، وتسمح بتنمية ريادة الأعمال الريفية، وتعزز النظم الزراعية والغذائية.

38-40- تصميم الأسواق المراعي للتغذية. يحقق تحول الأسواق إمكاناته الكاملة عندما يزيد من توافر الأغذية المتنوعة عالية الجودة والقدرة على تحمل تكلفتها. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على دمج نهج مراعية للتغذية في جميع استثمارات الأسواق لضمان أن تزيد تنمية سلاسل القيمة توافر الأغذية المتنوعة والمغذية والقدرة على تحمل كلفتها - وليس مجرد زيادة كميات المحاصيل النقدية. ويشمل ذلك دعم النظم الغذائية المحلية التي تربط المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة بأسواق الأغذية المجتمعية، وتيسير الروابط مع نظم التوريد الوطنية مثل برامج الوجبات المدرسية.

41- وسيجري تحقيق حصائل التغذية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال مسارات متعددة. وستدعم الأسواق المعززة توافر الأغذية المغذية، والقدرة على تحمل تكلفتها، وجودتها، وتنوعها؛ وستعزز تدخلات العمالة الريفية وزيادة الدخل القدرة الشرائية للأسر المعيشية وإمكانية حصولها على أنماط غذائية مغذية؛ وستسعى الاستثمارات في القدرة على الصمود إلى حماية إنتاج الأغذية وإمكانية الحصول على الأغذية المغذية أثناء الصدمات. وستحدد البرامج القطرية أنسب المسارات بناء على السياق والطلب، بدعم من الخبرات والقدرات المناسبة في مجال التغذية. وسيسهم ذلك في دمج اعتبارات التغذية في التحول الاقتصادي الريف.

الإطار 2

الاستفادة من الوجبات المدرسية لتعزيز التغذية والأسواق الريفية

حيثما يوجد طلب قطري، سيدعم الصندوق النهج التي تستخدم نظم التغذية المدرسية كمنصة لتحسين التغذية وتعزيز الاقتصادات الريفية المحلية. ويمكن لبرامج الوجبات المدرسية أن: (1) تربط المدارس بصغار المزارعين ومنظمات المنتجين من خلال التوريد المحلي؛ (2) تعزز سلاسل إمداد الأغذية المغذية؛ (3) تحسن السلامة الغذائية، والتخزين، والبنية التحتية للمطابخ والنظافة. كما يمكنها تعزيز التنقيف التغذوي وتغيير السلوك بين الطلاب، والأسر، والمجتمعات المحلية، مع دعم الأطر

المؤسسية والسياساتية لتحقيق تغذية مدرسية مستدامة ومحلية. وسيؤدي التعاون مع برامج التغذية المدرسية الوطنية، وتحالف الوجبات المدرسية، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، إلى زيادة الأثر إلى أقصى حد وتعزيز التنسيق. وتُظهر المبادرات التي يدعمها الصندوق في بلدان تشمل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، والكاميرون، وغينيا-بيساو، وإندونيسيا، وكينيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطاجيكستان، أن توريد الوجبات المدرسية الذي يمكن التنبؤ به يمكن أن ينشئ أسواقا محلية مستقرة للأغذية المغذية. ويحفّز ذلك الإنتاج المتنوع لأصحاب الحيازات الصغيرة، ويتيح فرصا لتوليد الدخل والعمالة في المناطق الريفية (خصوصا للنساء)، ويحسن في الوقت ذاته حصول الأطفال على أغذية آمنة ومغذية.

تعزيز نظم الأسواق: الحصائل الإثباتية التي يسعى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى دعمها

39-42- صُمم الاستثمار في هذه الأسس الستة بهدف إحداث ثلاثة تحولات لصالح المجتمعات المحلية الريفية. وتحدد هذه التحولات مجتمعة ما يمكن أن تحققه الأسواق في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

40-43- **زيادة الدخل واستقراره.** ستحوّل المزيد من الأسر المعيشية الريفية المكاسب الإنتاجية إلى دخل صاف أعلى وأكثر استقرارا من خلال تحسين المبيعات، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتعزيز القدرة التفاوضية. ويعكس ذلك تحسينات هيكلية في كيفية عمل الأسواق، وليس مجرد تدخلات مؤقتة.

41-44- **زيادة القيمة المحتفظ بها محليا.** سيجري توليد قيمة أكبر والاحتفاظ بها ضمن الاقتصادات الريفية من خلال التجميع، والتخزين، والتجهيز. وستحصل المؤسسات الريفية على حصة أكبر من القيمة التي تولدها. وسيجري توسيع نطاق العمالة على امتداد سلاسل القيمة في ظل تنفيذ الأنشطة. وتصبح الاقتصادات الريفية أكثر نشاطا اقتصاديا وأقل اعتمادا على التجهيز الخارجي والخدمات اللوجستية الخارجية.

42-45- **تعزيز الشمول والموثوقية في الأسواق.** ستعمل نظم الأسواق لصالح شريحة أوسع من المشاركين، بمن فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والمنتجون المهمشون الذين يواجهون العوائق الأكبر. ستكون هذه النظم أكثر موثوقية، إذ أنها ستوفر للمنتجين طلبا أكثر قابلية للتنبؤ به، وأسعارا مستقرة، وعلاقات تجارية مستدامة من خلال المشاركة المنظمة للقطاع الخاص والشرابات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. كما ستكون هذه النظم أكثر ترابطا، وهي تربط منتجي الميل الأول بنظم التوريد الوطنية، وسلاسل القيمة الإقليمية، والأسواق العالمية عبر ممرات تجارية ومناطق مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو ممرات التجارة والنقل دون الإقليمية.

ثانيا- العمالة الريفية: تمكين الشباب

43-46- لا توفر الاقتصادات الريفية ما يكفي من فرص العمل المنتجة بأجور مجزية. ويمثل العمال الزراعيون 26 في المائة من إجمالي العمالة في العالم، لكنهم لا يساهمون إلا بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتعكس هذه الفجوة حجم البطالة الناقصة، والعمل غير الرسمي، وتدني الإنتاجية في أسواق العمل الريفية.⁴² وتعتبر نسبة 86 في المائة تقريبا من العمالة الريفية في العالم غير رسمية.⁴³ ويبلغ معدل بطالة الشباب في العالم 13 في المائة. ويفتقر عشرون في المائة من الشباب إلى العمل أو التعليم أو التدريب. ويعمل

⁴² منظمة الأغذية والزراعة. 2024. Global Gross Domestic Product and Agriculture Value Added, 2013–2022: Global and Regional Trends. FAO Statistics Highlights. <https://www.fao.org/statistics/highlights-archive/highlights-detail/gross-domestic-product-and-agriculture-value-added-2013-2022.-global-and-regional-trends/en>.

⁴³ منظمة العمل الدولية. 2024. Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-04/Women_men_informal_economy_statistical_picture.pdf.

حوالي 55 في المائة من الشباب في وظائف غير رسمية أو هشة.⁴⁴ وبين عامي 2025 و2050، من المتوقع أن ينمو عدد الشباب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بنسبة 16 في المائة، ليصل إلى ما يقرب من 880 مليون شخص، ومن المتوقع أن يكون معظم النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.⁴⁵ ويُعدّ توسيع نطاق العمالة الريفية المنتجة أساساً لإطلاق عنان الفرص التي تتيحها الأعداد المتزايدة من الشباب الريفي. فمن خلال استحداث فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز الاقتصادات الريفية، يمكن أن تسرع البلدان وتيرة التحول الاقتصادي، وبناء مجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للشباب. كما يُمكن للاقتصادات الريفية القوية أن تحد من الهجرة الناجمة عن الضغوط. وإقراراً بالدور المحوري للعمالة الريفية في دفع عجلة النمو الشامل والقدرة على الصمود والاستقرار، فإنها تُعدّ إحدى الركائز الاستراتيجية الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

44-47- وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، كانت العمالة تُعتبر إحدى نتائج تطوير الأسواق وتعزيز سبل العيش. وأُدمجت في الحافظة، ولكنها لم تُعامل كأولوية استثمارية قائمة بذاتها. وتشير الأدلة إلى أن نتائج العمالة تعتمد على المنظومة المحيطة بالعامل أو رائد الأعمال - وليس على أي تدخل يجري تنفيذه بمعزل عن غيره. فبرامج التدريب القائمة بذاتها تُثَمِّي المهارات ولكنها لا توفر فرص عمل. والتمويل بدون مهارات وروابط سوقية ينتج مؤسسات ضعيفة الأداء. كما أن الوصول إلى الأسواق بدون القدرة التنظيمية والمالية اللازمة يُقيّد العمال الريفيين ضمن أنشطة الكفاف المنخفضة العائد. وسيركّز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل خاص على العمل الإنتاجي والمجزي في الزراعة والأنشطة غير الزراعية في منظومة المؤسسات الريفية، أي: التجهيز، والخدمات اللوجستية، وإمداد المدخلات، والخدمات، والأعمال الزراعية.

45-48- وتعتبر الأدلة على ما يجدي نفعه واضحة. فالتدخلات المجمعّة التي تجمع بين التدريب في مجال المهارات، والحصول على التمويل، والتوجيه، والروابط السوقية، تتفوق باستمرار على النهج الأحادية المكونات. ففي الكاميرون، حقق برنامج زراعي رعوي للشباب، جمع بين التدريب والتمويل المختلط والتوجيه، زيادة بنسبة 48 في المائة في الدخل السنوي، وزيادة بنسبة 38 في المائة في نمو أرباح المؤسسات.⁴⁶ وفي مدغشقر، أدى التدريب المهني، إلى جانب المدخلات والتدريب العملي، إلى زيادة دخل الأسر المعيشية بنسبة 84 في المائة، ودخل الشباب بنسبة 60 في المائة.⁴⁷ كما ساهمت المبادرات التي تربط الشباب الريفيين بسلاسل القيمة الزراعية في الهند وعشرة بلدان في أفريقيا في زيادة الدخل بنسبة تصل إلى 50 في المائة. وحقق برنامج في أوغندا قدم منحاً نقدية للشباب إلى جانب دعم المؤسسات عوائد تقارب 35

⁴⁴ منظمة العمل الدولية. 2024. Global Employment Trends for Youth 2024: Decent Work, Brighter Futures. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-11/GET_2024_EN_web4.pdf.

⁴⁵ الأمم المتحدة. (2026). World Population Highlights 2026: Youth. UN DESA/POP/2026/TR/NO. 13. New York: United Nations. <https://desapublications.un.org/file/21644/download>.

⁴⁶ Mabiso A., Toguem R., Rosi A., Mastroeni A., and Pinca V. 2024. Impact assessment report: Youth Agropastoral Entrepreneurship Promotion Programme (AEP-Youth), Republic of Cameroon. <https://www.ifad.org/documents/48415603/51143611/cameroon-aep-report.pdf/b755311c-f92c-1407-00e0-12bbe9b1ef7e?t=1752747342289>.

<https://www.ifad.org/documents/48415603/51143611/cameroon-aep-report.pdf/b755311c-f92c-1407-00c0-12bbe9b1ef7e?t=1752747342289>.

⁴⁷ Sadania, C., Steiner, S. and Zucchini, E. 2024. Impact assessment report: Vocational Training and Agricultural Productivity Improvement Project (FORMAPROD) in Madagascar. <https://www.ifad.org/documents/48415603/49819368/MADAGASCAR+FORMAPROD+Report.pdf/50362e5a-d0c8-eca3-871a-8430d14e92d9?t=1753196796120>.

في المائة سنوياً.⁴⁸ وانطلاقاً من هذه الأدلة، يعدّ نهج المنظومة المبدأ الأساسي لوضع برامج العمالة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

أسس توسيع نطاق العمالة الريفية

46-49- يتطلب توسيع نطاق العمالة الإنتاجية الريفية استثماراً في مجالات رئيسية. وستُصمّم البرامج القطرية لمعالجة هذه المجالات بما يتناسب مع ظروف سوق العمل الفريدة لكل بلد، وضغوطه الديمغرافية، ومنظومة المؤسسات فيه. ولتتبع التقدم المحرز في تعزيز العمالة الريفية، لن يقيس تقييم أثر التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرص العمل التي استُحدثت مباشرة من خلال الاستثمارات التي يدعمها الصندوق فحسب، بل أيضاً فرص العمل الإضافية التي جرى توليدها في الاقتصاد المحلي الأوسع نطاقاً. وباستخدام أساليب تقييم الأثر الدقيقة، سيُقدّر الصندوق فرص العمل التي تُعزى إلى استثماراته، بما في ذلك فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المُستحدثة من خلال تعزيز سلاسل القيمة، وإمدادات المدخلات، وتوسيع فرص السوق. وسيُعزز ذلك قاعدة الأدلة المتعلقة بمساهمة الصندوق في توسيع نطاق الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، والتي تمثل عاملاً مهماً في معالجة الضغوط الديمغرافية وضغوط الهجرة الأوسع نطاقاً.

47-50- تنمية المهارات وريادة الأعمال. يحتاج الشباب والنساء إلى مهارات مرتبطة بفرص ووظائف حقيقية. ويكون التدريب أكثر فعالية عندما: يجمع بين المهارات التقنية ومهارات ريادة الأعمال؛ ويرتبط بفرص التدريب المهني والتعلم القائم على العمل؛ ويُدمج ضمن سلاسل القيمة؛ ويتوقع الطلب الناشئ، بما في ذلك الطلب على المهارات والتكنولوجيات الخضراء. وسيعطي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الأولوية للتدريب الذي يستجيب لمتطلبات سوق العمل - وذلك من خلال ربط الشباب بفرص العمل والمؤسسات التي تحتاج إليهم. وستشمل 35 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أنشطة تستهدف المبادرات الريادية واستحداث فرص عمل للشباب.

48-51- تمويل المؤسسات الريفية والعمال الريفيين. يُعدّ الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تحول دون توليد العمالة الريفية. وتواجه المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة - بما في ذلك المؤسسات التي تقودها الشباب والنساء - عوائق كبيرة أمام الحصول على الائتمان، ورأس المال العامل، وتمويل النمو. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على توسيع نطاق التمويل المالي من خلال الوسطاء الماليين، وأدوات التمويل المختلط، والمنتجات المصممة خصيصاً، مثل إدماج منح الاستهلاك وتمويل سلاسل القيمة. وتعمل أدوات إدارة المخاطر، مثل التأمين القائم على المؤشرات، على حماية رأس المال العامل وتساعد المؤسسات على مواصلة العمل خلال فترات التراجع. ويعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية في السياقات الهشة والضعيفة في وجه الظواهر المناخية، حيث يمكن أن تؤدي صدمات الدخل بسرعة إلى تقويض استمرارية المؤسسات.

49-52- خدمات تنمية ريادة الأعمال ومنظومات الأعمال الريفية. لا يمكن للمؤسسات الفردية تحقيق النجاح دون منظومة داعمة من الخدمات والشبكات والعلاقات بالأسواق. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز منظومات الأعمال الريفية التي تدعم تنمية ريادة الأعمال. ويشمل ذلك إقامة شراكات مع جهات فاعلة في القطاع الخاص تساهم في تهيئة فرص العمل، وبناء شبكات محلية لمقدمي الخدمات التي تعتمد عليها المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتعدّ مراكز الأعمال الزراعية ومنصات حاضنات الأعمال نماذج ناجحة في هذا الصدد. ففي تسعة بلدان أفريقية، أنشأت مراكز الأعمال الزراعية التي

48 Blattman, C., Fiala, N. and Martinez, S. 2014. Generating Skilled Self-Employment in Developing Countries: Experimental Evidence from Uganda. *Quarterly Journal of Economics* 129(2): pp. 697-752. <https://academic.oup.com/qje/article-abstract/129/2/697/1866610>.

دعمها الصندوق أكثر من 59 000 فرصة عمل لائقة و8 000 مشروع تجاري - ويتجاوز ذلك ضعف أهدافها المحددة.⁴⁹

الإطار 3

برنامج مراكز الأعمال الزراعية المتكامل التابع للصندوق

يُعدّ برنامج مراكز الأعمال الزراعية المتكامل التابع للصندوق مبادرة رائدة لمعالجة بطالة الشباب الريفيين من خلال ربط تنمية المهارات بتهيئة فرص العمل والوصول إلى الأسواق. ولا تُعتبر مراكز الأعمال الزراعية مراكز تدريب فحسب: بل تُعدّ أيضاً منصات متكاملة يجري فيها توليد فرص عمل لائقة ودعمها. وتوفّق هذه المراكز بين طموحات الشباب الريفيين والإمكانيات الاقتصادية للمناطق الريفية باستخدام نموذج شامل يجمع بين المهارات، والتكنولوجيا، والتمويل والروابط السوقية. ويدعم البرنامج كلا من العمل بأجر وتنمية المؤسسات التي يقودها الشباب، ويساعدهم على بدء أو توسيع أعمالهم الزراعية. وهو يعالج التباين المستمر بين مهارات الشباب ومتطلبات سوق العمل، ويعزز في الوقت ذاته الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتستثمر هذه المراكز بشكل متزايد في الحلول الرقمية، والطاقة المتجددة، والمهارات "الخضراء" للاستجابة للفرص الناشئة. وفي رواندا، يجسّد مشروع دعم توظيف الشباب الريفي، الذي يُنفّذ من خلال حساب أمانة Klimio، نموذج المراكز على أرض الواقع. وجمع المشروع، الذي يشارك الصندوق في تمويله مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، كلية رواندا التقنية ومنتدى رواندا للشباب في مجال الأعمال الزراعية، و26 مشروع أعمال زراعية، بهدف توفير فرص عمل مستدامة لـ 3 000 شاب وشابة في مختلف مراحل سلاسل القيمة الزراعية. وجمع النموذج بين حاضنات الأعمال، والروابط السوقية، ودعم ريادة الأعمال. ونتيجة لاستراتيجية شاملة لمنظور الإعاقة جمعت بين التواصل المستهدف وتوعية أصحاب العمل تمكّن 89 شاباً وشابة من ذوي الإعاقة من الحصول على فرص العمل. ومن خلال دمج التدريب، وحضانة الأعمال، والشراكات، وتحليل النظم، أظهر هذا النموذج نهجاً قابلاً لتوسيع النطاق لتوفير عمالة مستدامة لائقة للشباب في نظم الأغذية الزراعية. وسيستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من النتائج والدروس المستخلصة لتوسيع نطاق النهج المتكاملة والموجهة بالأسواق لعمالة الشباب الريفيين.

53-50- الروابط السوقية وتكامل سلاسل القيمة. تزداد احتمالية نجاح مؤسسات الشباب واستدامة العمالة عند دمجها في سلاسل قيمة فعّالة، مع إمكانية الوصول إلى المشترين، والموردين، ومعلومات عن السوق. وسيتمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على دمج مسارات العمالة ضمن استثمارات نظم الأسواق. ومن شأن ذلك أن يكفل توليد تنمية سلاسل القيمة لفرص العمل، وربط العمالة بفرص الأسواق التي توفرها استثمارات الصندوق. وتعدّ الشراكات مع القطاع الخاص أساسية في هذا الصدد. إذ تساهم الأعمال الزراعية والمؤسسات المالية والمنصات الرقمية في توليد عمالة موجهة بالأسواق على نطاق لا تستطيع الاستثمارات العامة وحدها تحقيقه.

54-54- معالجة العوائق التي تواجه الشباب، والنساء، والمجموعات المهمشة. تحول العوائق الهيكلية دون وصول النساء والشباب وغيرهم من المجموعات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، إلى فرص العمل. ويواجه الشباب عوائق في الحصول على الأراضي ورأس المال والشبكات المهنية. ولا تزال النساء مركزات في أنشطة منخفضة الأجر مع تحكّم محدود بالأصول. ويعالج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه العوائق من خلال استثمارات موجهة في التمكين الاقتصادي للمرأة، والمنتجات المالية التي تركز على الشباب، وإزالة

⁴⁹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. IFAD calls for more partnerships and investments to scale up jobs programme for youth in Africa. <https://www.ifad.org/en/w/news/ifad-calls-for-more-partnerships-and-investments-to-scale-up-jobs-programme-for-youth-in-africa>.

القيود الاجتماعية والتنظيمية. ويعدّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قناة هامة لمعالجة هذه العوائق. وطورت بلدان مثل البرازيل، والصين، والهند نماذج فعالة لتنمية ريادة الأعمال الريفية والتدريب المهني وربط الأعمال الزراعية، وهي نماذج قابلة للتطبيق المباشر في بلدان أخرى. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على توجيه هذه الخبرة من خلال التعاون المهيكل بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي - الذي يربط بين البلدان التي تمتلك نهجا مثبتة ببعضها البعض بناء على الطلب القطري.

الاستثمار في العمالة: الحاصلات الإتمانية التي يسعى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى دعمها

55-55- ستؤدي الاستثمارات إلى إحداث تحولات متوقعة رئيسية على المستوى القطري. وتحدد هذه التحولات مجتمعة ملامح توسيع نطاق العمالة الريفية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

56-53- توفير عمل أكثر إنتاجية وأعلى أجراً، ولا سيما للشباب والنساء. سيزداد عدد الشباب والشباب العاملين في فرص عمل منتجة ذات عائد أعلى، بما في ذلك العمل كمشغلي مزارع أو أصحاب مؤسسات ريفية أو عاملين في سلاسل القيمة أو مقدمي خدمات. وستربط العمالة بفرص السوق، وستستمر لما بعد انتهاء المشروعات الفردية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل، وإضفاء المزيد من الاستقرار على سبل العيش والحد من اعتمادها على زراعة الكفاف.

57-54- تعزيز قاعدة المؤسسات الريفية. ستصبح المزيد من المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة مجدية اقتصادياً، كما أنها ستتمتع بفرص العمل في مختلف سلاسل القيمة. وستتمكن المزيد من المؤسسات التي يقودها الشباب والنساء من الوصول إلى التمويل والخدمات والروابط السوقية اللازمة للاستثمار والتوسع. وسيتم توسيع نطاق منظومة المؤسسات الريفية، ويزداد عدد مقدمي الخدمات والعلاقات التجارية ومشاركة القطاع الخاص، مما سيهيئ فرص عمل جديدة. ومع نمو المؤسسات وفرص العمل، واتخاذها طابعاً رسمياً في كثير من الحالات، ستتسع قاعدة الإيرادات المحلية وتتعزيز القدرة المالية الوطنية على الصمود.

58-55- جعل العمالة محركاً للاستقرار. ستولد الاقتصادات الريفية فرصاً إنتاجية تقلل من الهجرة القسرية وعدم الاستقرار الاجتماعي. وستتاح للشباب فرص اقتصادية مجدية في المجتمعات المحلية الريفية والمزيد من الخيارات لمستقبلهم، مما يخفف الهجرة الناجمة عن الضغوط. وستستثمر بالنسبة لمن يهاجرون، فيمكن للنظم المالية الريفية الأقوى أن تساعد في توجيه التحويلات المالية من المهاجرين بشكل مثمر في نحو استخدامات منتجة تدعم المؤسسات المحلية وتبني قدرتها لتعزيز القدرة على الصمود. وستصبح العمالة الريفية قوة استقرار بدلاً من كونها مصدر ضغط.

ثالثاً. القدرة على الصمود: الاستثمار في مجتمعات محلية ريفية سلمية وقادرة تعزيز قدرة المجتمعات المحلية

الريفية على التكيف تحمل الصدمات

59-56- تُؤدّ الأسواق الدخل، وتحافظ عليه فرص العمل. غير أن كلاهما لا يدوم إذا لم يتمكن السكان الريفيون ومؤسساتهم من الصمود في وجه الصدمات التي تهدد بتقويض مكاسبهم.

60-57- وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تسببت الكوارث في خسائر زراعية بلغت قيمتها 3.26 تريليون دولار أمريكي، بمتوسط 99 مليار دولار أمريكي سنوياً.⁵⁰ ويمثل الجفاف وحده 34 في المائة من إجمالي الخسائر الزراعية في العالم. وبدون التكيف، قد تنخفض غلة المحاصيل العالمية بنسبة تتراوح بين 10 و25

⁵⁰ منظمة الأغذية والزراعة. 2025. Digital. The Impact of Disasters on Agriculture and Food Security 2025 – Digital solutions for reducing risks and impacts. <https://doi.org/10.4060/cd7185en>.

في المائة بحلول عام 2050.⁵¹ وتتداخل المخاطر المناخية مع الهشاشة والنزاعات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن المخاطر تهدد وجودها ذاته: ارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة يؤديان إلى تقلص وتدهور الأراضي وموارد المياه العذبة المحدودة المتاحة لإنتاج الأغذية، في حين تستورد نحو نصف هذه الدول أكثر من 80 في المائة من احتياجاتها الغذائية، مما يعرض سكان الجزر لصدمات الأسعار والإمدادات العالمية.⁵² وتتداخل المخاطر المناخية مع دوافع أخرى للهشاشة والنزاع. ويعدّ انعدام الأمن الغذائي وندرة الفرص من الدوافع الرئيسية للنزاعات والهجرة القسرية. وبالتالي، يُعتبر الاستثمار في التنمية الريفية استراتيجية في صدارة العمل لتحقيق الأمن والاستقرار. فكل دولار يُستثمر في الوقاية يوفر ما يقدر بحوالي 15 دولاراً أمريكياً في الحد من الكوارث.⁵³ وبالتالي، فإن تكلفة عدم بناء القدرة على الصمود في الاستثمار الريفي ليست مجرد خسارة إنمائية؛ وإنما تعتبر أيضاً خطراً على المالية والاستقرار.

58-61- واتساقاً مع تعريف الأمم المتحدة، تُفهم القدرة على الصمود على أنها قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الريفية على منع مجموعة من الصدمات والمخاطر والضغوط ومقاومتها واستيعابها والتكيف معها والتصدي لها مع الحفاظ على رفاهيتها أو تحسينها.⁵⁴ واستناداً إلى التقدم المحرز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يعمّق التجديد الرابع عشر للموارد دمج القدرة على الصمود ضمن عملية وضع البرامج الاقتصادية. ويُدمج التكيف مع المناخ، وإدارة المخاطر الاقتصادية، وإدارة المولدين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والنهج المراعية للهشاشة في الاستثمارات التي تعزز سبل العيش ونظم الأسواق. ويؤثر هذا الدمج على تصميم سلاسل القيمة، ومسارات العمالة، والبرامج القطرية. وبدلاً من بناء القدرة على الصمود كعنصر مكمل للتنمية الاقتصادية، تعمل النماذج المتكاملة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تتمتع بالقدرة على الصمود في وجه الصدمات.

الإطار 4

مجموعة أدوات الصندوق لتحقيق المرونة التشغيلية اللازمة للاستجابة للآثار والصدمات والأزمات

زيادة صرف الأموال وتسريعه. بالنسبة للمشروعات التي تواجه تكاليف أعلى بسبب صدمة أو أزمة، يزيد الصندوق مبالغ الصرف ويسرع عملية صرف الأموال، مما يمنع حدوث انقطاعات في الأنشطة الحيوية. تسريع وتبسيط عمليات التوريد في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالآثار. يعمل الصندوق على تفعيل إجراءات توريد محددة عند الحاجة. ويسمح ذلك بتوريد السلع والخدمات الأساسية - مثل المدخلات الزراعية - بسرعة أكبر. تفعيل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث. يمكن أن تتضمن المشروعات التي يمولها الصندوق، عند تصميمها، مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث كآلية منمجة للاستجابة لحالات الطوارئ - لحماية مكاسب التنمية - وتسمح هذه الآلية عند تفعيلها للمشروعات بإعادة توجيه الموارد بسرعة نحو الأولويات العاجلة التي تظهر أثناء الصدمات.

⁵¹ منظمة الأغذية والزراعة. 2023. The Impact of Disasters on Agriculture and Food Security 2023 – Avoiding and reducing losses through investment in resilience. <https://doi.org/10.4060/cc7900en>.

IPCC, 2022: Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegria, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, B. Rama (eds.)]. Cambridge University Press. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, 3056 pp. doi:10.1017/9781009325844.

⁵² منظمة الأغذية والزراعة. 2022. Climate finance flows to Small Island Developing States for food security. <https://www.fao.org/climate-change/news/news-detail/Climate-finance-flows-to-Small-Island-Developing-States-for-food-security/>

⁵³ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2025. تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث 2025. <https://www.undrr.org/gar/gar2025>

⁵⁴ الأمم المتحدة. 2020. توجيهات الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على الصمود. <https://unsdg.un.org/sites/default/files/2021-09/UN-Resilience-Guidance-Final-Sept.pdf>

تسريع الموافقات على إعادة الهيكلة وإعادة تحديد الأولويات والتحديات. قام الصندوق بتبسيط إجراءات الموافقة في حالات اللزوم، مما يسمح بإعادة تخصيص التمويل وتعديل الأنشطة ضمن المشروعات في سياق تغير الأسعار وتطور احتياجات البلد وأولوياتهم تطور الاحتياجات والأولويات القطرية وتكيفها مع التغييرات في السياق التشغيلي. ويقل ذلك من التأخيرات ويمنح المشروعات الوقت اللازم للتكيف وتحقيق النتائج في ظل ظروف صعبة.

إعادة تركيز خطط العمل السنوية. يُعاد تنظيم يمكن تعديل خطط العمل والميزانيات السنوية لإعطاء الأولوية للأنشطة الأكثر تعرضا للمخاطر في حالات الأزمات، مثل الحصول على الأسمدة، ومدخلات إنتاج الأغذية، والبنية التحتية الريفية الحيوية.

مبادرة الاستجابة للأزمات. تُعد مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات - وهي آلية ممولة بموارد تمويلية لتحقيق استقرار سبل العيش الريفية وحماية مكاسب التنمية في البلدان المتأثرة بالأزمات - أداة إضافية ضمن مجموعة أدوات الصندوق، والتي تعمل على تعبئة موارد إضافية بسرعة لمواجهة الأزمات العالمية. وقد أطلقت هذه المبادرة في الأصل استجابة لاضطرابات السوق الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، واستمر العمل بها لضمان وجود آليات وأطر تُمكن صرف الأموال بسرعة عند توفرها. ونفذت المبادرة في 16 بلداً بين عامي 2022 و2025، ووصلت المرحلة الأولى من المبادرة إلى 583 886 أسرة معيشية ريفية (3.5 مليون شخص) من خلال استثمارات في المدخلات الزراعية، والبنية التحتية الصغيرة النطاق، والتمويل، والوصول إلى الأسواق.

أسس تعزيز القدرة على الصمود الريفي

59-62- يتطلب بناء القدرة على الصمود استثماراً في ستة أسس مترابطة. وتعمل هذه الأسس مجتمعة على معالجة الصدمات والضغوطات المتعددة - أي المناخية، والبيئية، والاقتصادية، والمتعلقة بالهشاشة، والمؤسسية، الهشاشة المؤسسية والنزاع - التي تهدد بتقويض مكاسب التنمية الريفية. وستشتمل 80 في المائة من عمليات الصندوق السيادية الجديدة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ممارسات تبنى قدرة السكان الريفيين على الصمود. ووفقاً لذلك، سيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز التكامل المنهجي لأنشطة بناء القدرة على الصمود طوال دورة المشروعات، بدءاً من تحديد المخاطر ونقاط الضعف، ووصولاً إلى تصميم التدخلات المستهدفة ورصد حصائل القدرة على الصمود. وسيكون هذا النهج مدعوماً بإدارة تكيفية وتعلم مستمر، مما يساعد على ضمان أن تعزز الاستثمارات التي يدعمها الصندوق قدرة السكان الريفيين والاقتصادات الريفية على الصمود في الأجل الطويل.

60-63- نظم الإنتاج القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمتنوعة. تربط الزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية بين نمو الغلات والدخل من جهة والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والتقلبات المرتبطة بالطقس من جهة أخرى. وتشمل الابتكارات المثبتة التناوب بين ترطيب الأرز المروي وتجفيفه، وأصناف المحاصيل المتحملة للغمر، والزراعة الحرجية، والزراعة الإيكولوجية، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة. وتقلل هذه الممارسات الضعف في وجه الصدمات المتعلقة بهطول الأمطار، وتحمي صحة التربة، وتحافظ على مستوى الإنتاجية في الظروف الصعبة. وتزيد فعاليتها عن طريق الوصول إلى خدمات المعلومات المناخية ونظم الإنذار المبكر، مما يُحسن عملية صنع القرار الزراعي، ويدعم اعتماد الممارسات التكيفية، ويوفر مدخلات لخطط العمل المبكرة، ويمنح المجتمعات المحلية والمؤسسات الوقت الكافي للتحرك قبل أن تتكشف الصدمات. ومن خلال منصات الاستشارات الرقمية، وخدمات معلومات الطقس، والأدوات المدعومة بالنكاه الاصطناعي، سيُدمج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه القدرات في البرامج القطرية، ولا سيما في السياقات الهشة والضعيفة في وجه الظواهر المناخية. واستكمالاً لهذه التدابير المتعلقة بجانب الإنتاج، يوفر تنوع الدخل والأسواق - من خلال مزيج متوازن من المحاصيل والمؤسسات، وفرص تحقيق الدخل خارج المزرعة، والوصول إلى مشترين متعددين - طبقة إضافية من الحماية ضد تقلبات الأسعار وخدمات الطلب. ويُدمج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه الممارسات بشكل منهجي في البرامج القطرية بدلاً من التعامل معها كاستثمارات قائمة بذاتها. وهي تعتبر جزءاً من كيفية تصميم الصندوق للنظم الزراعية المنتجة - وليست عنصراً منفصلاً.

64-64- إدارة الموارد الإدارية المستدامة للموارد الطبيعية واستعادة النظم الإيكولوجية. يؤدي تدهور الأراضي والإجهاد المائي وفقدان التنوع البيولوجي إلى تآكل الأسس الطبيعية التي تعتمد عليها الاقتصادات الريفية. وتحدّ هذه العوامل من القدرة الإنتاجية، وتزيد من التعرض للصدمات المناخية، وتفاقم الفقر في الأجل الطويل. وسيدعم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، واستعادة النظم الإيكولوجية، والحلول القائمة على الطبيعة، وسيسترشد باستراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031. وستساهم هذه الاستثمارات في حماية الأصول الإنتاجية، وتحقيق استقرار الدخل، وحفظ النظم الإيكولوجية التي تشكل أساس الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية. وإدراكاً من الصندوق بأن الصدمات المتكررة التي تتعرض لها سلاسل إمداد الأسمدة تؤثر بشكل غير متناسب على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فإنه سيعمل - بصفته جهة موقعة على البيان المشترك لعام 2026 الصادر عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بشأن تعزيز سلاسل إمداد الأسمدة - على تعزيز الاستخدام الفعال للأسمدة،⁵⁵ وتشخيص حالة التربة، والإدارة الدقيقة للمغذيات كجزء من استثماراته في سلامة التربة. واستناداً إلى التزام التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق باستكشاف تطوير مؤشر رفيع المستوى للأثر الإيكولوجي، سيجري اختبار مؤشر صحة التربة - الذي يُعد مؤشراً بديلاً للمؤشر الإيكولوجي - خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وستُنشر النتائج في تقرير تقييم أثر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيجري بعد ذلك تضمين نهج القياس المختار في تقييمات الأثر ذات الصلة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

⁵⁵ البنك الدولي، 2026. Joint Statement by the Multilateral Development Banks and International Financial Institutions on Strengthening Fertilizer Supply Chains. <https://www.worldbank.org/en/news/statement/2026/08/31/joint-statement-by-the-multilateral-development-banks-and-international-financial>

الإطار 5

دعم المزارعين للتعافي من الصدمات المناخية - برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد في كمبوديا

عندما أطلق الصندوق برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد في كمبوديا في عام 2015، كان الهدف يتمثل في بناء نموذج للخدمات الزراعية بقيادة المزارعين يكون مؤهلاً ليصبح سياسة حكومية. وعندما جرى إغلاق البرنامج في عام 2022، كان هذا الهدف قد تحقق بالفعل. والأرقام خير دليل على ذلك.

وفي 148 000 أسرة معيشية، زاد الدخل الزراعي بنسبة 60 في المائة، وزادت غلات الأرز بنسبة 21 في المائة، ونمت المشاركة في الأسواق بنسبة 19 في المائة. كما أظهرت الأسر المعيشية التي وصل إليها البرنامج تحسناً بنسبة 8 في المائة في قدرتها على التعافي من الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات - ويعتبر ذلك مؤشراً على القدرة على الصمود لا يقل أهمية عن الدخل في السياقات الريفية، لأنه يعكس التعافي من اضطرابات السوق والأسعار فضلاً عن الصدمات المتعلقة بالطقس.

وقد نجح هذا النموذج لأنه جمع بين خدمات الإرشاد والدعم المالي والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في حزمة متكاملة واحدة، وساهم في معالجة العديد من المعوقات في آن واحد بدلاً من معالجتها بشكل منفصل. وحقق نجاحه إطلاق برنامج لاحق، وهو برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين، الذي جرى تصميمه لتعزيز الروابط السوقية وتوسيع نطاق النتائج.

65- ويشكل **الأمن المائي** ركيزة أساسية لكل من ركائز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الثلاث. فالأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود تعتمد جميعها على الوصول الموثوق إلى المياه، ويُعدّ تزايد الإجهاد المائي أحد أكثر التهديدات المباشرة لسبل العيش الريفية. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيظل الأمن المائي عنصراً أساسياً في كيفية بناء الصندوق للقدرة على الصمود، وحماية مكاسب الدخل والعمالة التي تحققت في إطار الركيزتين الأخريين، ومساعدة المجتمعات المحلية الريفية على استدامة التقدم المحرز. ويتمتع الصندوق بسجل حافل في هذا المجال. ويدعم ما يقرب من 10 في المائة من حافظة الصندوق الري صغير النطاق، وحصاد المياه، وإدارة مستجمعات المياه، وسيستمر هذا العمل في التوسع في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتحمي هذه الاستثمارات الإنتاجية الزراعية والدخل. كما تُخفف عبء جلب المياه عن النساء، مما يُحرر لهن وقتاً للأنشطة الإنتاجية والتعليمية. وبضطلع الصندوق، بالإضافة إلى استثماراته، بدور قيادي عالمي متزايد الأهمية في مجال الأمن المائي. فترئيس الصندوق يرأس آلية الأمم المتحدة للمياه، مما يُمكن الصندوق من تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وضمان انعكاس الأمن المائي الريفي والزراعة والنظم الغذائية في الخطاب العالمي حول المياه. كما إن الصندوق شريك في مبادرة المياه للمستقبل التابعة لمجموعة البنك الدولي، حيث يُساهم بخبرته في الميل الأول في إدارة المياه الريفية والاستثمارات المستدامة في المياه الزراعية للمساعدة في توسيع نطاق العمل المنسق بشأن الأمن المائي وتحقيق هدف المبادرة المتمثل في الوصول إلى مليار شخص بحلول عام 2030. وفي إطار هذا الجهد، يهدف الصندوق إلى الوصول إلى 6 ملايين شخص من خلال الاستثمارات المتعلقة بالمياه بحلول عام 2030.⁵⁶

⁵⁶ يُعدّ الصندوق شريكاً أيضاً في مبادرة المياه للمستقبل التابعة لمجموعة البنك الدولي، ولا سيما في إطار ركيزة المياه من أجل الغذاء حيث يساهم بخبرته في الميل الأول في إدارة المياه الريفية والاستثمارات المستدامة في المياه الزراعية للمساعدة في توسيع نطاق العمل المنسق بشأن الأمن المائي، وتحقيق هدف المبادرة المتمثل في الوصول إلى مليار شخص بحلول عام 2030. وفي إطار هذا المسعى، يهدف الصندوق إلى الوصول إلى 6 ملايين شخص من خلال استثمارات متعلقة بالمياه بحلول عام 2030.

الإطار 6

زراعة الأغذية في الخطوط الأمامية لارتفاع مستوى سطح البحر: مشروع المياه والأغذية في الجزر الخارجية لكيريباس

في جزر كيريباس المرجانية المنخفضة، أدى تسرب المياه المالحة، وعدم انتظام هطول الأمطار، والاعتماد على الأغذية المصنعة المستوردة إلى نقص إمدادات المياه وسوء الأنماط الغذائية في المجتمعات المحلية بالجزر النائية، فضلاً عن جعلها شديدة العرضة للمخاطر المناخية.

وفي الفترة ما بين عامي 2014 و2023، قدم مشروع المياه والأغذية في الجزر الخارجية لكيريباس الدعم للمجتمعات المحلية لتخطيط وتنفيذ استثماراتها الخاصة في مجال الأغذية والمياه. وقد أثمر المشروع عن إنشاء 234 نظاماً لتجميع مياه الأمطار وأكثر من 2 100 حديقة منزلية، ووصل إلى ما يقرب من 20 000 شخص. ونتيجة لذلك، حظيت 90 في المائة من الأسر المعيشية بفرص أفضل للحصول على مياه نظيفة، وانخفضت حالات الإصابة بالإسهال والزحار بنسبة 80 في المائة، كما انخفض العبء الملقى على عاتق النساء.

وقد استدامت هذه النتائج. وعندما زار مكتب التقييم المستقل في الصندوق موقع المشروع بعد عام من اكتماله، تبين أن معظم الحدائق المنزلية ونظم الزراعة المتكاملة لا تزال تعمل، كما سجل المشروع معدل عائداً اقتصادياً بلغ 28 في المائة. ويجري حالياً توسيع نطاق هذا النهج ليشمل أربعة بلدان من الجزر المرجانية في المحيط الهادي، وذلك من خلال مشروع الأغذية والمياه في الجزر الصغيرة الممول من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

-62

63-66- إدارة المخاطر والحماية المالية. تؤدي الصدمات إلى تراجع مكاسب التنمية عندما تفتقر الأسر المعيشية والمؤسسات إلى الحماية المالية. وأثبت التأمين القائم على المؤشرات المصمم جيداً فعاليته في خفض تكاليف المعاملات وتشجيع الاستثمار الإنتاجي. ومن المرجح أن يستثمر المزارعون من أصحاب التأمين في المدخلات الحديثة ويوسعوا مؤسساتهم. وتعزز الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية قدرة الأسر المعيشية على الصمود من خلال تمكين التحويلات السريعة والادخار والحصول على الائتمان أثناء الصدمات. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على توسيع نطاق استخدام التأمين، وأدوات تقاسم المخاطر، والخدمات المالية الرقمية لحماية الدخل والمؤسسات التي بُنيت من خلال استثمارات الصندوق.

64-67- وضع برامج مراعية للهشاشة. في الأوضاع الهشة، غالباً ما يكون عدم الاستقرار متجذراً في انعدام الأمن الغذائي، وتدهور الموارد الطبيعية، وعدم استقرار حيازة الأراضي، ومحدودية الفرص الاقتصادية. ويمكن أن تؤدي هذه الظروف إلى توترات اجتماعية، ونزوح، وأزمات متكررة. ولا يستطيع الصندوق معالجة دوافع الهشاشة بمفرده. ومع ذلك، يمكن لاستثماراته أن تعالج الدوافع التي تندرج ضمن مهمته لتحسين الدخل الريفي، وحماية الأصول الإنتاجية، والحد من الضعف في وجه الصدمات. واستناداً إلى النهج المحدث لعمل الصندوق في الأوضاع الهشة، سيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دمج التشخيصات الخاصة بكل سياق، وتعزيز نهج إدارة المخاطر، في عمليات وضع البرامج في الأوضاع الهشة. ولتعزيز قدرة الصندوق على العمل في الأوضاع الهشة والاستجابة للصدمات، سيخصص التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة⁵⁷ وسيضمن أن تشمل 90 في المائة من العمليات السيادية الجديدة على مكون للاستجابة للطوارئ والكوارث مع محفزات محددة مسبقاً، مما يتيح التفعيل السريع للأنشطة المحددة مسبقاً لحماية مكاسب التنمية عند تدهور الأوضاع. وسيعزز النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى التي لها مهام في مجال العمل الإنساني وبناء السلام. كما سيجري تعزيز قدرة الصندوق على العمل بفعالية

⁵⁷ بالنسبة للصندوق، تستند قائمة السياقات الهشة و/أو الأوضاع الهشة إلى قائمة البنك الدولي للهشاشة والنزاع والعنف وقائمة بشأن الهشاشة المؤسسية (التي كانت سابقاً قائمة منسقة للأوضاع الهشة). ويجري تحديث كلتا القائمتين ونشرهما سنوياً.

في البيئات الهشة من خلال زيادة التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما، استناداً إلى مزاياهما النسبية المتميزة وكما يرد في المخطط العام للتعاون الجديد في الأوضاع الهشة للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وضمن هذا الإطار، ستعالج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي الأمن الغذائي الفوري والتعافي المبكر، في حين سيوفر الصندوق استثمارات طويلة الأجل في سبل العيش الإنتاجية ونظم الأسواق، وستعمل الوكالات الثلاث على الإجراءات التي تسهم في منع الأزمات الغذائية وتبني القدرات القطرية والمجتمعية. وسيواصل الصندوق أيضاً تعزيز شراكاته البرمجية والمعرفية مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك من خلال جماعات الممارسين ذات الصلة لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف/المؤسسات المالية الدولية، مثل الفريق العامل الفني المعني بالهشاشة والنزاع والعنف لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد يشمل ذلك إجراء تحليلات مشتركة، وتنسيق عملية وضع البرامج، وتوفير استثمارات تكميلية.

الإطار 67

النهج التشغيلي المحدث للصندوق في الأوضاع الهشة

توجّه مشاركة الصندوق في الأوضاع الهشة بأربعة مبادئ: (1) بناء قدرة السكان الريفيين وسبل عيشهم ومؤسساتهم على الصمود في الأجل الطويل؛ (2) التركيز على الوقاية من خلال تحديد ومعالجة العوامل المحركة للهشاشة ضمن مهمته؛ (3) عدم إلحاق الضرر من خلال التقييم الصارم للتأثيرات السلبية غير المقصودة والاعتبارات المتعلقة بمراعاة حسابية النزاعات وتخفيفها؛ (4) مواصلة العمل طوال فترات الأزمات، والعمل من خلال المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة والمؤسسات المحلية للحفاظ على مكاسب التنمية.

ويجري وضع البرامج من خلال أربع مداخل نقاط دخول محتملة: تعزيز المؤسسات المحلية والحوكمة؛ وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع المناخ؛ وتعزيز أدوار المرأة في بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود.

وعلى المستوى التشغيلي، يطبق الصندوق تشخيصات معززة للهشاشة - تغطي الأبعاد السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والمناخية والبيئية - لإرشاد كل من الاستراتيجيات القطرية (برامج الفرص الاستراتيجية القطرية) وتصميم المشروعات. وتُدمج سمات التصميم المراعية للهشاشة في جميع العمليات ذات الصلة، بما في ذلك البرامج التكيفية المتعددة المراحل ومكونات مخصصة للاستجابة للطوارئ والكوارث، مع محفزات وأنشطة محددة مسبقاً للتفعيل السريع. وفي الحالات التي يكون فيها الوصول الميداني مقيداً، يلجأ الصندوق إلى الرصد من قبل الجهات الخارجية، وتعليقات المشاركين التي يجري الحصول عليها باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، ورسم الخرائط الجغرافية المكانية، والاستشعار عن بُعد، وذلك للحفاظ على الإشراف. وتُطبق إجراءات توريد مبسطة ولكن صارمة في الأوضاع الهشة، مع دمج تحليل صريح بشأن "عدم إلحاق الضرر" في إدارة مخاطر التوريد. وبالمثل، تُصمم أطر الإدارة المالية بما يتناسب مع الوضع، مع تعديل مستوى تحمل المخاطر الائتمانية وبروتوكولات التقييم السريع للأوضاع التي تنشأ فيها الهشاشة بعد إطلاق المشروع.

ويجري التركيز خصوصاً على استهداف النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة - وهي المجموعات التي تواجه ضعفاً متزايداً في الأوضاع الهشة - ويجري تتبع النتائج مقابل كل من المؤشرات الأساسية للصندوق ومؤشرات الإطار المنطقي الخاصة بالمشروع.

65 خدمات المعلومات المناخية والإنذار المبكر. يُحسن الوصول إلى معلومات مناخية موثوقة عملية صنع القرار الزراعي، ويزيد الدخل، ويبسّر تبني الممارسات التكيفية. وتمنح نظم الإنذار المبكر المجتمعات المحلية والمؤسسات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع الصدمات. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على دمج خدمات المعلومات المناخية وأدوات الإنذار المبكر في البرامج القطرية من خلال منصات استشارية رقمية، وخدمات معلومات الطقس، وأدوات مدعمة بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي سيحسن الاستهداف والإدارة التكيفية في الأوضاع الهشة والضعيفة في وجه الظواهر المناخية.

66-68- المؤسسات المجتمعية والتماسك الاجتماعي. لا تقتصر القدرة على الصمود على الجوانب المادية والمالية فحسب، بل تشمل أيضا الجوانب المؤسسية والاجتماعية. فالمجتمعات المحلية التي تتمتع بمؤسسات محلية قوية، وحوكمة سليمة للموارد الطبيعية، وتماسك اجتماعي، تتعافى بشكل أسرع من الصدمات، وتعتبر أقل ضعفا في وجه عدم الاستقرار. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز النهج الموجهة بالمجتمع المحلي، ودعم منظمات المزارعين، وتعاونيات المنتجين، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمجموعات النسائية، وهياكل الحوكمة المحلية. وتمنح هذه المجموعات المجتمعات المحلية القدرة على إدارة المخاطر، وتنسيق التعافي، والحفاظ على مكاسب التنمية. وعندما تحدد المجتمعات المحلية الأولويات وتشراف على التنفيذ، تصبح الاستثمارات أكثر تكيفا مع الواقع المحلي وتزيد احتمالات استدامتها.

الإطار 78

حل النزاعات المتعلقة بالموارد بدعم إدارة مسارات القطعتين الإدارة المجتمعية للنزاعات: إدارة الموارد الطبيعية في السودان

في كل عام، تنتقل المجتمعات المحلية الرعوية في وسط السودان جنوبا مع مواشيتها عبر مسارات الهجرة التقليدية التي قد تمتد لمئات الكيلومترات. وتتعرض هذه المسارات للمخاطر، ولا سيما بسبب التوسع في الزراعة الآلية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نزاعات بين المزارعين والرعاة. وبالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية، استُخدمت البيانات الجغرافية المكانية لقياس أثر مشروع إدارة مسارات الماشية في السودان. وأظهرت النتائج أن ترسيم مسارات الماشية، بدعم من لجان إدارة مجتمعية تضم مزارعين ورعاة، أرسى نمودجا فعلا للحوكمة المشتركة للموارد الطبيعية، حيث أفادت المجتمعات المحلية بتراجع النزاعات بنسبة 70 في المائة. ومن ضمن النزاعات التي جرى الإبلاغ عنها، نجحت ستة مراكز لحل النزاعات في التوسط لحل 90 في المائة منها، وتعلقت معظم تلك النزاعات بأضرار المحاصيل وحيازة الأراضي. ومن خلال الحد من النزاعات المتعلقة بالموارد وحماية الأصول الإنتاجية المشتركة، وفر هذا النهج ظروفًا مستقرة لسبل عيش ريفية مستدامة.

الاستثمار في القدرة على الصمود: الحصائل الإنمائية التي يسعى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى دعمها

67-69- جرى تصميم الاستثمار في هذه الأسس الستة من أجل إحداث ثلاثة تحولات على المستوى القطري. وتحدد هذه التحولات مجتمعة ملامح القدرة الناجحة على الصمود الريفي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

68-70- حماية مكاسب التنمية من الصدمات والضغوط. فستتمكن الأسر المعيشية والمؤسسات الريفية من التكيف مع الضغوط وامتصاص الصدمات دون فقدان الدخل أو الأصول أو الوصول إلى الأسواق. ولن تقضي الصدمات المنخفضة على القدرة الإنتاجية. ولن تؤثر التقلبات الاقتصادية على الجدوى الاقتصادية للمؤسسات. ولن تمحو الاختلالات الناجمة عن الهشاشة التقدم المؤسسي المحرز وستعزز المكاسب الاقتصادية من ركيزتي الأسواق والعمالة بمرور الوقت بدلا من أن تتراجع بسبب الأزمات. وتعمل تدابير الطوارئ والاستجابة للأزمات على حماية التقدم المحرز في المشروعات والمكاسب الإنمائية ذات الصلة في مواجهة الصدمات والأزمات.

69-71- تعزيز استقرار المجتمعات المحلية الريفية وقدرتها على التعافي. ستكون لدى المجتمعات المحلية المؤسسات وأدوات مؤسسات محلية أقوى، وقدرات أفضل على إدارة المخاطر، والتماسك الاجتماعي اللازم للاستجابة للصدمات وتماسك اجتماعي معزز يُمكنها من توقع الصدمات واستيعابها والتعافي بشكل أسرع. وستكون الحوكمة المحلية أقوى. وستدار منها. كما سُدَّار الموارد الطبيعية على نحو مستدام ومستقل، وستخف حدة الضغوط الناجمة عن النزاعات على الأراضي المتعلقة بالأراضي والمياه ولن يكون سبب بفضل تعزيز الحوكمة المحلية وآليات تسوية النزاعات. ونتيجة لذلك، ستصبح الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الريفية أكثر قدرة على الحفاظ على سبل عيشها والتكيف مع الظروف المتغيرة، مما يقلل

من الضغط الذي يدفع إلى الهجرة من المناطق الريفية مدفوعاً بالمرتبطة بانتهاء سبل العيش أو غياب الفرص الاقتصادية.

70-72- مساهمة الاستثمار الريفي في تحقيق الاستقرار. فالاستثمارات المستدامة في تعزيز القدرة على الصمود الريفي ستقلل من انعدام الأمن الغذائي، والإقصاء، والتهميش الاقتصادي، مما يخفف من مخاطر النزوح، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والنزاعات. وستهيئ الاقتصادات الريفية ذات الدخل المستدام، والنظم الغذائية القوية، والهيكل المجتمعية المستقرة، الظروف اللازمة للسلام والنمو المستدام. وبذلك، لم يُعد الاستثمار الريفي في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، لا يُعتبر الاستثمار الريفي مجرد استراتيجية إنمائية وإنما يعد استراتيجية لتحقيق فحسب، بل أيضاً مساهمة في تحقيق الاستقرار أيضاً القدرة على الصمود على نطاق أوسع - بما يتجاوز المناطق الريفية.

باء - العوامل التمكينية للأثر

71-73- تحدد الركائز الثلاث أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويحدد العاملان التمكينيان - تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه، والابتكار - كيفية تحقيق هذه الطموحات على نطاق واسع واستدامتها. وهما مدمجان في كل ركيزة، وكل برنامج قطري، وكل قرار استثماري.

أولاً - تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه

72-74- لا يمكن تمويل التحول الريفي بالموارد العامة وحدها. فالمستثمرون التجاريون لا يتدفقون بصورة تلقائية إلى أسواق الميل الأول حيث تعتبر المخاطر عالية، وأحجام المعاملات صغيرة، والظروف التمكينية ضعيفة. ويعمل الصندوق على إحداث تحول في مشهد الاستثمار الريفي من خلال الحد من المخاطر، وبناء ذخائر مشروعات قابلة للاستثمار، وإثبات أن أسواق الميل الأول قادرة على توليد عوائد.

73-75- ولا تكمن الميزة النسبية للصندوق في المشاركة مع القطاع الخاص فحسب، بل في مكان وكيفية قيامه بهذه المشاركة. ويعمل الصندوق في اقتصادات الميل الأول الريفي، حيث تكون أحجام المعاملات صغيرة، والمخاطر أعلى، والظروف التمكينية للاستثمار التجاري محدودة. أيضاً، ويعمل الصندوق في الاقتصادات الريفية في الميل الأول، حيث تتسم المعاملات الأساسية غالباً بصغر حجمها، وارتفاع المخاطر وتكاليف إتمام المعاملات، ومحدودية فرص الحصول على تمويل منظم ومناسب. وبجمع الصندوق بين خبرة تمتد لخمس عقود من الشراكات مع الحكومات ومنظمات المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية - وكذلك القطاع الخاص الذي يخدمها - وبين معرفة عميقة باحتياجات الاستثمار المحلي والفرص المتاحة فيه. وعادة ما تدعم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مشروعات البنية التحتية الواسعة النطاق وأطر السياسات، في حين تركز مؤسسات تمويل التنمية والمستثمرون من القطاع الخاص على القطاعات ذات الجدوى التجارية. ويكتل الصندوق هذه الجهود من خلال العمل في أجزاء الاقتصادات الريفية التي لا تزال تعاني من نقص الخدمات. وهو يوفر رأس المال التحفيزي، والمشاركة الطويلة الأجل، والخبرة القطاعية المتخصصة التي تزيد من قابلية هذه الأسواق للاستثمار.

76- ويمنح ذلك الصندوق موقعا متميزا عبر نطاق القطاع الخاص. فعمليات الصندوق السيادية تشارك بالفعل على نطاق واسع مع جهات فاعلة من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات البالغة الصغر، والمؤسسات المالية، والمتعهدين، ومقدمي المدخلات والخدمات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الريفية، والأعمال الزراعية. وتكمن الفرصة الخاصة للعمليات غير السيادية في الشريحة الوسطى المفقودة أو الخفية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الريفية والأعمال الزراعية المحفزة التي غالباً ما تكون كبيرة جداً بالنسبة للتمويل البالغ الصغر، ولكنها صغيرة جداً أو تنطوي على مخاطر عالية بالنسبة للمصارف التجارية والعديد من مؤسسات التمويل

الإنمائي. ومن جهة أخرى، يمكن للصندوق أيضا العمل مع مؤسسات التمويل الإنمائي والشركات العالمية لربط الاستثمار بسلاسل القيمة الريفية المحلية.

77- وتؤدي المؤسسات المختلفة أدوارا متكاملة عبر نطاق الاستثمار. وبالتالي فإن الصندوق يكتل عمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، ومستثمري القطاع الخاص. وتكمن ميزته النسبية في فهم الأسواق الريفية والجهات الفاعلة الرئيسية فيها، وتحديد الاحتياجات والفرص الاستثمارية، وربط الاستثمار الخاص بالمشروعات الريفية وسلاسل القيمة التي قد تظل تعاني من نقص الخدمات بخلاف ذلك.

78- وبالتالي، لا يُعد استثمار القطاع الخاص هدفا في حد ذاته، بل وسيلة للنهوض بالمهمة الإنمائية للصندوق. وسيجري السعي إلى تنفيذ عمليات غير سيادية حيثما توجد إضافية واضحة، وإمكانية لتحقيق أثر تحفيزي، وأساس منطقي إنمائي، بما في ذلك الحالات التي يمكن فيها للتمويل المباشر سد فجوات التمويل، وإثبات جدوى نماذج الأعمال، وتوفير معلومات ودروس مستفادة من السوق، أو المساعدة في إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص على نطاق أوسع. وتبقى العمليات السيادية الأداة الرئيسية لتعزيز نظم السوق الريفية والبيئة التمكينية للاستثمار الخاص. ويجري توضيح المساهمة المحددة للعمليات غير السيادية وعلاقتها بالمشاركة السيادية بزيادة من التفصيل أثناء وبعد الصندوق الجهة الوحيدة التي تعمل في الميل الأول وتجمع بين التمويل المباشر، والمساعدة التقنية، والمشاركة في السياسات، وتيسير استثمارات القطاع الخاص ضمن إطار قطري واحد.

الإطار 89

إضافية الصندوق في الاستثمارات الريفية للقطاع الخاص

يتيح التركيز الحصري للصندوق على الزراعة والتنمية الريفية اكتساب معرفة واسعة وبناء علاقات متينة على المستوى القطري. أولا، يتمتع خبراء الصندوق بفهم للأسواق الريفية، والجهات الفاعلة فيها، ومزيج الاستثمار والمساعدة التقنية الذي يسهم في تهيئة فرص تجارية مجدية. وثانيا، تسمح موارد الصندوق الميسرة باستيعاب المخاطر بمستوى لا يستطيع المستثمرون التجاريون تحقيقه. وبالتالي، يستطيع الصندوق إثبات الجدوى في أسواق يثني فيها تصور المخاطر الاستثمار الخاص، ثم الانسحاب تدريجيا مع تدفق رأس المال التجاري. وثالثا، يدمج نموذج البرنامج القطري المتكامل للصندوق الاستثمار السيادي، والمشاركة في السياسات، وقدرات المنتجين، إلى جانب مشاركة القطاع الخاص. وتهيئ هذه العناصر مجتمعة الظروف التمكينية لاستمرارية المشروعات.

74-79- وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، جرى تعزيز مشاركة القطاع الخاص كأولوية مؤسسية: وذلك من خلال بناء الأدوات والمنصات والقدرات التشغيلية اللازمة لإشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص على المستويين السيادي وغير السيادي. وأصبحت مشاركة القطاع الخاص واستثماراته من السمات الأساسية لعمل الصندوق، حيث تُدمج في الاستراتيجيات القطرية، وتصميم المشروعات، وضمان الجودة، وتسلسل الاستثمارات. ويركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل أكبر على تعبئة الاستثمار الخاص في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة لسد فجوات التمويل في القطاعات المحرومة وتوسيع فرص الاستثمار المشترك في الاقتصادات الريفية.

التكامل بين العمليات السيادية وغير السيادية: نموذج الاستثمار المتكامل

75-80- تستند مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص قوتها لمكاناتها الكاملة من المجمع المواءمة بين العمليات السيادية والأنشطة غير الإقراضية والعمليات غير السيادية المستهدفة ضمن إطار برنامج قطري واحد. وتهيئ العمليات السيادية بيئة تمكينية (بنية تحتية للأسواق، وأطر سياساتية، ومنظومات مالية، وقدرات إنتاجية) تجعل الأسواق للاستثمارات الريفية قليلة للاستثمار. وتوفر العمليات غير السيادية رأس المال المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحفزة والمؤسسات المالية وصناديق الأثر العاملة ضمن هذه للنظم البيئات

المعزز - وفي ظلّ لتمكين نمو المؤسسات، وتطور العلاقات التجارية، تتراجع الحاجة إلى الدعم التيسيري، ويصبح بإمكان الجهات الفاعلة في الأسواق مواصلة نشاطها بشكل مستقل. وتساهم نشوء أسواق ريفية نابضة بالحياة وشاملة. ولذلك، تساهم العمليات السيادية وغير السيادية (القطرية) مجتمعة في تحقيق نفس الأولويات القطرية وأهداف التنمية، مع استخدام أدوات متميزة لمعالجة القيود المتباينة والاستفادة من الفرص المتنوعة في الاقتصادات الريفية.

76-81 وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيجري تعزيز هذا التكامل من خلال نهج أكثر منهجية وتسلسلاً، سيضمن أن تكون 80 في المائة على الأقل من العمليات غير السيادية تكميلية تماماً للحفاظ على السيادية. وهذا يعني أنه سيجري تطوير ذخائر المشروعات السيادية وغير السيادية إطار مشترك للبرامج القطرية، بما يتواءم مع الأولويات الوطنية. وستستخدم الاستراتيجيات القطرية والعمليات السيادية والمشاركة في السياسات بشكل متزايد لتحديد فرص السوق واختناقات النظم السوقية التي يمكن معالجتها من خلال العمليات غير السيادية، بما ينشئ مجموعة أقوى من الفرص الاستثمارية المرتبطة بأهداف البرامج القطرية.

77-82 ولا يُعْتَبَرُ التكامل عملية أحادية الاتجاه، بل هي حلقة تعلم مستمر. فالعمليات -علاقة متبادلة تسترشد فيها العمليات السيادية والعمليات غير السيادية بعضها ببعض ويعزز بعضها بعضاً. وتساعد العمليات السيادية، والحوار القطري، والمشاركة في السياسات تُسهم في على تحديد فرص للاستثمار القطاعي للاستثمار للقطاع الخاص، وإرشاد إطلالة العمليات غير السيادية. وبدورها، تولد العمليات غير السيادية معلومات عن السوق، وشراكات، ودروساً عملية بشأن ما هو مفيد للأسواق الريفية. ويمكن لهذه المعرفة أن تُرشد الاستراتيجيات القطرية المستقبلية، بما في ذلك كل من الاستثمارات السيادية والأنشطة غير الإقراضية، مثل الحلول السياسية للمشاركة في السياسات، مما يُساعد الصندوق على تعزيز مشروعاتهم عامة عملياته باستمرار وتحديد فرص جديدة لدعم التحول الريفي. مع الفرص المتاحة للمؤسسات الريفية، وواقع الأسواق الريفية، واحتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

78-83 ويمكن أن ينشأ التكامل بين العمليات السيادية وغير السيادية من خلال مسارين. والمسار الأول هو المسار الاستراتيجي، حيث تؤدي الاستراتيجيات القطرية والعمليات السيادية والمشاركة في السياسات مباشرة إلى تحديد سلاسل القيمة ذات الأولوية، وفجوات التمويل، واختناقات نظم السوق، والفرص التي يمكن استغلالها من خلال العمليات غير السيادية. وفي هذا النموذج، تساعد المشاركة السيادية مباشرة في استحداث وتشكيل الفرص الاستثمارية التي تُسهم في تحقيق أهداف البرامج القطرية الأوسع. والمسار الثاني هو مسار تقديم الفرص المتتالي، حيث يجري تحديد فرصة استثمارية واحدة من خلال المشاركة في السوق، ثم يجري تقييم مواءمتها مع أولويات الاستراتيجيات القطرية للصندوق وأهدافه الإنمائية. وفي كلتا الحالتين، يبقى الهدف هو نفسه: ضمان أن تُعزز العمليات السيادية وغير السيادية بعضها البعض، وأن تُسهم في تحقيق حصائل إنمائية مشتركة، بما يزيد نطاق الأثر إلى أقصى قدر.

تعزيز تنمية القطاع الخاص والاستثمار في العمليات السيادية

79-84 من خلال العمليات السيادية، يعمل الصندوق مع الحكومات على التقليل من القيود النظامية التي تحدّ من الاستثمار الخاص في الاقتصادات الريفية. ويعزز ذلك المنظومات المالية، والبنية التحتية للأسواق، والأطر التنظيمية، وقدرات المنتجين، بحيث تصبح الأسواق الريفية أقوى وتزيد قابليتها للاستثمار. وتوجد ثلاث قنوات رئيسية لمشاركة الصندوق في الأعمال مع القطاع الخاص في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

80-85 المشاركة في القطاع المالي. يعمل الصندوق مع المصارف التجارية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، ومنظمات الادخار والائتمان التعاونية، والمصارف الإنمائية العامة، والمؤسسات المالية المحلية من أجل توسيع نطاق الحصول على التمويل للأسر المعيشية الريفية، والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة

والمتوسطة، والمؤسسات الزراعية. وتتمتع المصارف الإنمائية العامة بمهمة عامة ونطاق محلي واسع يسمحان لها بسد فجوات الأسواق وتوفير التمويل على المستوى المحلي. وخلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيعزز الصندوق مشاركته مع المصارف الإنمائية العامة لتعزيز إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق الوصول إلى المناطق الريفية، وتعبئة رؤوس أموال إضافية. وستستخدم أدوات تقاسم المخاطر والتمويل المختلط لاستقطاب التمويل المشترك، ولا سيما في الأوضاع المعرضة للظواهر المناخية والهشة.

الإطار 910

الشراكة مع المصارف الإنمائية العامة لتوسيع نطاق التمويل الريفي: الصندوق وبنك التنمية البرازيلي

في عام 2023، وقّع الصندوق أول اتفاق له على الإطلاق مع مصرف إنمائي عام، وأرسى شراكة مع بنك التنمية البرازيلي لإطلاق مشروع غرس الصمود في مواجهة تغير المناخ في المجتمعات الريفية في الشمال الشرقي - الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المناطق شبه القاحلة في شمال شرق البرازيل. وشكل قرض الصندوق البالغ 30 مليون دولار أمريكي حجر الزاوية في حزمة تمويلية مشتركة بلغت قيمتها 217 مليون دولار أمريكي، وذلك بتمويل مشترك من بنك التنمية البرازيلي والصندوق الأخضر للمناخ، وأسهم ذلك في تحقيق نسبة زيادة للتمويل بالديون بلغت 7:1. وتوسّع البرنامج لاحقاً لتصل قيمته إلى 286 مليون دولار أمريكي، ويسعى للوصول إلى 1.8 مليون شخص في تسع ولايات شمالية شرقية. وأثبت هذا النموذج طابعه التحفيزي بعد العملية الأولى، حيث نمت حافظة الصندوق في البرازيل بما يتجاوز الضعف. والأهم من ذلك هو أن نجاح بنك التنمية البرازيلي جذب اهتمام المصارف الإنمائية الإقليمية في البرازيل، مما يشير إلى إمكانية تكرار هذا النموذج وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء البلاد.

84-86- شراكات الأعمال الزراعية والشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. يشارك الصندوق

مع الأعمال الزراعية من خلال الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، والمنصات المتعددة أصحاب المصلحة، والزراعة التعاقدية، ونماذج سلاسل القيمة ذات الصلة. وتستثمر المشروعات السيادية في منظمات المنتجين، وتنمية المهارات، والبنية التحتية التكميلية، في حين يشارك الشركاء من القطاع الخاص في الاستثمار في الخدمات اللوجستية، والتوريد، والتدريب، والوصول إلى الأسواق. وتساهم هذه الترتيبات في تعزيز الإنتاجية، وتوفير فرص عمل، وتقوي منظومات سلاسل القيمة. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيجري توسيع نطاق الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وتحديد مسارات خروج واضحة وتوقعات قوية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار.

82-87- وتعدّ الجهات الفاعلة الكبيرة في القطاع الخاص من الجهات الرئيسية المشاركة في تمويل هذا النموذج.

ويمكن لاستثمارات الصندوق أن تربط سلاسل القيمة المحلية والعالمية. وتُظهر مبادرات مثل مبادرة تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وصغار المنتجين، ومبادرة مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الأغذية والزراعة - الركيزة الثالثة، كيف يمكن للصندوق بناء ذخائر المشروعات والمعلومات عن السوق اللازمة لجذب الشركاء التجاريين إلى استثمارات الميل الأول. وأطلقت مبادرة تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وصغار المنتجين خلال رئاسة اليابان لمجموعة الدول السبع، وهي تربط بين الأعمال الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال نماذج استثمار مشترك تعزز سلاسل الإمداد، وتزيد الإنتاجية، وتحسّن الوصول إلى الأسواق، وتروِّج للاستدامة البيئية والاجتماعية. أما مبادرة مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الأغذية والزراعة - الركيزة الثالثة، التي أطلقت خلال رئاسة فرنسا لمجلس الاتحاد الأوروبي ويستضيفها الصندوق، فتطبق النموذج نفسه للاستثمار المشترك من أجل تعزيز الإنتاج المحلي للأغذية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتعميق التكامل الإقليمي للأسواق في جميع أنحاء أفريقيا. ويمكن تطبيق كلا النموذجين في أقاليم أخرى.

83-88- التكنولوجيا الزراعية ومقدمو الخدمات الريفية. يشارك الصندوق مع شركات التكنولوجيا الزراعية ومقدمي الخدمات الريفية لتطبيق تكنولوجيات أثبتت جدواها في الأسواق وتسهم بخفض التكاليف، وإدارة المخاطر المناخية، وتحسين الوصول إلى الأسواق. وتحدد هذه الشراكات مسارات خروج واضحة منذ البداية، وتنطوي على توقعات متزايدة بنماذج أعمال مجدية ماليا تضمن الاستمرارية والتوسع بعد انتهاء دعم الصندوق.

الإطار 11

الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص في الممارسة العملية: برنامج تعزيز الحبوب في كينيا - نافذة سبل العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ

طبق برنامج تعزيز الحبوب في كينيا - نافذة سبل العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ نموذج الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالتجار الزراعيين من القطاع الخاص من خلال نظام قسائم رقمية. ونفذ هذا النموذج بالشراكة مع الحكومة، حيث جمع بين التجار الزراعيين ومصرف Equity Bank ومزودي التكنولوجيا لتوفير المدخلات للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وقام البرنامج بتسجيل 626 تاجرا زراعيًا وتدريبهم، ومكن أكثر من 148 000 مزارع من الحصول على مدخلات عالية الجودة بقيمة 27 مليون دولار أمريكي. وبعد إنجاز البرنامج، استمرت شبكة مجدية تجاريا لتوريد المدخلات، مما عزز الأسواق الريفية بشكل مستدام. وساهم البرنامج في زيادة دخل أكثر من 60 000 مزارع وتحسين أمنهم الغذائي.

الاستفادة من العمليات غير السيادية لتحقيق نتائج إنمائية منهجية

84-89- تُعدّ العمليات غير السيادية أداة بالغة الأهمية لتحويل الأسواق الريفية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. فمن خلالها، يقدم الصندوق تمويلًا مباشرًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحفزة والوسطاء الماليين وصناديق الأثر التي تخدم المناطق الريفية. ويتيح ذلك فرصًا لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية، ويساعد في هيكلة أسواق الميل الأول القابلة للاستثمار. كما يرد بمزيد من الاستفاضة في استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية، يركز نموذج العمليات غير السيادية على تمويل "إمكانات الأثر غير الممولة" - أي المشروعات ذات الأثر العالي والمخاطر العالية التي تعاني من نقص التمويل مزمن - مع وضع مبدأ "الأولوية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة" في صميم عملها. ويوفر الصندوق رأس مال يتقبل المخاطر، مثل القروض والديون الثانوية وحقوق المساهمين (بما في ذلك مراكز الخسارة الأولى)، من خلال الوسطاء الماليين والاستثمارات التحفيزية وصناديق الأثر. وتشمل حافظة العمليات غير السيادية المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار ذات الأثر والمشروعات التحفيزية. وتُقيّم الاستثمارات مقابل معايير اختيار واضحة للأثر، إلى جانب المعايير المالية ومعايير المخاطر، ويجب أن تستوفي معيار الإضافية، بما في ذلك سد فجوات التمويل، أو تعبئة رأس المال الخاص، أو إدخال ابتكارات ما كانت لتحدث لولا مشاركة الصندوق.

85-90- وعزز الصندوق حافظة عملياته غير السيادية من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص. ويوفر الصندوق رأس المال التحفيزي عبر هذه الأدوات (بقيمة تتراوح عادة بين 2.5 مليون دولار أمريكي و15 مليون دولار أمريكي)، ويستهدف استثمارات تغفلها المؤسسات الكبرى. ويُعتبر العديد من هذه الاستثمارات صغيرا جدا أو معقدا أو محفوفًا بالمخاطر بالنسبة لجهات التمويل الأخرى. وغالبا ما ينطوي العمل في الأسواق الريفية النائية على تكاليف أعلى وضمانات محدودة، الأمر الذي يثني المقرضين التجاريين. ويستوعب الصندوق هذه المخاطر.

86-91- ويظهر الصندوق من خلال استثماراته التحفيزية أن الأسواق الريفية يمكن أن تكون مجدية اقتصاديا قابلة للاستثمار. ويحدّ ذلك من المخاطر المتصورة ويجذب المستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات. وبنمو المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، فإنها تسهم في

استحداث فرص العمل وتوليد الطلب على الخدمات والمدخلات المحلية والنقل المحلي، الأمر الذي يوسع نطاق فرص العمل والفرص الاقتصادية في المجتمعات المحلية الريفية.

87-92- وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيسعى الصندوق إلى زيادة تنوع حافظته في المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الأثر، وذلك تماشياً مع استراتيجيته للاستثمار في العمليات غير السيادية. ومن خلال تحقيق التوازن بين النطاق والأثر التحفيزي والتحويلي، سيعطي الصندوق الأولوية لصناعات التغيير في المنظومات من خلال العمليات غير السيادية، بما في ذلك المجمعون، ومقدمو الخدمات اللوجستية، والوسطاء الماليون المتخصصون، وشركات التكنولوجيا الزراعية، ومقدمو الخدمات الريفية. وتعمل هذه الجهات الفاعلة على إزالة العوائق الهيكلية التي تحول دون مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. ومن خلال دعم هذه المؤسسات، يعزز الصندوق سلاسل القيمة ويوسع فرص العمل في المجتمعات المحلية الريفية.

88-93- وسيعمل الصندوق على تحسين استخدام الأدوات المالية، سواء داخل قائمة الموازنة أو خارجها، للحد من المخاطر واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة من خلال نهج مختلطة. كما سيعمل على ترسيخ شراكاته مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية العامة، ومؤسسات تمويل التنمية، والمؤسسات المالية المحلية ذات المستويات المختلفة من الإقبال على المخاطر، وحجم العمليات، والأسواق المستهدفة. وسيظل برنامج تمويل القطاع الخاص الأداة الرئيسية لهذا العمل، وسيوفر وصولاً مستملاً إلى رأس المال الميسر ورأس المال المتاح للمخاطر للعمليات في السياقات المنخفضة الدخل والهشة والمعرضة للظواهر المنلخية. يطور الصندوق خلال التجديد الثالث عشر لموارده آلية لتعزيز الائتمان تجمع بين الموارد الأساسية والمقترضة. ويسمح ذلك للصندوق بإدراج معاملات تنطوي على مخاطر أعلى وأثر أكبر في قائمة الموازنة الخاصة به والمحافظة في الوقت ذاته على تصنيفه الائتماني والعمل ضمن حدود إقباله على المخاطر.

الإطار 12.4

استخدام رأس المال التحفيزي في الممارسة العملية: الاستفادة من الموارد الأساسية لإطلاق استثمارات ذات أثر أكبر في العمليات غير السيادية

تُخصّص موارد المنح بموجب اتفاق مشاركة في تقاسم المخاطر لتوسيع نطاق تمويل العمليات غير السيادية، وضمان قدرة حافظة قروض الصندوق، الممولة بموارد مقترضة، على استهداف الاستثمارات العالية المخاطر بما يتواءم مع رسالة الصندوق. وهذا يمثل مرفقاً مستقلاً تشغيلياً ومالياً، ويجري دعمه باحتياطي سيولة ممول من الموارد الأساسية، وهو يغطي الخسائر المحتملة - ويحافظ على الحد الأدنى من متوسط التصنيف الائتماني للحافظة الإجمالية، ويخفف في الوقت ذاته من رسوم رأس المال المرتفعة المرتبطة بالعمليات غير السيادية مقارنة بالعمليات السيادية. وتُمكن هذه الآلية الصندوق من تمويل معاملات أكثر طموحاً ضمن حدود إقباله على المخاطر، وتوجيه رأس المال إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحفزة والوسطاء الماليين في السياقات ذات المخاطر العالية. ويعمل الصندوق بالفعل على زيادة حجم هذا النموذج وتوسيع نطاقه من خلال تحسين قدرته على التمويل المتجدد والتمويل بالديون، واستكشاف شراكات مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الإنمائي التي توفر آليات مماثلة لتعزيز الائتمان. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيتوسع هذا العمل، وسيضمن عدم عرقلة القيود المالية لاستثمار الصندوق في الأماكن التي تشتد الحاجة فيها إلى التنمية.

مشاركة القطاع الخاص: الحاصلات الإنمائية التي يسعى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى دعمها

89-94- زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى أسواق الميل الأول. تسهم الاستثمارات السيادية وغير السيادية معاً في تهيئة بيئة تمكينية وإتاحة فرص استثمارية للمستثمرين التجاريين والمؤسسيين. ويزداد حجم التمويل المشترك. وتصبح الأسواق الريفية التي كان يتجنبها مستثمرو القطاع الخاص سابقاً نقاط دخول مجدية اقتصادياً.

90-95- تعزيز قاعدة المؤسسات الريفية وجعلها أكثر شمولاً. تحصل المزيد من المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات التي تقودها النساء والأعمال الزراعية الشبابية، على التمويل وعلاقات الأسواق والدعم التقني اللازم للنمو واستحداث فرص العمل. وتتقلص "فجوة الحلقة الوسطى المفقودة" من التمويل. وتنمو منظومات المؤسسات الريفية.

91-96- استدامة النتائج بعد انتهاء المشاركة المباشرة للصندوق. تحافظ علاقات الأسواق والبنية التحتية التجارية والقدرات المؤسسية التي بُنيت من خلال مشاركة القطاع الخاص على النشاط الإنتاجي بعد إغلاق المشروع. وباستراتيجية خروج واضحة، من المتوقع أن تستمر مكاسب التنمية في التراكم حتى بعد اكتمال المشروعات.

ثانياً- الابتكار كدافع للأثر القابل لتوسيع النطاق

92-97- يُعدّ الابتكار في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بمثابة آلية تنفيذ يجري تطبيقها على جميع الركائز، والبرامج القطرية وقرارات الاستثمار. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، غالباً ما تركز السعي لتحقيق الابتكار في مشروعات أو مجالات موضوعية محددة. وشمل ذلك تجربة نهج جديدة، واختبار أدوات رقمية، وجمع الأدلة. أما في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فسيُحول التركيز من التجربة إلى الاعتماد. وسينشر الصندوق الابتكارات المثبتة بشكل منهجي على نطاق واسع في مختلف البلدان والمناطق، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك بناءً على الطلب القطري.

93-98- ولا يمكن توسيع نطاق أي ابتكار إلا عندما تتواءم مكوناته التكنولوجية والمؤسسية والسوقية، وبعد تقييمه بدقة في ظروف واقعية. وغالباً ما تكمن الفجوة في مجال الابتكار في صعوبة وصول المجتمعات المحلية الريفية إليه. وسيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على سد هذه الفجوة.

وظائف الابتكار الأساسية

94-99- ربط البحث والابتكار المحلي والحلول المثبتة بالتطبيق. ويعمل الصندوق عند تقاطع نظم البحث الزراعية الوطنية، والابتكار بقيادة المزارعين، والشراكات البحثية الدولية. ويتمثل دوره في ربط هذه النظم وتطبيق الابتكارات المثبتة. وعندما يجري تطوير حلول ابتكارية من خلال شراكات دولية - بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية - يدعم الصندوق التكيف والمصادقة على المستوى القطري في كل سياق. وتشمل مجموعة الابتكارات المثبتة إدارة الأراضي والتربة، وجمع المياه، والزراعة المتكيفة مع المناخ، وكفاءة المدخلات، وأدوات توفير العمالة، وتخزين ما بعد الحصاد، وإدارة المخاطر، والوصول إلى الأسواق. وجرى تقييم جميع هذه الحلول في ظروف واقعية وأظهرت نتائج متسقة. فعلى سبيل المثال، أظهر التجدد الطبيعي الذي يديره المزارعون تأثيراً واسع النطاق في منطقة الساحل. وسيعتمد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على قاعدة الأدلة هذه كأساس لتطبيق الحلول المثبتة.

95-100- دمج الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في جميع العمليات. تُحدث التكنولوجيات الرقمية تحولاً في التنمية الريفية. وستشكل هذه التكنولوجيات أداة عملية للتنفيذ في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وستسترشد باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية للفترة 2020-2030. وسيضمن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إدماج حلول رقمية فيما لا يقل عن 30 عملية سيادية جديدة. وحسّنت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بشكل ملموس قدرة الأسر المعيشية على الصمود واعتمادها للمدخلات. كما تسهم الخدمات الاستشارية الرقمية وخدمات الطقس في زيادة الغلات ومستوى الدخل وتعزيز القدرة على الصمود عند تكيفها مع السياق المحلي. وتحسن إدارة المغذيات الخاصة بكل موقع، والمستندة إلى تحليل التربة، كفاءة استخدام المدخلات بشكل كبير. وتدعم الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحسين الاستهداف، والإدارة التكيفية واتخاذ القرارات التشغيلية. وترتبط المنصات الرقمية المنتجين الريفيين

والمؤسسات الريفية المتفرقة بالتمويل والأسواق والخدمات، مما يخفض تكاليف المعاملات التي كانت تحد في السابق من مشاركة الميل الأول.

96-101- وسندمج الأدوات الرقمية في البرامج القطرية منذ بداية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وفقا لثلاثة مبادئ. ويتمثل المبدأ الأول في مراعاة السياق. فعلى سبيل المثال، يمكن لنظام استشاري للإرشاد الرقمي أن ينتشر بسرعة في بلد يتمتع ببنية تحتية قوية للهواتف المحمولة وشبكة إرشادية راسخة. أما في سياق وضع هش يعاني من محدودية الاتصال، فإن الإرشاد الرقمي يتطلب تخطيطا وتكيفا دقيقين. وسيقوم الصندوق بتكثيف الأدوات الرقمية مع كل بيئة تشغيلية فريدة. ويتمثل المبدأ الثاني في الشمول: سنعطى الأولوية للأدوات الرقمية التي تعمل في بيئات ذات اتصال محدود، إلى جانب محور الأمية الرقمية والمالية للنساء والشباب. أما المبدأ الثالث فيتمثل في المسؤولية. وسندمج حوكمة البيانات في تصميم المشروعات وسنكفل الاستخدام الآمن والأخلاقي للبيانات الزراعية وستحمي المجتمعات المحلية الريفية التي تستند النظم الرقمية إلى معلوماتها.

97-102- وسيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أيضا على البنية التحتية التمكينية التي تجعل الأدوات الرقمية قابلة للتطبيق على نطاق واسع. ويدعم ذلك شبكات التجار الزراعيين، والبنية التحتية العامة الرقمية، والاستراتيجيات الوطنية للزراعة الرقمية. وأثبتت نظم المدخلات الرقمية، والمدفوعات الرقمية، والأدوات الاستشارية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والمدمجة في المؤسسات المحلية نتائجها بالفعل في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وينقل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه الأدوات الرقمية من مرحلة العرض إلى مرحلة التطبيق في البرامج القطرية.

98-103- التجريب والتعلم المراعيان للسياق. في الأوضاع الهشة التي تعاني من محدودية الاتصال أو ضعف البنية التحتية، تتطلب الحلول التي يمكن توسيع نطاقها في أماكن أخرى تجريبًا وتكيفًا دقيقين. وسيميز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بين التجريب وتوسيع النطاق، وسيتعامل مع كل ابتكار رقمي على أنه فريد في كل بيئة تشغيلية على حدة.

99-104- التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة للابتكار. عرضت العديد من البلدان النامية في الجنوب نماذج ناجحة لتنمية ريادة الأعمال الريفية، والزراعة الرقمية، وتكامل الأعمال الزراعية، والشمول المالي. وقد تكون هذه النماذج أكثر ملاءمة ويمكن تكيفها بتكلفة أقل من الحلول الخارجية. وهذه المعرفة موجودة، ولكنها لا تصل دائما إلى البلدان التي تحتاج إليها.

105- وعززت عملية إعادة معايرة الصندوق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تصميمات الاستثمار. وانطلاقاً من مبادئ على ذلك، سيمجسجري توظيف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ الابتكار بشكل تلقائي في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وليس كشروط موازنة. كلما لتي للاحتياجات القطرية وساهم مباشرة في تحقيق أهداف البرامج بالاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات والنهج المؤسسية وحلول القطاع الخاص ذات الصلة في البلدان النامية. وسيجري دمج استخدامه في عملية تصميم البرامج وتوفير الموارد اللازمة له من خلال ترتيبات الاستثمار أو الشراكة ذات الصلة.

100-106- وسيعمل الصندوق على وضع مسارات تتيح تطبيق النهج الناجحة المتبعة في البلدان النظيرة على نطاق واسع عبر الأقاليم، وتيسر التعلم من الأقران، وتربط البرامج القطرية بالخبرات ذات الصلة في البلدان النامية. ويعزز ذلك أيضا الرابط بالعمالة، حيث اضطلعت بلدان نامية متوسطة الدخل بدور ريادي في العديد من النماذج الأكثر فعالية لتنمية روابط عمالة الشباب الريفيين بالأعمال الزراعية، وتعتبر هذه النماذج قابلة للتطبيق مباشرة في السياقات المنخفضة الدخل. وسيضمن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أن تستفيد 25 عملية سيادية جديدة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استجابة للطلب القطري على هذه المبادرات، لتعزيز الابتكار ونشر الحلول المبتكرة والفعالة وتوسيع نطاقها في مختلف البلدان.

الحصائل الإنمائية للابتكار التي يسعى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى دعمها

107-104 - تحقيق نتائج أفضل بنفس الموارد. تؤدي الأدوات الرقمية، والتنفيذ المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والاستخدام المنهجي للابتكارات المثبتة، إلى تحسين الكفاءة والفعالية. ومع استبدال الأساليب الأقل فعالية بحلول مثبتة، يستفيد المزيد من المنتجين الريفيين والمؤسسات الريفية، وتزداد القيمة الإجمالية لهذه النهج (التكلفة لكل نتيجة).

108-102 - اعتماد الحلول المثبتة على المستوى المؤسسي. تُدمج الابتكارات في النظم الزراعية الوطنية، والبرامج الحكومية، والمؤسسات المالية، والمؤسسات الريفية - حتى تلك التي لا يدعمها الصندوق. ولا يقاس النجاح بعدد الابتكارات التي يجربها الصندوق، بل بعدد الابتكارات التي يقوم بإدماجها.

109-103 - حصول المنتجين الريفيين والمؤسسات الريفية على أدوات تحسّن إنتاجيتهم، ووصولهم إلى الأسواق، وقدرتهم على الصمود. يستخدم المزارعون المعلومات المناخية لاتخاذ قرارات أفضل. وتحصل المؤسسات الريفية على التمويل وتصل إلى الأسواق عبر المنصات الرقمية. وتستخدم الأسر المعيشية الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والتأمين لإدارة المخاطر. وتنقل الفجوة بين التكنولوجيا وإمكانية الوصول إليها في المناطق الريفية.

جيم - معالجة دوافع الفقر والضعف: نهج الاستهداف في الصندوق

110-104 - لتحقيق الأثر، على التحول الريفي الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليه. ويتشكّل الفقر الريفي بفعل قيود متداخلة، تشمل عدم المساواة بين الجنسين، والحوافز المرتبطة بالعمر، والإعاقة، والأعراف الاجتماعية التمييزية، والحياسة غير الآمنة للأراضي، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات والأسواق. وعندما لا تجري معالجة هذه الحوافز الهيكلية، فإن الاستثمارات تولّد نمواً غير شامل. وتُوجّه سياسة استهداف الفقر في الصندوق هذه الجهود، حيث تمنح الأولوية للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وللفئات الأكثر عرضة لخطر التهميش تماشياً مع مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.⁵⁸ ولا يعتبر الاستهداف مجرد عملية امتثال، بل هو شرط أساسي لإحداث التحول الريفي الذي يحقق نتائج مستدامة على نطاق واسع.

111-105 - ويشمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم جهات فاعلة اقتصادية أساسية وأن مشاركتهم الكاملة ضرورية لتحقيق التحول الريفي. ويؤدي تمكين المرأة من خلال تعزيز وصولها إلى الفرص الاقتصادية، ودعم قدرتها على اتخاذ القرارات، وتخفيف أعباء عملها، إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية والدخل والتغذية الأسرية وقدرة المجتمع المحلي على الصمود. ويُسرّع إشراك الشباب من تبني الممارسات الذكية مناخياً والأدوات الرقمية. وتساهم الشراكة مع الشعوب الأصلية في حماية التنوع البيولوجي وتعزيز الحوكمة المستدامة للموارد. كما أن الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة يعزز شمول وفعالية المشروعات التي يدعمها الصندوق. وتتجاوز هذه الفوائد الأفراد المستهدفين وتعزز النظم التي تعتمد عليها جميع المجتمعات المحلية الريفية. وتدعم إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق هذا النهج طوال دورة حياة المشروع، مما يضمن إدارة الاستثمارات للمخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية، واحترام مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، ودمج أولويات الصندوق من مرحلة التصميم فصاعداً.

الإطار 1213

الاستهداف الشامل

الحفاظ على معارف الشعوب الأصلية ونظم الإنتاج الحيواني المستدامة في مجتمعات الأيمارا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

⁵⁸ الوثيقة EB 2023/138/R.3

يدعم الصندوق، من خلال مرفق مساعدة الشعوب الأصلية مجتمعات الأيمارا التي ترعى حيوانات اللاما في كوركي ماركا، للحفاظ على المعرفة التقليدية وتعزيز سبل العيش المستدامة. وبالاستناد إلى مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، تعاون فريق المشروع مع المجتمعات المحلية لتوثيق الممارسات البيطرية المتوارثة القائمة على النباتات الطبية والعلاقة المتجانسة مع النظام الإيكولوجي الطبيعي، التي تعد أساسية لصحة القطيع. كما أشرك شباب الشعوب الأصلية لنقل المعرفة عبر الأجيال، مما ساعد في حماية التراث الثقافي وتعزيز نظم الإنتاج الحيواني القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.

إحداث تحول ريفي شامل للإعاقة

دمجت مبادرة إحداث تحول ريفي شامل للإعاقة المدعومة من الصندوق منظور الإعاقة في مشروعات التنمية الريفية في بوركينا فاسو والهند وملاوي وموزامبيق. ودرّب البرنامج أشخاصاً من ذوي الإعاقة في المناطق الريفية كميسرين يدعمون أفرقة المشروعات والمجتمعات المحلية في تحديد العوائق وتكييف الخدمات الزراعية، لضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال بناء القدرات، والتكنولوجيات التي يسهل الوصول إليها ونهج البرمجة الشاملة، ساعدت مبادرة إحداث تحول ريفي شامل للإعاقة آلاف الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية للحصول على فرص سبل عيش وفرص اقتصادية.

رابعا - التنفيذ من خلال البرامج القطرية المتكاملة

112-406 يستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى الأسس الاستراتيجية التي وضعت في إطار دورات تجديد الموارد السابقة. وهو يحافظ على الاستمرارية في نموذج عمل الصندوق مع تعزيز التنفيذ والتركيز والاستجابة. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، استحدث الصندوق نهجا متكاملًا تقوده البلدان، يجمع بين التمويل التيسيري والمشاركة في السياسات والشراكات لتجاوز المشروعات القائمة بذاتها نحو تحقيق أثر نظامي. ويستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى هذا الأساس من خلال تعزيز البرامج القطرية المتكاملة باعتبارها وحدة التنفيذ الأساسية. وتُجمّع التدخلات والأدوات المالية وتُرتّب تسلسليا وتُصمّم لتحقيق الاستدامة منذ البداية، بحيث يمكن الحفاظ على النتائج وتوسيعها من خلال النظم والأسواق الوطنية بعد وقت طويل من انتهاء المشاركة المباشرة للصندوق.

ألف - برنامج عمل متكامل ومرن ومراعٍ للسياق

113-407 يُقدّم العرض المتميز والخاص بكل بلد الذي تنتجه اللامركزية من خلال نموذج برنامج قطري متكامل يجمع بين التمويل التيسيري والمشاركة في السياسات والمساعدة التقنية والشراكات ضمن إطار واحد يركز على أولويات التنمية الوطنية. وتوضح ثلاثة أمثلة نطاق هذا النموذج. ففي سياق هش في منطقة الساحل، يجب إعطاء الأولوية الأولى للقدرة على الصمود والنهج التي تقودها المجتمعات المحلية والتعزيز المؤسسي - قبل أن تترسخ استثمارات الأسواق والعمالة. وفي اقتصاد ديناميكي متوسط الدخل، تتمثل الأولوية في ربط قاعدة راسخة من أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل القيمة الإقليمية والاستثمار المشترك مع القطاع الخاص. وتشكل البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والخدمات اللوجستية والتكامل في النظام الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية الشروط الأساسية المسبقة. ويتطلب كل سيناريو تسلسلا مختلفا للركائز والعوامل التمكينية ذاتها. وأصبحت الأفرقة اللامركزية في المكاتب الإقليمية مجهزة الآن لاتخاذ هذه الأحكام على نحو منهجي وليس على أساس كل حالة على حدة.

114-408 وتؤكد الأدلة هذا الاتساق التشغيلي. فقد صنفت فعالية الاستراتيجيات القطرية على أنها مرضية أو أعلى في 88 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المنجزة. وصنفت المشاركة في السياسات على المستوى القطري على أنها مرضية أو أفضل في 84 في المائة. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ينتقل التركيز إلى استخدام هذا النموذج لتنفيذ العمليات على نطاق أوسع وباتسباط وسرعة أكبر.

برنامج العمل: منصة الصندوق المتكاملة للاستثمار

115-409- يُعرّف برنامج عمل الصندوق بأنه القيمة الإجمالية لاستثمارات التنمية الريفية. ويشمل ذلك استثمارات الصندوق الخاصة المنفذة من خلال برنامج القروض والمنح والتمويل المشترك الدولي والمحلي المعبأ دعماً لاستثمارات الصندوق. ويدمج برنامج العمل المتكامل العمليات السيادية والاستثمارات غير السيادية والمنح والأموال التكميلية والمشاركة في السياسات ضمن منصة استثمارية واحدة على المستوى القطري. وهو الأساس الذي يُعبأ على أساسه التمويل المشترك، وتُهيكل الشراكات، ويُجمّع رأس المال العام والخاص ويُوَجَّه نحو التحول الريفي.

116-440- وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيشكل برنامج العمل المنصة المحورية لترجمة التزامات الشراكة إلى أثر واسع النطاق على المستوى القطري. وسيكون الأداة الرئيسية للاستثمار المشترك، حيث سيعمل الصندوق مع الحكومات والشركاء في مرحلة مبكرة من ذخيرة المشروعات لمواءمة دورات التمويل، والحد من تعقيد التصميم، وتسريع الجاهزية قبل الموافقة. وستوسع هذه المشاركة المبكرة والأكثر استراتيجية فرص التمويل المشترك إلى ما يتجاوز ما يمكن أن تحققه مساهمات تجديد الموارد وحدها. ويتيح برنامج العمل الأقوى برامج قطرية أكبر وأكثر تكاملاً، ويزيد تعبئة رأس المال العام والخاص، ويقدم عرضاً أكثر مصداقية وجاهزية للاستثمار أمام الشركاء. وسيرصد الإبلاغ المتكامل إجمالي التمويل المعبأ على المستوى القطري، مما يوفر الشفافية والثقة اللتين يحتاج إليهما المستثمرون المشاركون من المؤسسات والقطاع الخاص. ويحتل برنامج العمل مكانة محورية في حالة تجديد الموارد: إذ إن كل مساهمة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق توسع مباشرة مظروف التمويل الإجمالي للتحول الريفي لأنها تتضاعف من خلال التمويل بالديون الذي يتحقق من خلال الشراكات.

برامج الفرص الاستراتيجية القطرية: إطار التسلسل

117-444- تشكل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية حجر الزاوية في عمل الصندوق على المستوى القطري. وترتكز هذه البرامج على خطط التنمية الوطنية ومسارات النظم الغذائية والالتزامات المناخية وجداول أعمال الإدماج الريفي، وتوحد تمويل الصندوق وخدماته المعرفية وشراكاته ضمن إطار استشاري. وتوجه برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تسلسل الاستثمارات والحوار السياساتي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طوال دورات البرامج، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للتكيف مع الصدمات والظروف القطرية المتغيرة. وتوفر أيضاً النقطة المرجعية لمواءمة الاستثمارات السيادية وغير السيادية على حد سواء مع إطار واحد للنتائج القطرية، وهو ما يعزز الاتساق والاستدامة وتطوير ذخيرة المشروعات بمرور الوقت.

118- ويتبع الأداء التشغيلي على نحو متزايد نهج برامج العمل. وتُترجم الانتقائية الأكبر عند الإدراج والانضباط الأقوى في تكوين الحافظة إلى عمليات أقل عدداً وأكثر تكاملاً حيثما تسمح الظروف بذلك. ويظل التسلسل محورياً. ففي السياقات الهشة، التي تعاني من قيود في القدرات، يبدأ العمل بنهج قادرة على الصمود وتقودها المجتمعات المحلية والتعزيز المؤسسي، مع التوسع التدريجي نحو مجالات التمويل والأسواق ومشاركة القطاع الخاص في ظل تحسن الظروف. وفي البيئات الأكثر استقراراً، ينتقل الصندوق مباشرة نحو هيكلة سلاسل القيمة الشاملة، وتعبئة التمويل على نطاق واسع، ودعم إصلاح السياسات. وتتيح النهج المتعددة المراحل تعميق الاستثمار وتوسيعه مع تطور القدرات وظروف الأسواق، مع محفزات محددة تسمح بالتكيف طوال دورات البرامج.

119-442- وفي جميع السياقات، يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بقوة أكبر على الاستدامة وتوسيع النطاق من خلال بناء الملكية الوطنية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتحديد مسارات خروج واضحة لاستيعاب النهج الناجحة في النظم الوطنية أو الحفاظ على استمراريتها من خلال الجهات الفاعلة في السوق بعد إغلاق المشروعات. وسُتُراعى الاستدامة والمرحلة الانتقالية بعد انتهاء تمويل الصندوق منذ بداية كل برنامج. واعتماداً على السياق القطري، قد يعني ذلك استيعاب الحكومات أو المؤسسات المحلية للأنشطة تدريجياً؛ أو قدرة المنتجين والأعمال على مواصلة العمل دون دعم الصندوق؛ أو توفر مصادر تمويل أخرى عامة وخاصة.

وسيجري تصميم دعم الصندوق بحيث يحقق نتائج خلال دورة المشروع، وفي الوقت نفسه يساعد على إرساء المؤسسات والقدرات والشرائط وآليات التمويل اللازمة لاستدامة تلك النتائج مع مرور الوقت.

المهمة العالمية والعرض المصمم خصيصا

113-120. يخدم الصندوق أعضائه في جميع أنحاء العالم. غير أن موارده التيسيرية وأعمق مشاركاته القطاعية وأكثر برامجه كثافة تتركز حيث يكون الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي والضعف أشد حدة: أي في البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة. وهذه هي الحالات التي تكون فيها فجوات التمويل الخارجي أكبر، ولا يتدفق الاستثمار التجاري وتكون فيها المبررات الإنمائية لصالح التمويل التيسيري أقوى. والعالمية مبدل من مبادئ الحكماء وهيل تعني لتقديم عرض تشغيلي موحد. وسيجري تكييف نطاق مشاركة الصندوق ملائم ومتاح لجميع الدول الأعضاء، ومُعَيَّن مزيح أدواته وكثافة عملياته وفقا لاحتياجات كل سياق قطري ومستويات الفقر الريفي، واحتياجات الأمن الغذائي، والطلب القطري، والسياق الإنمائي وقدرته، والقدرة الاستيعابية، مع الحفاظ على الاتساق مع مهمة الصندوق والتقيّد بمعايير سياسة التخرج في الصندوق.

114-121. وتتفاوت مستويات النضج الاقتصادي والاحتياجات الإنمائية لدى البلدان في فئات الدخل المختلفة. ففي البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة، يركز وضع البرامج على القدرة على الصمود واستعادة سبل العيش وتعزيز المؤسسي، بدعم من المنح والتمويل التيسيري للغاية. وهذه هي الأوضاع التي تتميز فيها الميزة النسبية للصندوق بأكبر قدر من التفرد ويكون عمق المشاركة هو الأهم. وفي الوقت نفسه، غالبا ما تنسجم هذه السياقات بقدرات مؤسسية واستيعابية محدودة، ومخاطر تنفيذ أعلى، وقِيود تمويلية أكبر، مما يتطلب مشاركة مستمرة، ودعما مخصصا للتنفيذ، ونسبة أكبر من الموارد التيسيرية. وبالتالي، فإن الحضور الطويل الأجل للصندوق، وخبرته في السياقات الهشة، وقدرته على الجمع بين الاستثمار وبناء القدرات والمشاركة في السياسات، تُعد عوامل بالغة الأهمية لدعم تحقيق حصائل إنمائية مستدامة.

115-122. وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، يجمع الصندوق بين الاستثمار التيسيري ومشاركة أقوى تدريجيا من للقطاع الخاص لتعميق تنمية سلاسل القيمة، وتوسيع نظم التمويل الريفي، وبناء البنية التحتية للأسواق اللازمة لتحقيق تحول اقتصادي أوسع.

116-123. وتظل البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا شريكا مهما للصندوق، حيث يتطلب تحقيق تخفيضات ملموسة في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي استمرار المشاركة في البلدان التي تضم نسبة كبيرة من سكان العالم الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، تُعدّ البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا مصادر مهمة للابتكار والتكنولوجيا والمعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ما يمكن أن يعود بالنفع على البلدان النامية الأخرى. ومشاركة الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا متميزة وقائمة على الطلب. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتمثل المشاركة في دعم البنية التحتية والخدمات اللوجستية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وتعزيز النظم الغذائية. وفي الاقتصادات الأكبر حجما، يدعم الصندوق الجهود الرامية إلى معالجة جيوب الفقر الريفي والتهemis المستمرة والنظم الإيكولوجية السياقات الهشة والإقصاء الاجتماعي داخل اقتصادات وطنية ديناميكية. وعلى نطاق جميع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، يزيد الصندوق من تركيزه على الاستثمارات التحفيزية وتبادل المعرفة والابتكار والتعاون المنظم بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الحفاظ على موارده الأساسية للأوضاع المنخفضة الدخل والهشة.

117-124. ويتيح التمايز الإقليمي تلبية مختلف احتياجات نضج التنمية الاقتصادية. ففي الأقاليم التي تضم فئات شبابية كبيرة وفرص عمل مأجور محدودة، يكثف الصندوق مسارات الانتقال من التعلم إلى الكسب ونمو المؤسسات الريفية. وفي الحالات التي يشكل فيها ضعف تكامل الأسواق قيودا ملزما، يزيد الصندوق من تركيزه على التجميع والتجهيز والتمويل ونظم الأسواق. وفي الأوضاع الهشة، يعطي وضع البرامج الأولوية للفكرة

على الصمود واستقرار سبل العيش، مع مسارات متسلسلة للعودة إلى الأسواق ونمو المؤسسات. وعلى نطاق الأقاليم، يدعم التنفيذ المعزز بالأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي على نحو متزايد توسيع النطاق والفعالية. وينعكس هذا التمايز أيضا في التركيز في برامج الاستثمار الإقليمية.

الإطار 13.14

نهج الصندوق في التكيف مع السياق الإقليمي

يركز الصندوق في آسيا والمحيط الهادي على الاستثمارات التحفيزية في الميل الأول التي تربط أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الريفية بالأسواق والتمويل والعمالة، ويعبئ على نحو متزايد التمويل المناخي والخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعطي الصندوق في أفريقيا الشرقية والجنوبية الأولية لسلال القيمة الشاملة والتمويل الريفي والتكيف مع المناخ لتهيئة فرص العمل، ولا سيما للشباب، مع تعزيز القدرة على الصمود في البيئات الهشة وتوسيع التمويل المشترك من القطاع الخاص المحلي. وتركز الاستثمارات في أفريقيا الغربية والوسطى، حيث لا تزال الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي يشكلان تحديات كبيرة، على التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية والزراعة الإيكولوجية والتكيف مع المناخ إلى جانب استثمارات تعزز منظمات المزارعين وزيادة الأعمال لدى الشباب وتوفر فرص العمل وتعزز سلاسل القيمة الشاملة. وجمع الصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا بين القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية وإدخال المليونير الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في الأوصاف الهشة، والابتكار وتطوير سلاسل الإمداد والخدمات الريفية الرقمية في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك دعم تطوير التكنولوجيات الزراعية والنظم التنظيمية لاستيفاء المعايير الدولية، بما فيها معايير سلامة الأغذية في الاتحاد الأوروبي. وتركز الاستثمارات في أمريكا اللاتينية والكاريبي على التنمية الإقليمية المتكاملة التي تربط الفرص في مجالات الزراعة والنظم الغذائية والإدماج في الأسواق والعمالة لمعالجة عدم المساواة وضغوط الهجرة والضعف البيئي، مع الاستفادة من الشراكات مع المصارف الإنمائية العامة والتمويل المناخي والمستثمرين من القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأثر.

125-118- وتضمن هذه النهج مجتمعة، والمتميزة بحسب مستوى نضج التنمية الاقتصادية وبحسب الأقاليم، تنفيذ مهمة الصندوق العالمية من خلال عرض مركز ومستند إلى الأدلة معايير بما يتناسب مع السياقات التي تكون فيها الحاجة أشد والتي يحقق فيها نموذج الصندوق أقوى العوائد.

باء- الشراكات كمنصات لتوسيع النطاق وزيادة الأثر

126-119- تحتل الشراكات مكانة محورية في النموذج التشغيلي للصندوق وستظل كذلك في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويتطلب التحول الريفي عملا منسقا عبر مجالات التمويل والسياسات والأسواق والمؤسسات. ويعمل الصندوق مع الحكومات والمصارف الإنمائية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات الريفية لهيكل استجابات متكاملة لا تستطيع أي مؤسسة بمفردها تقديمها.

127-120- وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيُعزّز هذا النهج لضمان ربط الاستثمار الريفي على نحو منهجي بعمليات التنمية الاقتصادية والمناخية والإقليمية الأوسع مع إبقاء صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية في صدارة الاهتمام. ولا تقام الشراكات لمجرد التنسيق وحده؛ وإنما هي منصة لتعبئة التمويل المشترك، وتشكيل تصميم البرامج، والتأثير على المبادرات الأكبر لضمان بقاء الزراعة والاقتصادات الريفية في صدارة الاهتمام وعدم إغفال الميل الأول. وتكمن الميزة النسبية للصندوق في قدرته على العمل كجهة لتحقيق التكامل في الميل الأول، من خلال ربط المؤسسات المجتمعية ومنظمات المنتجين والمؤسسات الريفية بمنصات التمويل الكبرى بحيث تحقق الاستثمارات حصائل ريفية شاملة ومستدامة.

128- وسيعتمد الصندوق بصورة متزايدة على الشراكات للجمع بين خبرته الريفية في الميل الأول وبين النطاق الواسع والتمويل والمزايا النسبية التي يتمتع بها الشركاء الإنمائيون الآخرون. وستعمل البرامج القطرية على

تحديد فرص للاستثمارات التكميلية، والتمويل المشترك، والمشاركة في السياسات، وتبادل المعرفة، وذلك بالتنسيق مع الحكومات، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. والهدف من ذلك هو تعزيز العرض الإنمائي الشامل المقدم للبلدان، مع تجنب الازدواجية وضمان توجيه الموارد نحو المجالات التي تتجلى فيها الميزة النسبية للصندوق بأكبر قدر.

129-421 وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيصبح التعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية أكثر منهجية ومتوائما من الناحية الاستراتيجية في المجالات التي يضيف فيها الصندوق قيمة. وبناء على شراكات طويلة الأمد مع مؤسسات مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، والتعاون المتنامي مع الشركاء الإقليميين (بما في ذلك مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وصندوق أوبك للتنمية الدولية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والمؤسسات الإنمائية والعديد من الشركاء في مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، سيواصل الصندوق ربط التمويل العالمي بالأثر المحلي.

130-422 وسيعمق الصندوق تنسيق ذخيرة المشروعات وأطر التمويل المشترك واتفاقيات الاعتماد المتبادل مع المؤسسات الرئيسية لتوسيع نطاق التمويل الزراعي والاستثمار الريفي من خلال مبادرات مثل مبادرة AgriConnect. وتركز هذه الجهود على التطوير المشترك لذخيرة المشروعات، وتقسيم واضح للعمل، والتنفيذ المنسق بحيث تكمل نقاط قوة الصندوق في الميل الأول عمليات الشركاء وتمويلهم للبنية التحتية. وأخيرا، سيواصل الصندوق، في المحافل العالمية والإقليمية – بما في ذلك آليات التنظيم والتنسيق لمجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومحافل التنسيق المواضيعي، ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية دولية متخصصة في الزراعة الصغيرة النطاق والتحول الريفي.

131-423 وسيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ربط البرامج القطرية بجهود التكامل الإقليمي مثل بوابة الاتحاد الأوروبي العالمية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن خلال ربط المنتجين الريفيين والمؤسسات الريفية بالبنية التحتية العابرة للحدود وتكامل الأسواق وتنمية سلاسل القيمة في هذه الممرات الأوسع، سيساعد الصندوق على ضمان ترجمة النمو الإقليمي إلى فرص اقتصادية ملموسة على مستوى المجتمعات المحلية.

132-424 وفي إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سيواصل الصندوق المشاركة النشطة في عمليات الإصلاح، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة 80، من أجل تعزيز الاتساق، والحد من التجزؤ، وتعزيز الملكية القطرية. وشارك الصندوق في عملية الأمم المتحدة 80 منذ البداية بهدف تعزيز نظام مبسط، وتحسين أوجه التآزر في العمليات، وتعزيز التركيز على المهام الأساسية، واعتماد نهج مصممة خصيصا للإصلاح، مع ضمان أن تكون القيادة القطرية والملكية القطرية والنتائج في صميم العمل الإنمائي. ويضيف الصندوق، بصفته وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية، منظورا مميزا للعملية، مما يساعد على ضمان بقاء المناقشات متركزة على الواقع القطري، والتنفيذ التشغيلي، والفعالية الإنمائية.

133-425 وسيستمر التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، بما في ذلك من خلال المخطط العام للتعاون الجديد في الأوضاع الهشة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.⁵⁹ وعلى النحو المشار إليه، تستند أدوار الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى الميزة النسبية. وتُساهم منظمة الأغذية والزراعة في الإنذار المبكر، وتحليل الأمن الغذائي، والعمل الاستباقي وحماية واستعادة نظم الأغذية الزراعية وسبل

⁵⁹ برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2026. تجديد التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتوسيع نطاقه في السياقات الهشة: تعزيز مسارات زيادة التعاون من أجل تحقيق الأثر وتحديده.

https://www.fao.org/docs/unpartnershipslibraries/default-document-library/renewing-and-scaling-up-rome-based-agency-collaboration-in-fragile-settings.pdf?sfvrsn=44533c6a_3

العيش القائمة على الزراعة، بما في ذلك تقديم الدعم في الوقت المناسب للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصادر الأسماك وإدراج الممولين في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات إنسانية غذائية وتغذية واسعة النطاق، مدعومة بسلاسل إمداد وقدرات لوجستية قوية، ويُساعد في الحد من الاحتياجات المتكررة من خلال برامج القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية. ويقدم الصندوق التمويل الاستثماري والقروض السيادية والمنح والقدرات الاستثمارية للعمليات غير السيادية، وبرامج التنمية الريفية الأطول أجلاً التي تستعيد سبل العيش الإنتاجية وتُحافظ على استمرارية نظم الأسواق. وعلى المستوى القطري، سيواصل الصندوق المشاركة بنشاط مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسيعمل عن كثب مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لدمج نهج النظم الغذائية، والبناء على الأمثلة الناجحة على البرامج المشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (مثلاً في بيرو ومنطقة المحيط الهادي، أو المبادرات المواضيعية مثل البرنامج المشترك لتمكين المرأة الريفية اقتصادياً). وتعمل الوكالات الثلاث معاً على امتداد المسار من الأزمات إلى التعافي ثم التحول، وسيُعمق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التخطيط المشترك لجعل هذا العمل أكثر اتساقاً وأقل تجزؤاً. وبالإضافة إلى العمل مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما، سيواصل الصندوق السعي لتحقيق التكامل مع هيئات الأمم المتحدة التي تتناول مهامها العوامل التي تُشكل الحوائل الريفية بحيث تتعزز استثمارات الصندوق بالجهود الأوسع نطاقاً للمنظومة، وتعزيزها في الوقت نفسه.

134-126 وفي الوقت نفسه، سيجتهد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على آليات قوية لضمان أن تُشكل أصوات السكان الريفيين قرارات السياسات والاستثمار. وستستمر المشاركة مع منظمات المنجيين والتعاونيات ومنظمات الشعوب الأصلية - بما في ذلك من خلال منتدى المزارعين ومنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق - في ترسيخ الحوار الوطني والعالمي في الواقع المحلي. ومن خلال الربط بين التمويل العالمي والمبادرات الإقليمية والمؤسسات على مستوى المجتمعات المحلية، سيعزز الصندوق الإدماج الشامل في الأسواق وتحقيق الملكية المحلية والقدرة على الصمود في الأجل الطويل.

135-127 وستمكن هذه الشراكات مجتمعة الصندوق من توسيع نطاق برنامج عمله من خلال اجتذاب التزامات التمويل المشترك من مجموعة واسعة من الشركاء المحليين والدوليين، وتحقيق أثر دائم من خلال البرامج القطرية المتكاملة، مع الحفاظ على تركيز الصندوق على الميل الأول والنتائج القابلة للقياس.

خامساً- مؤسسة ملائمة للغرض

ألف- إعطاء الأولوية للمرونة التشغيلية

136-128 يدخل الصندوق هذه الدورة من دورات تجديد الموارد بوصفه مؤسسة لا مركزية ومتكاملة ومعززة ماليا ومرنة تشغيلياً، استناداً إلى الإصلاحات التي أجريت في إطار الدورات السابقة. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسَّعت هذه الإصلاحات الحضور القطري وتقيض الصلاحيات، وعززت الهيكلية المالية وإدارة المخاطر، ووسَّعت مجموعة الأدوات التشغيلية والمالية للصندوق، وحسَّنت المواءمة بين الاستراتيجية والموارد والتنفيذ.

137-129 ويمثل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تحولاً من الإصلاح المؤسسي إلى الأداء المؤسسي. ولم يعد التركيز منصفاً على التغييرات الهيكلية، بل على ضمان ترجمة ما أُجري من إصلاحات إلى تنفيذ مرّن وشراكات أقوى ونتائج أكثر قابلية للتنبؤ على المستوى القطري، بما في ذلك في السياقات الهشة والمعقدة. ويسعى الصندوق إلى ترسيخ دوره كشريك مفضل في التنمية الريفية لدى الحكومات والجهات المشاركة في التمويل على حد سواء. وسيحقق ذلك من خلال تبسيط عمليات التصميم والإشراف وتعزيز الإدارة القائمة

على النتائج، وزيادة كفاءة العمليات اللامركزية، وزيادة التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، واستخدام الأدوات الرقمية، واتخاذ القرارات بالاستناد إلى البيانات، والشراكات المتعددة الأطراف.

الصندوق كشريك مفضل: تبسيط العمليات والنظم

138-139- خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عزز الصندوق هيكلته المالية من خلال الاستثمار في نظم الإدارة المالية وإدارة البيانات والأدوات التشغيلية الرقمية. وعززت هذه الاستثمارات الرقابة المالية وأتاح إنشاء ذخيرة مشروعات أكثر مرونة واستجابة. وقلصت مبادرة المرونة التشغيلية الاختناقات وبسطت الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من الاستثمارات التي نفذت في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسينتقل من تجريب الأدوات الجديدة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها على نطاق المنظمة. وستكون التكنولوجيا عاملاً تمكينياً عملياً لتحقيق الحصائل والكفاءة، وتعزيز الاستهداف والإشراف والرقابة على الحافظة وإدارة المخاطر، بدلاً من اعتبارها جدول أعمال مستقل للابتكار. وستُدمج الأدوات الرقمية والبيانات الجغرافية المكانية والتحليلات في العمليات التشغيلية الأساسية للحد من تكاليف المعاملات، وتحسين عملية صنع القرار، ودعم الإدارة التكيفية. وستؤدي التكنولوجيا دوراً محورياً في تمكين أساليب عمل أكثر مرونة وبساطة وكفاءة وتكاملاً.

إدماج التكنولوجيات الناشئة وتعميمها لتحقيق الأثر

139-141- يدمج الصندوق منذ عام 2020، واستناداً إلى خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، التكنولوجيات الناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، في المنظمة بأكملها، مسترشداً بضوابط قوية للاستخدام المسؤول. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، انصب التركيز على تحقيق مكاسب مبكرة في الكفاءة مع تحديد حالات الاستخدام ذات الأولوية وتجريب التطبيقات ذات الصلة التشغيلية. وتدعم حالياً مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي المؤسسية المهام اليومية، مثل التلخيص والترجمة والنسخ، في حين يجري تطوير حالات استخدام إضافية بالتعاون بين الدوائر لتعزيز الفعالية التشغيلية. وتشمل هذه الاستخدامات التحليل باثر رجعي للأوضاع الهشة بدعم من الذكاء الاصطناعي، وعمليات استعراض تصاميم المشروعات المعززة، والدعم الآلي للامتثال ومعالجة الوثائق. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيطبق التكنولوجيات الناشئة حيثما تضيف قيمة تشغيلية واضحة ضمن العمليات الأساسية والنظم المؤسسية. وسيثري اعتمادها أيضاً تطور القوى العاملة، بما في ذلك المهارات والأدوار وأساليب العمل المطلوبة لتنفيذ مهمة الصندوق بمزيد من الفعالية. وفي الوقت نفسه، سيحدد الصندوق المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن يعزز فيها التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والشركاء الإنمائيين القدرات المشتركة ويسرع مكاسب الكفاءة في التنفيذ.

تعزيز التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة وإدارة المواهب

140-142- تشكل القوى العاملة الماهرة والقادرة على التكيف عنصراً محورياً في الفعالية والكفاءة المؤسسية للصندوق. وخلال السنوات الماضية، أعاد الصندوق توجيه عدد كبير من الوظائف والمهام نحو مجالات أكثر استراتيجية وتشغيلية، مثل القطاع الخاص والتوريد في المشروعات والخبرة التقنية والفعالية الإنمائية. وفي المرحلة المقبلة، سيتيح التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة المصمم خصيصاً للصندوق أن يتنبأ على نحو أفضل بالاحتياجات المستقبلية من الموارد، وتحديد الفجوات المهمة في المهارات والمعرفة. وفي سياق المرونة التشغيلية، سيهدف الصندوق إلى موازنة تركيبة القوى العاملة والهيكل التنظيمي المستقبليين، مع المواصفات التي تدعم تنفيذ برنامج عمل الصندوق.

141-143- ومع توسيع الصندوق نطاق العمليات غير السيادية وتعميق مشاركة القطاع الخاص، تصبح تركيبة القوى العاملة ومهاراتها عوامل تمكين رئيسية للنجاح، ولا سيما في مجالات مثل تمويل القطاع الخاص، والأدوات المختلطة، وهيكل المخاطر، وإدارة الشراكات. ولذلك سيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

على التوظيف المستهدف وتعزيز المهارات وتجديدها على نحو موجه نحو الكفاءات التشغيلية التطبيقية لزيادة تعزيز التنفيذ.

التركيز الدقيق على الإدارة والتخطيط القائمين على النتائج

134-142- ستستمر منهجية الميزنة والإدارة القائمتين على النتائج في الصندوق، بوصفها عاملاً تمكينياً أساسياً للمرونة التشغيلية، في تعزيز الشفافية والمساءلة ومواءمة الموارد المؤسسية مع الحصائل الإنمائية. ويُرسخ هذا النهج ارتباط الصندوق بمهمته الأساسية، ويربط التزامات تجديد الموارد بالتنفيذ، وينقل التركيز من الأنشطة إلى النتائج القابلة للقياس. وسيُسهل الصندوق في المرحلة المقبلة إلى تعزيز الصلة بين التزامات تجديد الموارد والتنفيذ السنوي من خلال دورة تخطيط متجددة منها ثلاث سنوات. وسيستند تخصيص الموارد إلى افتراضات تخطيط متعددة السنوات مع تركيز موارد الميزانية بشكل متزايد على تنفيذ البرامج، بهدف الوصول إلى 62 في المائة بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون مخصصات الميزانية متوائمة مع الحصائل المؤسسية والنواتج المخططة، مما يبسط عمليات الميزنة الداخلية مع ضمان التنسيق بين الدوائر واستناد مقترحات الميزانية إلى نتائج واضحة.

الاستفادة من الخدمات المشتركة والشراكات

135-143- يواصل الصندوق تعزيز كفاءة نموذج التشغيلي اللامركزي من خلال الاستخدام المنهجي للخدمات المشتركة والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وسائر الشركاء الإنمائيين، حيثما كان ذلك مناسباً. ويعمل حالياً أكثر من 60 في المائة من مكاتب الصندوق في مبان مشتركة - بما في ذلك المشاركة في ترتيبات المكاتب الخلفية المشتركة، كما هو الحال في كينيا. ويدعم ذلك وفورات الحجم واستمرارية العمليات وفعالية التكلفة. ويستفيد الصندوق أيضاً من الخدمات على نطاق المنظومة والاتفاقات الطويلة الأجل في مجالات السفر وإدارة الأسطول والتوريد والتدريب الأمني. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يتحول التركيز من توسيع المشاركة في الترتيبات المشتركة نحو زيادة قيمتها التشغيلية إلى أقصى حد.

باء- توسيع مجموعة الأدوات المالية للصندوق كمنصة استثمارية تحفيزية

نموذج مالي معزز يتيح مرونة أكبر

136-144- تطور النموذج المالي للصندوق خلال دورات تجديد الموارد المتعاقبة، حيث عززت كل دورة الأسس المالية للمؤسسة وحوكمتها وإدارتها للمخاطر. وأسفر هذا التطور عن وضع مالي قوي وقادر على الصمود، مدعوم بقاعدة رأسمالية قوية وملامح سيولة ممتازة.

137-145- وعززت التحديثات الأخيرة لسياسة كفاية رأس المال الطريقة التي يوجه بها الصندوق والدول الأعضاء المنظمة وقائمة موازناتها، ووفرت الأدوات اللازمة لتحسين الاستخدام الأمثل للموارد مع الحفاظ على الحصافة والاستدامة المالية في الأجل الطويل. وتبين هذه التطورات مجتمعة أن النموذج المالي للصندوق بلغ مستوى من النضج يتيح مرونة أكبر من دون المساس بالانضباط المالي.

138-146- ويمكن هذا الوضع المعزز للصندوق من تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال لنشر الموارد على نحو أكثر كفاءة تماشياً مع مهمته، ما يعكس نهجاً أكثر استشرافاً وتكاملاً في الطريقة التي يحدد بها الصندوق حجم برنامج القروض والمنح وتكوينه. ويتيح ذلك للصندوق تكييف نموذجه المالي مع تطور الاحتياجات، مع الحفاظ على الاستقرار وهويته كصندوق إنمائي تيسيري في الأجل الطويل. ويُترجم ذلك إلى التزام متجدد بضمان استخدام 70 في المائة على الأقل من برنامج القروض والمنح من خلال نظام تخصيص الموارد على

أساس الأداء،⁶⁰ وأن تتمكن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة، من الحصول على 85 في المائة على الأقل من الغالبية العظمى من إجمالي الموارد.

تعزيز العرض المالي والتشغيلي للصندوق

147-139- سيواصل الصندوق خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارده استكشاف أدوات لعرضها على الدول الأعضاء في برامج الاستثمارية. ويمكن أن تصبح الضمانات الائتمانية الجزئية⁶¹ أداة إضافية مهمة في عرض الصندوق استناداً إلى العملية التجريبية الجاري تنفيذها في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتتيح الضمانات الائتمانية الجزئية للصندوق توسيع أثره من خلال الشراكات مع المصارف الائتمانية العامة الوطنية والإقليمية، ودعم الاستثمارات المحلية الحيوية للتحويل الريفي. ويمكن لهذه الأدوات المالية أن تمكن الصندوق من تعميق التعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي النظيرية، وتقاسم المخاطر، وتعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من القطاع الخاص، لزيادة برنامج العمل الإجمالي.

148-140- ويسعى الصندوق أيضاً إلى الابتكار في شراكته مع القطاع الخاص، المعترف به كجهة فاعلة استراتيجية لتحقيق توسيع النطاق والاستدامة. وعادة ما تعمل المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الريفية والمؤسسات المالية المحلية بالعملة المحلية، في حين تقدم كثير من المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي قروضها بعملات صعبة (الدولار واليورو وغيرهما). وتحقيقاً لهذه الغاية، يبحث الصندوق إمكانية تقديم قروض بالعملة المحلية للعمليات غير السيادية لمساعدة المقترضين على إدارة مخاطر العملات الأجنبية. وفي البداية، سيركز على العملات المتداولة في الأسواق الأصغر حجماً ذات الوصول المحدود ("العملات الواعدة"). وسيجري التحوط من مخاطر العملات الأجنبية على مستوى قائمة الموازنة من خلال الدخول في معاملات المشتقات،⁶² مع تمرير التكاليف ذات الصلة إلى المقترضين أو استردادها من خلال التسعير-تسعير العملة المحلية.

الابتكار لتعزيز الأدوات المالية المؤسسية من أجل تعبئة الموارد

149-144- خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيستكشف الصندوق أدوات مالية مستهدفة لتعبئة مزيد من التمويل من أجل الاقتصادات الريفية. وتعدّ ضمانات الحافطة على مستوى قائمة الموازنة أحد الأمثلة على ذلك. وستوفر ضمانات الحافطة للدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين طريقة إضافية وأكثر استهدافاً لدعم أنشطة الصندوق تتجاوز المساهمات الأساسية لتجديد الموارد وقروض الشركاء الميسرة. وقد استُخدمت هذه الأداة بالفعل في المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف النظيرية، وستتيح للصندوق تعبئة تمويل إضافي لدعم التحول الريفي.

150-142- واستناداً إلى سجل الصندوق القوي في مجال الطروحات الخاصة، أصبح والدروس المستفادة من طرح الأوراق التجارية (كشكل من أشكال الإصدار العام لأغراض إدارة السيولة)، يدرس الصندوق مستعداً الآن لاستكمال مجموعة الأدوات الخاصة به من خلال إمكانية استخدام إصدارات سندات عامة، لتوسيع السندات العامة كأداة إضافية لمجموعة أدواته التمويلية لتمويل البرنامج الأوسع نطاقاً، وذلك بصفة أساسية كأداة لإدارة

⁶⁰ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو آلية التخصيص القطرية في الصندوق ويُحدد مقدار الموارد التيسيرية. وهذا المبدأ يشمل تحديد حجم الموارد الأساسية فضلاً عن جزء المتاحة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من القروض المقدمة بشروط عادية الشريحة الدنيا على المستوى القطري لكل بلد على حدة.

⁶¹ وافق المجلس التنفيذي، في دورته السابعة والأربعين بعد المائة، على البرنامج التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية التابع للصندوق، والذي سيُنفذ في الفترة المتبقية من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفي النصف الأول من التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (حتى يونيو/حزيران 2029). ورهنا بحصائل البرنامج التجريبي، يمكن دمج ضمانات الائتمان الجزئية في مجموعة الأدوات المالية للصندوق في الدورات اللاحقة لتجديد الموارد.

⁶² ستُجرى جميع تسويات المشتقات بالعملة الصعبة (بدون تبادل العملة المحلية).

المخاطر الرامية إلى تخفيف مخاطر التمويل وإعادة التمويل. ومن شأن هذه الأداة الإضافية أن توفر مزيداً من المرونة، وتوسع نطاق الوصول إلى الأسواق وتعزز قدرته، وتعزز القدرة المالية على الصمود. وفي عام 2027، ستقدم الإدارة إلى المجلس التنفيذي تقييماً للتكاليف خلال فترة التجديد الرابع عشر لـموارد الصندوق، سيقم الصندوق التكاليف والفوائد والمخاطر والضمانات واعتبارات التنفيذ. وبهذا يستعرض المجلس التنفيذي وتأيدده، والموافقة اللاحقة لمجلس المحافظين،⁶³ سيتمكن ذلك الصندوق من الوصول إلى أسواق رأس المال العامة لتمويل المشروعات، والبرامج، إذا لزم الأمر، بعد دورة مجلس المحافظين لعام 2028، كما سيواصل التشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الرئيسية بشأن الشروط والضمانات والإطار الزمني الملزمين.

الإطار 1415

إصدارات عامة لاستكمال مجموعة الأدوات المالية للصندوق

الاستفادة من الخبرة القائمة في مجال الإصدارات أصدر الصندوق 13 طرماً خاصاً منذ عام 2021، ما عزز قدرته كجهة مُصدرة لسندات الاستدامة وحسن ملامحه السوقية. ويمكن للإصدارات العامة أن تعزز القدرات المؤسسية وتدعم الاعتبارات المتعلقة بالتصنيف الائتماني في المستقبل. حصول أوسع وأكثر كفاءة على السيولة على خلاف الطروحات الخاصة التي تستهدف قاعدة محدودة من المستثمرين، تصل الإصدارات العامة إلى سوق أوسع وتوفر قناة أكثر كفاءة للحصول على السيولة. وفي فترات ضغوط الأسواق، يمكنها تنويع مصادر التمويل والمساهمة في الحد من مخاطر السيولة وإعادة التمويل. خيار تكميلي مرهون باحتياجات السيولة يمكن للإصدارات العامة أن تكمل الأدوات القائمة في الصندوق، ولكن لن يُنظر فيها إلا إذا تجاوزت احتياجات السيولة مستوى معيناً – وهو ما يلزم لضمان الوصول المتكرر إلى الأسواق. وسيظل استخدامها متوائماً تماماً مع الإطار والسياسات المالية للصندوق. دعم القوة المؤسسية وإبراز الصورة يمكن للحضور المتكرر في الأسواق العامة أن يعزز إبراز صورة الصندوق بين المستثمرين المؤسسيين العالميين، ولا سيما المصارف المركزية. ويوفر ذلك الإشارة الصحيحة لمستثمري رأس المال الخاص بأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين يمثلون فرصة للاستثمار، مما يساعد على سد فجوة التمويل في استثمارات النظم الغذائية. ويمكنه أيضاً توطيد العلاقات مع الدول الأعضاء ودعم رسالة الصندوق في أسواق رأس المال. وستؤمل العوائد برنامج القروض والمنح وفقاً للمعايير القائمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

سادساً. التجديد الرابع عشر لـموارد الصندوق: الإطار المالي والأثر

143-151. يعرض هذا القسم الدروس المستفادة بشأن الأثر خلال العقد الماضي. وتعرض ثلاثة أربعة ثلاثة سيناريوهات مالية لتتنبأ فيها هيئة المشاورات، من أجل توضيح الكيفية التي تحدد بها مختلف نتائج تجديد الموارد قدرة الصندوق على الوفاء بأولوياته الاستراتيجية. وبينما تظل الأولويات والنهج التشغيلي ثابتة في مختلف السيناريوهات، فإن توافر الموارد يحدد مباشرة نطاق التنفيذ ومستوى تيسيريته ومرونته.

السيناريوهات المقترحة للتجديد الرابع عشر لـموارد الصندوق

144-152. تستند السيناريوهات إلى المتغيرات التالية:

⁶³ تم تأييد قرار الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين 243/49 - الموافقة على التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/44.

- مستوى مساهمات تجديد الموارد، بما في ذلك المساهمات المناخية الإضافية الأساسية وقروض الشركاء الميسرة؛
- مستوى رأس المال القابل للتخصيص؛
- مستوى الاقتراض؛
- نهج منضبط للحفاظ على ميزانية إدارية مقيدة، بنمو حقيقي صفري.

145-153- وتحدد هذه المتغيرات مجتمعة حجم برنامج القروض والمنح، والتوازن بين المنح والقروض، والنطاق الإجمالي لبرنامج العمل الذي يمكن تحقيقه في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

146-154- وتحافظ جميع السيناريوهات على الدعم للأوضاع الهشة، وتُبقي على مستوى عالٍ من التيسيرية، وتواصل توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص، واستكمالها بتحقيق أمثل استخدام للموارد المالية للصندوق في إطار سياسة كفاية رأس المال المعدلة. وتُمثل هذه السيناريوهات زيادة تدريجية في تمويل تجديد الموارد، والقدرة على تقديم المنح والقروض، والأثر الإنمائي. ووفقاً لذلك، تستخدم السيناريوهات الأدنى قدرة الصندوق المالية بشكل أكبر، بينما تحافظ السيناريوهات الأعلى على هامش مالي أكبر. وتظل جميع السيناريوهات مستدامة مالياً وتُحقق أهداف تخصيص الموارد المقترحة. وتعرض السيناريوهات للتأثيرات للنظر فيها وإبداء التعقيبات بشأنها:

(أ) يفترض السيناريو ألف- مساهمات أساسية تقل بنسبة 10 في المائة مقارنة بمساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بينما تكون أحجام برنامج القروض والمنح أعلى بنسبة 4 في المائة عن مستويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويمثل هذا السيناريو الاستخدام الأمثل للمنح ضمن موارد التمويل المتاحة.

(ب)(ب) يفترض السيناريو ألفب- مساهمات أساسية ثابتة بالقيمة الاسمية مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسيتيح تحقيق أحجام لبرنامج القروض والمنح تزيد بنسبة 12 في المائة عن مستويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

(ج)(ج) يفترض السيناريو جيم- نمواً ثابتاً بالقيمة الحقيقية في تمويل تجديد الموارد (ما يعادل زيادة نسبتها 10 في المائة بالقيمة الاسمية) مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ما يتيح زيادة بنسبة 19 في المائة في إجمالي برنامج القروض والمنح.

(د) يفترض السيناريو جيم- زيادة بنسبة 20 في المائة في تمويل تجديد الموارد مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ما يوسع إجمالي الموارد التيسيرية توسيعاً كبيراً ويحقق زيادة كبيرة بنسبة 27 في المائة في إجمالي برنامج القروض والمنح وأعلى مستوى من التيسيرية.

الجدول 1

سيناريوهات تجديد الموارد لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
(بملايين الدولارات الأمريكية)

التجديد		التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق	
الموارد	الموارد	الموارد	الموارد
السياريوهات	ألف	ب	ج
المساهمات	المساهمات	المساهمات	المساهمات
المساهمات الأساسية الجديدة	1 382	1 275	1 400
المساهمات الإضافية الأساسية	54	50	75
قروض الشركاء الميسرة	226	175	200
المستوى المستهدف من تجديد الموارد	1 662	1 500	1 675
استخدام الموارد			
برنامج القروض والمنح	3 405	3 555	3 820
إجمالي الموارد التيسيرية	2 055	2 080	2 258
منها القدرة المستدامة على تقديم المنح	483	440	585
نسبة المنحة من الموارد الميسرة (%)	66%	62%	64%
إجمالي الموارد غير التيسيرية	1 350	1 475	1 561
منها برنامج تمويل القطاع الخاص	90	137	180
	10 448	10 448	10 448
برنامج العمل (برنامج القروض والمنح + التمويل المشترك)	9 363	9 363	9 363

Inserted Cells

Inserted Cells

البوصلة المالية في الصندوق

147-155- يمثل برنامج القروض والمنح الحد الأقصى لفترة الصندوق على الموافقة على قروض ومنح جديدة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويحدد هذا البرنامج بحسب مستوى المساهمات الأساسية لتجديد الموارد، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية، وقروض الشركاء الميسرة، واستخدام رأس المال القابل للتخصيص، مع مراعاة التزامات الصرف القائمة وضرورة الحفاظ على هوامش كافية للسيولة، بما يتماشى مع سياسات الصندوق بشأن كفاية رأس المال والسيولة.

148-156- وتُفَعَّل مبادرة الصندوق بشأن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، التي اُخْتُمِت في عام 2025، بشكل مباشر توصيات استعراض إطار كفاية رأس المال لمجموعة العشرين، والتي تُزَمِّم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بالانتقال من احتياطات رأس المال الثابتة والمتحفظة إلى إدارة رأس مال الدينامية المستنبطة

بتقييم المخاطر، مما يُوسع قدراتها على تقديم المنح وهامش الإقراض دون المساس بالسلامة المالية. ونتيجة سياسة كفاية رأس المال المعدلة وإطار الاقتراض المتكامل المنقح، للصندوق والدول الأعضاء رؤية واضحة للمسار المالي للصندوق واستدامته في الأجل الطويل. وتتيح هذه اليوصلة المالية المعززة، والمدعومة بمراكز قوية للغاية لرأس المال والسيولة، اتخاذ قرارات مستنيرة من دورة إلى أخرى بشأن كيفية استخدام رأس مال الصندوق بأكبر قدر من الكفاءة، مع الحفاظ على مسار متحوط لرأس المال وضمان عدم الإخلال بالمقاييس المالية الرئيسية. ويعني ذلك أنه بينما يتيح تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال قدراً أكبر من المرونة للاستجابة في لحظات الحاجة، فإنه يوفر أيضاً مؤشرات إنذار مبكر تدفع الدول الأعضاء والصندوق إلى تفعيل المفاضلات المناسبة لضمان جدوى الصندوق في الأجل الطويل.

149-157. ويعد رأس المال القابل للتخصيص المقياس المالي الرئيسي للصندوق، إذ يشمل القدرة على الإقراض وتقديم المنح، ومستويات التيسيرية، والجودة الائتمانية للحافظة، ووضع الدائن المفضل، ومخاطر السوق. وأكدت سياسة كفاية رأس المال المعدلة⁶⁴ نسبة رأس المال القابل للتخصيص باعتبارها الحد الملزم للقدرة على عقد الالتزامات.

150-158. وفيما يتعلق بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يتوقع أن يظل رأس المال القابل للتخصيص أعلى من 30 في المائة في جميع السيناريوهات،⁶⁵ مقارنة بنسبة 36.337 في المائة في عام 2025-2026⁶⁶ وعند تمديد التوقعات حتى التجديد السادس عشر لموارد الصندوق، يتوقع أن يظل رأس المال القابل للتخصيص أعلى من حدود السياسة لجميع السيناريوهات ضمن نطاق يتراوح بين 27 و30.29 في المائة بحلول نهاية التجديد السادس عشر لموارد الصندوق، كما هو مبين في الشكل 2. وبالنسبة للسيناريوهين ألفسولف وباء، فإن رأس المال القابل للتخصيص المتوقع لا يختلف كثيراً نتيجة زيادة المنح إلى أقصى حد بالنسبة لمستوى المساهمات (أي نهج مماثل لنشر رأس المال بالقيمة النسبية للسيناريوهين). ووفقاً لسياسة كفاية رأس المال المعدلة، تُرصد أيضاً عن كُتب نسب الرسملة الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني. وستضمن مستويات الرسملة المتوقعة استمرار عمل الصندوق فوق العتبات ذات الصلة⁶⁷ التي وضعتها وكالة S&P Global ووكالة Fitch لتقييم كفاية رأس مال المؤسسات المتعددة الأطراف.

⁶⁴ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. سياسة كفاية رأس المال المعدلة.

<https://webapps.ifad.org/members/eb/146/docs/arabic/EB-2025-146-R-23-Rev-1.pdf>

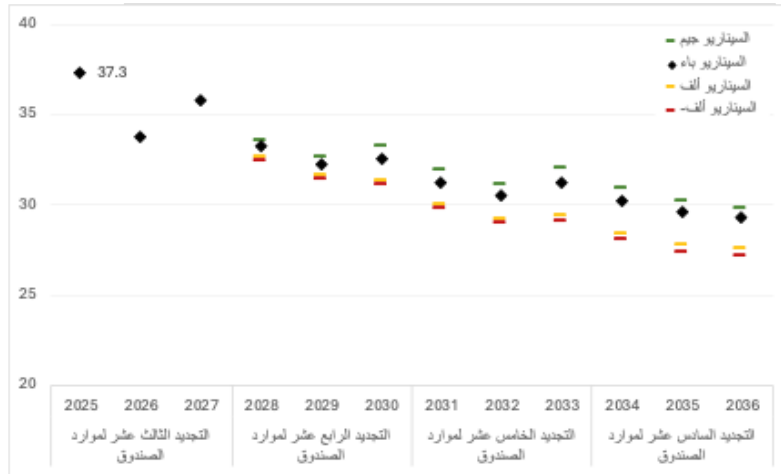
⁶⁵ السيناريوهات التي تتطوي على مستويات منخفضة من المساهمات تُظهر نمباً أقل لرأس المال للحفاظ على مستويات مناسبة من التمويل بالمنح.

⁶⁶ حتى يونيو/حزيران 2026.

⁶⁷ قوة للغاية وممتازة، على التوالي.

الشكل 2

توقعات رأس المال القابل للتخصيص (التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق – التجديد السادس عشر لموارد الصندوق)



159-154- وتؤكد توقعات رأس المال الإمكانات المتاحة للصندوق لتكييف استراتيجياته بشأن استخدام رأس المال، بما يمكن أن يضمن تنفيذ برنامج طموح للقروض والمنح من خلال الحفاظ على العرض التيسيري للصندوق (أي عن طريق مزيد من الاقتراض عند الضرورة). وفي الوقت نفسه، تنتج استراتيجية رأس المال الجديدة تقييم استراتيجيات محتملة لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (مثل ضمانات الحافطة)، وهي استراتيجيات يمكن استخدامها لتحسين ملامح مخاطر الصندوق. ويمكن في نهاية المطاف أن يتيح تخفيف ضغوط رأس المال الناجمة عن التنفيذ المحتمل لهذه الاستراتيجيات حيزاً إضافياً للاقتراض دعماً لمهمة الصندوق.

160-152- **القدرة المستدامة على تقديم المنح.** لا تزال المنح أداة حاسمة الأهمية لتمويل التنمية الريفية والزراعية في البلدان التي تواجه مستويات عالية من المديونية الحرجة وتعاني من حيز مالي محدود. وتمشياً مع إطار القدرة على تحمل الديون وخط أساس التجديد المستدام، تُمول المنح في المقام الأول من المساهمات الأساسية الجديدة لتجديد الموارد والمساهمات الإضافية، بعد خصم النفقات والتعويضات السابقة المرتبطة بإطار القدرة على تحمل الديون ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة لذلك، ترتبط حصائل تجديد الموارد الأقوى مباشرة بارتفاع توافر المنح.

161-153- والتغيرات في أهلية الحصول على المنح،⁶⁸ إلى جانب موارد المنح المتاحة، تتيح الحفاظ في معظم الحالات على مظاريف المنح القطرية الفردية عند مستويات مماثلة أو أعلى من مستويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويبقى هذا هو الحال حتى في ظل سيناريوهات تجديد الموارد المنخفضة. وعلى نحو ما اقترحت صناديق تيسيرية أخرى مثل المؤسسة الدولية للتنمية أو صندوق التنمية الآسيوي، يمكن للصندوق أن يبحث إمكانية عرض مزيج قائم على الطلب من المنح والقروض الفائقة التيسيرية على بلدان مختارة مؤهلة للحصول على المنح، رهناء، حيثما انطبق ذلك، بتصديق صندوق النقد الدولي. وقد طُبّق هذا المزيج بالفعل في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، عقب موافقة المجلس التنفيذي للصندوق.

⁶⁸ بسبب رفع مستوى المديونية الحرجة وفقاً لتقييم استدامة الديون الصادر عن صندوق النقد الدولي/البنك الدولي أو تغيير التصنيف من التصنيف المعتمد من قبل المؤسسة الدولية للتنمية فقط.

تمويل القطاع الخاص والاستخدام التحفيزي لرأس المال

162-154- تُعد مشاركة القطاع الخاص ضرورية لتحقيق التوسع في النطاق. فالتحول الريفي يتطلب تمويلا يتجاوز القنوات السيادية. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق توسيع نطاق استراتيجيته بشأن القطاع الخاص مستفيدا من الموارد المتاحة لتحقيق أقصى أثر. وسيُموّل برنامج العمليات غير السيادية من خلال مزيج من الموارد الأساسية والموارد المقترضة والأموال التكميلية الخارجة عن قائمة الموازنة. وفي جميع السيناريوهات للأربعة الثلاثة تتراوح قيمة مظروف العمليات غير السيادية بين **34-34** و**137-220** و**125** مليون دولار أمريكي من الموارد الأساسية لدعم مرفق تخفيف المخاطر وبين **125-137** و**220** و**218** مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة، بما يعكس توسعا كبيرا مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والتزاما بهيكله المعاملات بما يحقق تأثيرا تحفيزيا قويا.

163-155- وستكون أدوات تعزيز الانتماء محورية في هذا الجهد، إذ ستمكّن من الوصول الأوسع والأعمق في المعاملات ذات المخاطر العالية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ويمثل مكون إزالة المخاطر ما يصل إلى 25 في المائة من مظروف إعادة الإقراض للعمليات غير السيادية في جميع السيناريوهات، مما يعكس مستوى إقبال المؤسسة على المخاطر عند العمل مع البلدان ذات المخاطر العالية. وسيطبق الصندوق نهجا مصمما خصيصا لضمان تغطية مرنة تتناول بشكل كاف المتطلبات المحددة لكل معاملة تستخدم هذا المرفق، بما يتوافق مع القدرة الإجمالية المستدامة على تقديم المنح.

164-156- وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم هياكل التمويل المختلط، وآليات التمويل المبتكرة، و ضمانات حوافز العمليات غير السيادية المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي العامة، في جميع السيناريوهات من أجل جذب رؤوس أموال الأثر الخاصة والعامة، على أن تكون الموارد الأساسية هي الأداة الرئيسية لتعزيز الانتماء في معاملات مختارة.

التييسيرية والتخصيص العالمية

165-157- ستظل آليات التخصيص في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دون تغيير، وهي تستند إلى الاستدامة والشفافية. وسيستمر توجيه التمويل السيادي من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مكملًا بآلية الحصول على الموارد المقترضة، إلى جانب مظروف مخصص للعمليات غير السيادية. ويحقق هذا الإطار التوازن بين التوسع في النطاق، والتييسيرية، والتغطية على امتداد دورة تجديد الموارد، مع ضمان مساءلة واضحة عن نافذتي التمويل السيادي وغير السيادي.

166-158- وسيحافظ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على مستوى كبير من التييسيرية في الموارد المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي جميع السيناريوهات، لن يمثل مظروف نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أقل من 70 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح. وعلاوة على ذلك، سيجري تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيضمن ذلك أن يظل تخصيص الموارد مرتكزا على احتياجات البلدان وأدائها وضعفها.

167- وستظل البلدان المنخفضة الدخل أولوية مركزية في تخصيص موارد الصندوق، بما في ذلك من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وموارد المنح، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تعاني من الهشاشة والديونية الحرجة. وتُعزز الموارد الموجهة للبلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة عن طريق تخصيص ما لا يقل عن 60 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا، وما لا يقل عن 55 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء، نظرا لارتفاع نسبة البلدان الأفريقية التي تعتبر منخفضة الدخل أو متأثرة بالهشاشة. ولضمان الشفافية، سيواصل الصندوق الإبلاغ عن نسبة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل في بداية الدورة، وعن الاستيعاب الفعلي في نهايتها، كما هو معمول به منذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

168- وفي جميع السيناريوهات، يُحافظ على التيسيرية الإجمالية - المعبر عنها بمتوسط عنصر المنحة في مظهر الموارد التيسيرية - عند مستوى مرتفع، ضمن نطاق يتراوح بين 62 و67 في المائة، مع تحقيق مستوى أعلى من التيسيرية في ظل نتائج أقوى لتجديد الموارد. ويزيد هذا المستوى من التيسيرية على المستوى الملاحظ في كثير من المؤسسات النظرية التي تعمل في ظل نماذج تيسيرية مماثلة، ما يؤكد استمرار دور الصندوق بوصفه صندوقاً إنمائياً تيسيرياً رانداً مع تركيز قوي على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

الجدول 2

توزيع استخدام الموارد بحسب القنوتات في مختلف سيناريوهات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

جيم	بام	الف	الف	الف	التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
4-336	4 037	3 820	3 555	3 405	برنامج القروض والمنح
حجم الموارد بحسب القنوتات					
3-034	2 823 816	2 668 663	2 482 479	2 408	نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بما في ذلك المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، والاحتياطي لتدهور المديونية الحرجة)
4-004	955 926	938 917	903 890	857	آلية الحصول على الموارد المقترضة
274	237 272	200 225	156 171	108	برنامج تمويل القطاع الخاص (الموارد للمقترضة المقترضة والمنحة الأساسية)
25	23	15	15	32	منح أخرى غير قطرية/عالمية/إقليمية

أ لأغراض المقارنة، ورهنا بالالتزامات السياسية، تفترض السيناريوهات أنه في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيستمر توجيه ما لا يقل عن 60 في المائة من الموارد الأساسية إلى أفريقيا، بما في ذلك 55 في المائة على الأقل إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وأن حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان التي يصنفها البنك الدولي على أنها متأثرة بالهشاشة أو النزاع ستظل عند 30 في المائة. ب يشمل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، واحتياطي لتدهور المديونية الحرجة.

ج يشمل مظهر العمليات غير السيادية الموارد المقترضة والموارد الأساسية المخصصة لتعزيز الائتمان.

159-169- وسيواصل الصندوق الوفاء بالتزامه بالعالمية⁶⁹ بما يتماشى مع مبادئ سياسة التخرج والاستدامة المالية في الصندوق. ويقدم نحو 40 في المائة من موارد الصندوق بشروط عادية، وتستوعبها في المقام الأول البلدان المنخفضة الدخل (بناء على الطلب من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة)، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتمويل القطاع الخاص. وتترجم المساهمات الأعلى في تجديد الموارد إلى أحجام أكبر من الموارد الأساسية والموارد المقترضة المتاحة لجميع فئات البلدان، مع الحفاظ على حصص توزيع متقاربة. توقع أن يكون التوزيع مشابهاً إلى حد كبير من حيث النسبة المئوية للتوزيع الذي جرى في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في جميع⁷⁰ من حيث النسبة المئوية عبر السيناريوهات الثلاثة الأربعة (85 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و15 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا).⁷¹

⁶⁹ تُوجّه سياسة التخرج في الصندوق نهج الصندوق فيما يتعلق بالتخرج من عملية الحصول على تمويل منه، وهو ما يتواءم مع مبدأ العالمية في الصندوق ويستند إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية الأخرى.

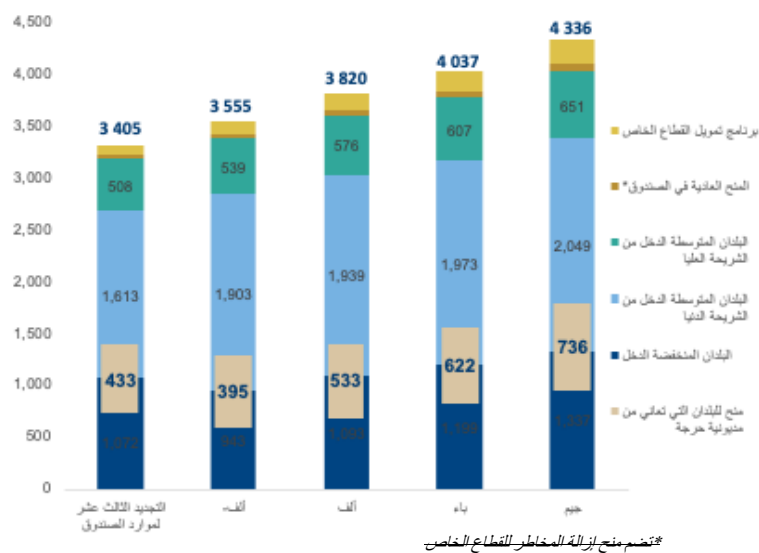
⁷⁰ في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تلقت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا 15 في المائة من برنامج القروض والمنح. أما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا فتستمر في تلقي 100 في المائة من الموارد الأساسية.

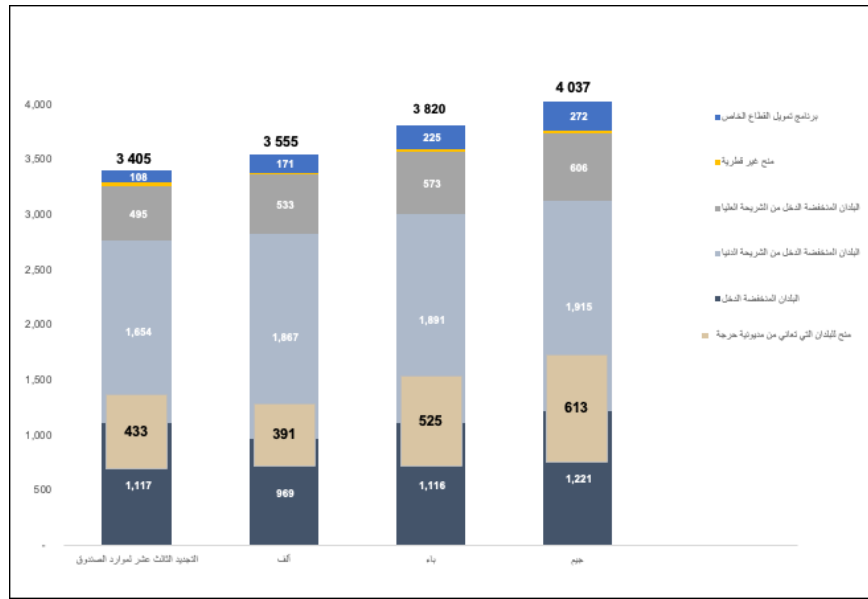
⁷¹ تُوجّه سياسة التخرج في الصندوق (EB 2021/133/R.5) نهج الصندوق فيما يتعلق بالتخرج من عملية الحصول على تمويل منه، وهو ما يتواءم مع مبدأ العالمية في الصندوق ويستند إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية الأخرى.

170-160- وفي جميع السيناريوهات، تنمو القدرة على تقديم المنح بوتيرة أسرع من إجمالي برنامج القروض والمنح، بما يعكس التركيز الاستراتيجي على تخصيص حصة أكبر من موارد التجديد الإضافية للمنح المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا سيما البلدان التي تعاني من أوضاع هشة ومن مديونية حرجية. وهذا ما يفسّر عدم التناسب بين تمويل تجديد الموارد وأحجام برنامج القروض والمنح ومظاريف المنح.

الشكل 3

سيناريوهات برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: التوزيع بحسب فئة الدخل (بملايين الدولارات الأمريكية)





ترجمة الموارد إلى أثر

171-161- سيستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى النتائج الإنمائية التي تحققت في دورات تجديد الموارد السابقة، مع تحقيق آثار اقتصادية قوية للسكان الريفيين. وأرسى الصندوق، بوصفه منظمة مستندة إلى النتائج، تقييمات الأثر بوصفها حجر الزاوية لفعاليته الإنمائية. ومن خلال استخدام مجموعة بيانات تضم 58 تقييماً للأثر أجري بدرجة عالية من الصرامة للمشروعات التي أغلقت بين عامي 2016 و2024 - وتشمل التجديد العاشر لموارد الصندوق، والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - يستطيع الصندوق قياس النتائج عبر مؤشرات الأساسية في إطار إدارة النتائج، وهي: الدخل، والقدرة الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود، والتغذية. وتوفر هذه التقييمات الأساس التجريبي لهيكلة نتائج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتسترشد بها تصاميم الاستثمارات المستقبلية وتحديد المستويات المستهدفة للأثر.⁷²

172-162- وبمرور الوقت، تحولت حافظة الصندوق نحو مشروعات سلاسل قيمة أعلى كثافة، ما زاد الأثر بالنسبة إلى المشاركين في المشروعات. وتشير النتائج الواردة في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى أن المشروعات التي خضعت للتقييم خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أظهرت في المتوسط أثراً أقوى على الدخل، والقدرة الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق، من تلك التي خضعت

⁷² تُصمَّم مقاييس الدخل والقدرة الإنتاجية خصيصاً للأنشطة القطاعية المحددة التي يستهدفها المشروع، مثل المحاصيل أو الثروة الحيوانية أو مصائد الأسماك، بينما تشمل مشروعات سبل العيش الأوسع نطاقاً إجمالي الدخل من الزراعة والأجور والعمل الحر والتحويلات. ويُقاس تحسين الوصول إلى الأسواق من خلال قيمة المنتجات المسوّقة، وهو أيضاً مصمم خصيصاً وفقاً لنظرية التغيير الخاصة بالمشروع. وتُقاس القدرة على الصمود من خلال ما يُبلغ عنه الأسر المعيشية بنفسها بشأن قدرتها على التعافي من الصدمات المناخية وغير المناخية. وتُؤخذ طريقة قياس التغذية من خلال دليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري، الذي يقيس جودة النمط الغذائي للأسرة المعيشية وتنوعه، ويساعد على تحديد ما إذا كان المشروع قد نجح في نقل الأسرة من مستوى البقاء على الحد الأدنى من السعرات الحرارية (تناول الحبوب فقط) إلى نمط غذائي متوازن ومغذٍ بدرجة أكبر. ويُقاس الأمن الغذائي من خلال مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي، الذي يقيس البُعد المتعلق بالحصول على الغذاء، وتحديد القيود التي يواجهها الأشخاص بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى.

للتقييم خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، مع مكاسب في الدخل بلغت 34 في المائة مقابل 23 في المائة، ومكاسب في القدرة الإنتاجية بلغت 35 في المائة مقابل 23 في المائة، ومكاسب في الوصول إلى الأسواق بلغت 34 في المائة مقابل 25 في المائة.⁷³ وتتمتع هذه الآثار القوية عن حزم ذكية من الإجراءات الموجهة والأفضل تنسيقاً، مع اهتمام واضح بأوجه التكامل والتوقيت. ولا تقتصر هذه التصاميم القائمة على الحزم على زيادة دخل الأفراد؛ فقد أظهر تحليل شمل 17 مشروعاً من مشروعات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق انخفاضاً بنسبة 10 في المائة في الفقر المتعدد الأبعاد يعزى مباشرة إلى تدخلات الصندوق.⁷⁴ ولكن هذا التحول أدى أيضاً إلى الوصول إلى عدد أقل من الأشخاص، لأن المشروعات المتكاملة المعقدة تنسجم بحكم طبيعتها بنطاق وصول أضيق. ولم يؤخذ هذا التطور الاستراتيجي في الحسبان على نحو كامل في المستويات المستهدفة للأثر في فترة التجديد الثاني عشر وفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، التي حددت على أساس أرقام الوصول الأعلى في الدورات السابقة. وبالتالي، جرى تحسين منهجية تقدير أهداف الأثر المستقبلية استناداً إلى هذه الدروس المستفادة وستجري معايرة أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل أوثق مع تطور الحافظة على مدار الدورات الأخيرة. ومع ترجمة الأولويات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وهي الأسواق والعمالة الريفية والقدرة على الصمود، تدريجياً إلى برامج قطرية وذخائر استثمارات، سيتحقق أثرها الإنمائي الكامل في دورات تجديد الموارد اللاحقة مع وصول تلك المشروعات إلى مرحلة الإنجاز.

السيناريوهات المالية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ونطاق النتائج

173-163- تتراوح السيناريوهات المالية لبرنامج العمل للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بين 43044810 مليار دولار أمريكي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في السيناريو المالي ألف، و 49011 مليار دولار أمريكي في السيناريو ألف، و 16044.781 مليار دولار أمريكي في السيناريو باء، وصولاً إلى 42.63011.739 مليار دولار أمريكي في السيناريو جيم. وأجريت عملية محاكاة لأهداف الأثر لمؤشرات الأثر من المستوى الثاني (2-1 - 1-2 - 7-1) لكل سيناريو من هذه السيناريوهات باستخدام نتائج تقييم الأثر التي تحققت للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويوضح الجدول 3 أن أهداف الأثر لعملية المحاكاة بالنسبة للدخل تزيد من 75 مليون شخص في السيناريو المالي ألف، إلى 80 مليون شخص في السيناريو ألف، إلى 84 مليون شخص في السيناريو باء، و 84.994 مليون شخص في السيناريو جيم.

174-164- وتجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم تجديد الموارد لا تُترجم تلقائياً إلى نتائج موسعة بشكل متناسب: فتركيب حافظة المشروعات لا تقل أهمية عن حجمها، وتُعد كفاية التمويل التيسيري لأفقر البلدان عاملاً حاسماً يُحدد المستوى المُستدام لبرنامج القروض والمنح عند مستوى مُحدد من تجديد الموارد. ومن المتوقع كذلك أن تعتمد التركيبة الفعلية لحافظة الاستثمار على الطلبات القطرية والأولويات الناشئة.

175-165- ويُعد تحقيق التوازن المدروس بين مشروعات الاستثمار في سلاسل القيمة ومشروعات الاستثمار في غير سلاسل القيمة أساسياً لتحقيق آثار عميقة. ويُحدد هذا الخيار الهيكلي جوهرياً طبيعة الحصائل الإنمائية، ويضع مفاضلة أساسية بين عمق الأثر واتساعه. وعلى وجه التحديد، يُبين تقييم الأثر للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن مشروعات سلاسل القيمة - ولا سيما تلك التي تتميز بمشاركة قوية من القطاع الخاص

⁷³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

<https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-21.pdf>

⁷⁴ Hossain, M., Mendiratta, V. and Savastano, S. 2024. Agricultural and rural development interventions and poverty reduction: Global evidence from 16 impact assessment studies. *Global Food Security*, 43, 100806.

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2211912424000683>.

والتدخلات المختلطة التي تُعالج قيودا هيكلية متعددة في آن واحد - تُحقق أثارا أعمق وأكثر تحولا لكل فرد يجري الوصول إليه. وخلص إلى أن المشروعات غير المتعلقة بسلاسل القيمة تُحقق أثرا أضعف.⁷⁵

466- ويترتب على هذا التفاعل بين تحقيق الأثر ونوعية المشروعات آثار مهمة على فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق القادمة. وتُعدّ المخصصات التيسيرية الموجهة بالغة الأهمية لضمان ترجمة حجم الموارد مباشرة إلى تنمية مثلى ومستدامة لأفقر المجتمعات الريفية. وحيثما يتحقق الأثر، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فإن ذلك يعزى إلى الحفاظ على مستوى عال من التيسيرية وتركيز الموارد الأساسية على أفقر البلدان.

الجدول 3

الأهداف المحاكاة لعدد الأشخاص المستفيدين

الاهداف المتعلقة بالأثر				عمليات المحاكاة
ألف	للف	باء	جيم	
3 555	3 820	4 037	4 336	برنامج القروض والمنح (بملايين الدولارات الأمريكية)
10 448430	11 190160	11 781739	12 630	برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)
				العدد التقديري للأشخاص المستفيدين (بالملايين)
75	80	84	91	الدخل
62	67	70	75	الهدف الاستراتيجي 1 (الإنتاج)
60	64	68	73	الهدف الاستراتيجي 2 (الوصول إلى الأسواق)
15	16	17	18	الهدف الاستراتيجي 3 (القدرة على الصمود)
3.5	4.2	4.7	5.0	التغذية
43	46	48	52	الأمن الغذائي
48	5251	54	58	تمكين المرأة

الإطار 1516

الرسائل الرئيسية بشأن الإطار المالي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

1- دعم الدول الأعضاء هو الأساس تشكل مساهمات الدول الأعضاء الركيزة الأساسية لنموذج عمل الصندوق واستدامته المالية. ويتطلب الحفاظ على مستويات مرتفعة من المنح - ولا سيما للبلدان التي تواجه مستويات مرتفعة من المديونية الحرجة - نتائج أقوى لتجديد الموارد، لأن القدرة على تقديم المنح ترتبط مباشرة بالمساهمات. وتستخدم المنح استخداما استراتيجيا لحماية أشد البلدان ضعفا ولدعم الحد من المخاطر وتخفيف أثر القطاع الخاص.
--

2- الوضع المالي القوي يتيح قدرة على التنبؤ ومرونة في البرمجة

Mendiratta, V., Chiarella, C., Corral, L., Maggio, G., Alvarez, C., Songsermsawas, T. and Garbero, A. ⁷⁵ 2025. Transforming Rural Lives: Lessons from IFAD's Impact Assessments. IFAD, Rome <https://www.ifad.org/documents/48415603/49810754/ifad12-ia-report.pdf/cecea4ea-1e9e-807f-6df9-54f66ac63bd2?t=175934971268>

من خلال تطور تدريجي، بنى الصندوق وضعا ماليا قويا. ويعمق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دور الصندوق بوصفه منصة تحفيزية للاستثمار الريفي، مستفيدا من تصنيفه الائتماني AA+، وخبرته القطاعية، ونموذجه المالي المختلط. ويعزز تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال وضوح الرؤية في الأجل الطويل بشأن قدرة الصندوق على عقد الالتزامات (الحيز المتاح للإقراض)، ما يتيح للصندوق والدول الأعضاء استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة بما يتماشى مع مهمة الصندوق، من خلال الجمع بين الموارد التيسيرية والتمويل بالديون والإدارة السليمة للمخاطر.

3- الحفاظ على التيسيرية والتركيز على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا

يستمر تدفق 85 في المائة من إجمالي موارد برنامج القروض والمنح إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا يزال الصندوق يقدم تمويلا بشروط تيسيرية للغاية، عند مستويات تماثل أو تتجاوز مستويات صناديق إئتمانية أخرى، حيث تُخصص نسبة 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ولا تزال المنح أساسية للبلدان التي تواجه مديونية حرجية مرتفعة. وتلزم سيناريوهات أعلى للحفاظ على أحجام أكبر من المنح وتعميق أثرها، ويستكشف الصندوق خيارات لدعم الأشد ضعفا في جميع الحالات.

4- مفاضلات واضحة في إطار موارد محدودة

يتطلب العمل في إطار موارد محدودة لتجديد الموارد إجراء مفاضلات شفافة بين الوصول والتيسيرية والاستدامة المالية. غير أن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال وتخطيط رأس المال في الأجل الطويل يتحان قدرا من المرونة يمكن أن يحد من حجم هذه المفاضلات، وبالتالي تجنب انحرافات حادة في الطموحات المتعلقة بالوصول أو التيسيرية.

سابعاً- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

176-177- يدخل الصندوق التجديد الرابع لموارده بسمعة قوية بوصفه مؤسسة موجهة نحو النتائج، ومعترفا بها لشفافيتها ومساءلتها ونهجها الصارم في قياس الأثر الإنمائي. واستنادا إلى الدروس المستفادة من عمليات تجديد الموارد السابقة، وتوصيات التقييم المؤسسي للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، وتطور الممارسات في المؤسسات المالية الدولية، يعتمد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق نهجا قائما على المبادئ إزاء النتائج والمساءلة يولي اهتماما أكبر للتركيز الاستراتيجي والواقعية واستخدام الأدلة للتعلم والإدارة التكيفية. ولا يقتصر الهدف على إظهار النتائج فحسب، بل يشمل أيضا التحسين المستمر للتنفيذ وتحقيق أقصى أثر إنمائي.

177-178- وجرى تصميم هيكلية المساءلة الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لتوفير رؤية واضحة يربط بين الأولويات الاستراتيجية والتنفيذ والنتائج. وتعكس الالتزامات السياسية والإجراءات القابلة للرصد الأولويات المؤسسية والإصلاحات المحددة المتفق عليها مع الدول الأعضاء لفترة تجديد الموارد. ويتتبع إطار إدارة النتائج الأداء والمخرجات والحصائل والأثر الناتج عن عمليات الصندوق. وتوفر هذه العناصر مجتمعة إطارا متماسكا لرصد التنفيذ وتقييم التقدم المحرز وتعزيز المساءلة طوال دورة تجديد الموارد.

178-179- كما تعكس هيكلية المساءلة مسار نتائج الصندوق. فالأداء التشغيلي والتنظيمي والمالي القوي يُهيئ الظروف لتحسين النتائج الإنمائية وأثرها، مما يُسهم بدوره في التصدي لتحديات التنمية الأوسع نطاقا المتعلقة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي والتحول الريفي. وبينما يُمكن مساءلة الصندوق مباشرة على جودة تصميم العمليات وأدائه المؤسسي والاستخدام الفعال لموارده، فإن النتائج الإنمائية تتحقق من خلال برامج مملوكة وطنيا تُنفذ بالشراكة مع الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. ولذلك، يعكس إطار المساءلة نموذج عمل الصندوق، حيث يوازن بين المساءلة المؤسسية القوية والاعتراف بأن الحصائل الإنمائية الأوسع نطاقا تتشكل وفقا للطلب القطري والقدرة على التنفيذ وسياق التنمية الأوسع.

179-170- وسيستمر الإبلاغ عن التقدم المحرز والنتائج في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، الذي يظل الأداة الرئيسية للمساءلة أمام المجلس التنفيذي والدول الأعضاء.

وسيقدم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق معلومات عن التقدم المحرز مقابل الالتزامات، والإجراءات القابلة للصدور ومؤشرات إطار إدارة النتائج، مع الاستناد أيضا إلى الأدلة المستمدة من عمليات الإشراف، وعمليات استعراض الحوافظ، وتقارير إنجاز المشروعات، والتقييمات المستقلة، وتقييمات الأثر، وذلك لاستخلاص الدروس، ودعم الإدارة التكميلية، وإرشاد عمليات تصحيح المسار عند الحاجة. وسيكون تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق النهائي الصادر خلال فترة تجديد الموارد بمثابة تقرير إنجاز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وسيضمن إبلاغا عن الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فضلا عن إطار إدارة النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق العمل بممارساته الراسخة من خلال إجراء استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، والإبلاغ عن التقدم المحرز مقابل الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد ومؤشرات إطار إدارة النتائج استنادا إلى البيانات المتاحة.

174-180- وسيواصل الصندوق الاستثمار في القياس الصارم للنتائج الإنمائية وأثرها. ويظل الصندوق، من خلال تقييماته للأثر، أحد المؤسسات المالية الدولية القليلة القادرة على قياس الأثر المنسوب إلى حافظته والإبلاغ عنه بشكل منهجي. وتوفر هذه النتائج مصدرا هاما للمساءلة والتعلم والأدلة للعمليات المستقبلية.

172-181- وتظل الشفافية مبدأ أساسيا في إطار المساءلة الخاص بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وخلال فترة تجديد الموارد، ستمكن الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون من الوصول إلى معلومات عن النتائج من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، ولوحة معلومات إطار إدارة النتائج المتاحة للجمهور، وتقارير إنجاز المشروعات، والتقييمات المستقلة، وغيرها من أدوات الإبلاغ المؤسسي. وسيواصل الصندوق تعزيز جودة وشمولية ممارساته في مجال الكشف والإبلاغ العلني، بما في ذلك من خلال المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

ثامنا- الترتيبات الخاصة باستعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وهينة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق

173-182- استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. سيجري عرض استعراض منتصف المدة لتنفيذ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ونتائجه في دورة مبكرة من دورات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق.

174-183- اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق. سيجري اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق من خلال عملية مفتوحة تُستكمل قبل انعقاد الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق، بالتعاون مع المجلس التنفيذي.

تاسعا- التوصية

175- توصي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مجلس المحافظين باعتماد مشروع القرار المرفق بوصفه الملحق السابع من هذا التقرير.

مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الالتزامات	الإجراءات القابلة للرصد	الإطار الزمني	المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج
التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين: دفع عجلة الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار			
1- سيستمر الصندوق في تحسين الوصول إلى الأسواق، وتعزيز فرص العمل المربحة، وتعزيز قدرة السكان الريفيين على الصمود	1- ضمان أن تشمل جميع العمليات السيادية الجديدة لسلاسل القيمة تقييمًا للأسواق و الطلب وتحليلاً للقطاع الخاص كجزء من تحليل التصميم.	الفصل الرابع من عام 2030	جميع مؤشرات الأثر ضمن المؤشر 1-2 جميع تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز ضمن المؤشر 2-2
	2- قياس العمالة المستحدثة في أسواق العمل المحلية بما يتجاوز المشاركين المباشرين في المشروعات - بما في ذلك العمالة غير المباشرة من خلال روابط سلاسل القيمة، وإمداد المدخلات، وتوسيع نطاق أسواق النواتج - من خلال الإسناد القائم على الافتراضات المعاكسة	الفصل الثالث من عام 2031	9-3-2 الأشخاص الذين تلقوا الدعم لتحسين فرص عملهم 10-3-2 المشروعات الريفية التي تحصل على الخدمات 11-3-2 الأشخاص الذين حصلوا على فرص عمل جديدة
	3- ضمان أن يشمل 35 في المائة من العمليات السيادية الجديدة أنشطة تستهدف مبادرات ريادة الأعمال واستحداث فرص عمل للشباب.	الفصل الرابع من عام 2030	
	4- ضمان أن يشمل 80 في المائة من العمليات السيادية ممارسات بناء القدرة على الصمود. ⁷⁶	الفصل الرابع من عام 2030	4-1-2 عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (بالملايين) 7-2-2 إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ

⁷⁶ تشمل الممارسات التي تشمل من بين غيرها: (1) دعم التكيف مع تغير المناخ؛ (2) تحسين لإدارة المستدامة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ (3) تعزيز الوصول إلى المياه والتصدي لمخاطر انعدام الأمن المائي؛ (4) ضمان إدماج النساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى في الفرص الاقتصادية وفرص سبل العيش؛ (5) تحسين الوصول إلى الأسواق والتصدي للمخاطر المتعلقة بتقلبات السوق؛ (6) خلق فرص عمل جيدة خارج نطاق الزراعة.

	5- ضمان أن يشمل 90 في المائة من العمليات السيادية الجديدة مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث مع محفزات محددة مسبقاً.	الفصل الرابع من عام 2030 2-3-5 الأشخاص الذين يحصلون على خدمات مالية (الادخار، والائتمان، والتأمين، والتحويلات المالية، وغيرها) 2-3-1 نسبة الصرف 2-3-2 التقدم العام للتنفيذ 2-3-3 مؤشر الاستباقية
2- سيعزز الصندوق تنمية القطاع الخاص والاستثمار ويوسع نطاق الحلول المبتكرة على نطاق حافظة استثماراته	6- تقييم وتعزيز التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية بشكل منهجي، مما يضمن أن ما لا يقل عن 80 في المائة من العمليات غير السيادية تُظهر تكاملاً مع الحافظة السيادية حسبما تُقاس بإطار النتائج والأثر للعمليات غير السيادية الجديدة.	الفصل الرابع من عام 2030 3-4-1 نسبة التمويل المشترك (العمليات السيادية) [مصنفة بحسب نسبة التمويل المشترك المحلي والدولي، والتمويل المشترك من القطاع الخاص للعمليات السيادية بالدولار الأمريكي] 3-4-2 للتعينة الديون الخاصة للعمليات غير السيادية في الصندوق - تعبئة الديون المباشرة - تعبئة الديون غير المباشرة
	7- ضمان أن تُدرج 30 عملية سيادية جديدة على الأقل حلولاً رقمية.	الفصل الرابع من عام 2030 3-3-1 فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق
	8- <u>يضمن أن تتضمن 25 عملية سيادية جديدة على الأقل، بناءً على الطلب، تُهجا مبتكرة، بما في ذلك من خلال مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.</u>	الفصل الرابع من عام 2030
3- سيقف الصندوق بالتزامين 1 و 2 من خلال تخصيص الموارد لمن هم في أمس الحاجة إليها وتوجيهها نحو التنفيذ التشغيلي	9- <u>زيادة حصة الميزانية المخصصة لتنفيذ العمليات البرامج إلى 62 في المائة.</u>	الفصل الرابع من عام 2030 2-3-1 نسبة الصرف 2-3-2 التقدم العام للتنفيذ (درجة التصنيف 4 وما فوق) 2-3-3 مؤشر الاستباقية
	10- <u>تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مع ضمان حصول البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا</u>	الفصل الرابع من عام 2030

		على ما بين 11 و20 في المائة من برنامج القروض والمنح في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال الموارد المقرضة.
	الفصل الرابع من عام 2030	11- <u>14</u> تخصيص 60 في المائة <u>على الأقل</u> من الموارد الأساسية لأفريقيا، و55 في المائة <u>على الأقل</u> لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
	الفصل الرابع من عام 2030	12- <u>12</u> تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة <u>على الأقل</u> من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة (استنادا إلى قائمة البنك الدولي للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات والهشاشة والنزاع والعنف وقائمته بشأن الهشاشة المؤسسية، للسنة المالية 2027) <u>77</u>

⁷⁷ بالنسبة للصندوق، تستند قائمة السياقات الهشة و/أو الأوضاع الهشة إلى قائمة البنك الدولي للهشاشة والنزاع والعنف وقائمته بشأن الهشاشة المؤسسية (التي كانت سابقا قائمة منسقة للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات). ويجري تحديث كلتا القائمتين ونشرهما سنويا.

إطار إدارة النتائج للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

أولا- مقدمة

1- يمثل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرصة لمواصلة تعزيز إطار إدارة النتائج، ولا سيما بوصفه أداة للإدارة التكيفية. وقد أبرز التقييمان اللذان أجرتهما شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في العامين 2019 و2024 الهيكلية القوية للإدارة القائمة على النتائج وإطار إدارة النتائج في الصندوق. وأكد أيضا استعراض لإطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن الإطار يتماشى مع أفضل الممارسات. ومع ذلك، من المهم التعامل مع كل تجديد جديد للموارد كفرصة لتحديث إطار إدارة النتائج والاستفادة من الدروس المستفادة والأولويات الناشئة وأفضل الممارسات في المنظمات النظيرة، ولا سيما في ضوء نموذج العمل المتطور للصندوق والأولويات والمتطلبات المتطورة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

2- وبعيداً عن إطار إدارة النتائج المُصاغ بصورة جيدة بالغ الأهمية لدفع صِد تنفيذ الأولويات الاستراتيجية في الصندوق. وليس إطار إدارة النتائج ليس مجرد أداة للإبلاغ والمساءلة. فهو يؤدي دوراً رئيسياً في تحديد الاتجاه العام للعمل للمنظمة ويعمل على إيصال الرصد وإدارة تنفيذ توجهات المنظمة ويجسد أولويات الصندوق داخلياً إلى طريقة يمكن تعميمها بسهولة على موظفي الصندوق وخارجياً للمعالي شركائه. ويمثل إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرصة من أجل: (1) زيادة التركيز في مجالات مثل العمالة ومشاركة القطاع الخاص؛ (2) ترسيخ الإصلاحات التنظيمية الأخيرة؛ (3) تعزيز التركيز على المهمة الرئيسية للصندوق والأولويات المحددة لفترة تجديد الموارد هذه. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يكون إطار إدارة النتائج مثقلاً بمؤشرات وأهداف راسخة بالفعل في عمل الصندوق.

3- واستناداً إلى ورقة التوجهات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، عُرضت مسودة أولية لإطار إدارة النتائج خلال إطلاق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛ وعُرضت نسخة مُستَخلصة محدثة في الاجتماع غير الرسمي بشأن السيناريوهات المالية المحدثة والسياسة وهيكلية النتائج المُقترحة للتجديد الرابع عشر للصندوق -وتتضمن الدورات اللاحقة؛ وفي نسخة تقرير المشاورة الإلكترونية المتاحة عبر الإنترنت. وتعكس هذه النسخة الأخيرة نتائج هذه المناقشات والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء، وتشمل عدداً صغيراً من التعديلات الإضافية الموضحة بالتفصيل أدناه. استناداً إلى هذه التعليقات الواردة من الدول الأعضاء.

4- وبعيداً عن هذا الملحق أيضاً عرض مسار النتائج المعرب عنه في مستويات إطار إدارة النتائج، ويعرض تفاصيل التغييرات المُقترحة في إطار إدارة النتائج المُحدث لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويرد (انظر التفاصيل أدناه). كما يرد أدناه جدول إطار إدارة النتائج الكامل، بالإضافة إلى جدول التعاريف.

ثانياً- مسار النتائج

4-5- يؤدي كل تجديد للموارد إلى الاتفاق على مجموعة من الالتزامات السياسية الخاصة بدورة التجديد تلك، فضلاً عن إطار إدارة نتائج محدث يهدف إلى قياس النتائج التنظيمية الطويلة الأجل. ويختلف الجدول الزمني لتحقيق هذه النتائج وسيطرة الصندوق وتأثيره عليها تبعاً لمستوى إطار إدارة النتائج. وكما هو موضح في الشكل 1 أدناه، تتحقق النتائج أولاً في المستوى الثالث (سنة إلى 3 سنوات، مع التركيز على الأداء التنظيمي والمالي في الصندوق)، يليه المستوى الثاني (3 إلى 6 سنوات، مع الإبلاغ عن النتائج الإنمائية من العمليات الممولة من الصندوق). ويساهم هذا المستوى في فهم التقدم المحرز في الاستجابة للتحديات العالمية التي جرى تسليط الضوء عليها في المستوى الأول (6+ سنة). وتراجع سيطرة وتأثير الصندوق المباشر على هذه

النتائج مع تقدم إطار إدارة النتائج من المستوى الثالث إلى المستوى الأول. وتقع النتائج في المستوى الثالث إلى حد كبير تحت سيطرة الإدارة. وتخضع النتائج الإنمائية في لمستوى الثاني لمجموعة من المخاطر والافتراضات، والمساءلة المشتركة مع الدول الأعضاء المقترضة والشركاء الآخرين. أما التقدم في مواجهة التحديات العالمية في المستوى الأول فهو طموح مشترك لجميع الدول الأعضاء.

6-5- **والمستوى الثالث، حيث يتمتع الصندوق بأعلى سيطرة وتأثير، هو أيضا المجال الذي يمكن أن يخضع الصندوق فيه لأكبر قدر من المساءلة عن الأداء.** وهو يشمل مسائل مثل جودة التصميم، وجودة الإشراف ودعم التنفيذ، والاستباقية وأداء البرامج القطرية (بما في ذلك الأنشطة غير الإقراضية). ويسلط تقرير إنجاز التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، واستعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر للموارد وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026 الضوء على أن الأداء قوي في المستوى الثالث ويشهد تحسنا.

6-7- **وفيما يعمل الصندوق مع الشركاء (بما في ذلك المقترضون)، يبدأ تشارك المساءلة والسيطرة والتأثير – في المستوى الثاني بصورة أساسية: النتائج الإنمائية.** ويرجع ذلك إلى أن المشروعات مصممة بالتعاون مع الحكومات وتنفذها الحكومات (في حالة الاستثمارات السيادية)، والقطاع الخاص (في حالة العمليات غير السيادية، والتي لم تُدرج سابقا في التقارير عن نتائج إطار إدارة النتائج). وفي حين أنه يمكن تقييم أداء الصندوق من خلال المؤشرات في المستوى الثالث، فإن التحسينات في النتائج ومؤشرات الأثر ليست نتيجة مباشرة لدعم الصندوق فقط، بل تتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى التي تشمل أداء المقترضين.

الشكل 1

إطار إدارة النتائج ونظرية التغيير



7-8- **ويعكس مسار النتائج أيضا نظرية التغيير التنظيمية للصندوق.** ويؤدي الأداء التشغيلي والتنظيمي والمالي القوي (المستوى الثالث) إلى نتائج إنمائية تُعزى مباشرة إلى العمليات الممولة من الصندوق (لمستوى الثاني) والتي تساهم في التصدي للتحديات الإنمائية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية (المستوى الأول). وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي تصميم مشروع عالي الجودة ضمن دورة تجديد الموارد (المستوى الثالث) إلى تحقيق نتائج قوية يجري الإبلاغ عنها على مستوى الثاني. ويجري الإبلاغ عن الحاصلات والمخرجات على مستوى المشروع للحفاظ الجارية، بوصفها مؤشرا على تقييمات التنمية والأثر اللذين سيتحققان بعد إغلاق المشروع (خلال دورة مستقبلية لتجديد الموارد). ويعطي الأداء على مستوى المستوى الثالث ثقة بأن الصندوق يسير في الاتجاه الصحيح في الوقت الحاضر. ويشير أداء المستوى الثاني إلى النتائج

المرتبطة بتحسينات الأداء هذه بمرور الوقت. ويؤثر هذا الفارق الزمني في أنواع المؤشرات المدرجة في كل دورة، وموقعها في إطار إدارة النتائج. وتنعكس الأولويات الجديدة بشكل أفضل في المستوى الثالث، حيث يمكن رصدها أثناء تصميم المشروع والإشراف عليه. وفي الأجل الطويل، سيولد إدراج هذه الأولويات في التصميم والإشراف نتائج وأثرًا قابلاً للقياس يمكن رصدها بعد ذلك في المستوى الثاني، مما يوفر حلقة تعقيبات، بما يضمن أن إجراءات المستوى الثالث تقود الأثر والنتائج المتوقعة في المستوى الثاني.

ثالثاً- المبادئ التي يركز عليها إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق والتعديلات المقترحة

8-9. خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، جرى تطبيق المبادئ التوجيهية التالية في تطوير إطار إدارة النتائج لفترة لتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق:

- (أ) **تحديد الأولويات بما يتماشى مع توصية مكتب التقييم المستقل في الصندوق.** فقد خلص التقييم المؤسسي للأداء المؤسسي والتشغيلي في إطار التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق إلى أن أطر إدارة النتائج المثقلة تقلل من تركيز المنظمة.⁷⁸ وتضمن إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 59 مؤشراً. ويهدف إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى تقليص العدد الإجمالي للمؤشرات. وسيطلب ذلك أن يقتصر استحداث كل مؤشر جديد بحذف مؤشر قائم أو دمج مؤشرات قائمة.
- (ب) **المواءمة الاستراتيجية مع أولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** يجب أن تكون الركائز الثلاث والعاملان التمكينيان للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق واضحة بشكل جلي في مجموعة مؤشرات إطار إدارة النتائج، ولا سيما في المستوى الثاني والمستوى الثالث. وهذا عامل محرك أساسي للمؤشرات الجديدة لإطار إدارة النتائج والتعديلات المقترح إدخالها في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.
- (ج) **التحسين المنهجي.** يُقترح إدخال عدد من التعديلات على التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، مدفوعة بالدروس المستفادة من تقييمات الأثر في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والمقارنة المعيارية بين الأقران، والانتقال من تصنيفات التقييم الذاتي إلى تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق عند الإنجاز.
- (د) **الاستمرارية حيثما تقتضي الحاجة.** يجري الإبقاء على المؤشرات التي تعكس المهمة الرئيسية للصندوق والعناصر الرئيسية للأداء التنظيمي على مر الزمن بما يتيح المقارنة مع الدورات السابقة وتتبع الاتجاهات بمرور الوقت.

9. ويعرض الجدول التالي تفاصيل التغييرات الإضافية المقترحة على إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، مقارنة بالنسخة المنشورة للاجتماع غير الرسمي. وتقتصر التغييرات المقترحة على حذف عدد قليل من المؤشرات. ويستند ذلك إلى تعقيبات الدول الأعضاء لتبسيط إطار إدارة النتائج من خلال تجنب مؤشرات الامتثال والمؤشرات الأخرى التي تتضمن أهدافاً أو خطوطاً أساساً لتحقيق الأهداف بنسبة 100 في المائة. وسيتم حذف هذه المؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من تحقيق خفض إجمالي في عدد المؤشرات، وتميز تركيز الاستراتيجية وعكسه لأولويات الصندوق، بدءاً من الإدماج الاجتماعي وصولاً إلى مشاركة القطاع الخاص.

⁷⁸ <https://webapps.ifad.org/members/cc/132/docs/arabic/EC-2026-132-W-P-7.pdf>

10- وفي كل حالة، يُقدم السبب المنطقي لحذف المؤشر. كما تترد هذه المؤشرات مشطوبة في إطار إدارة النتائج المُحدث، وذلك في انتظار التعقيبات التي ستورد من أعضاء هيئة المشاورات بشأن حذفها، أو اقتراحاتهم بشأن مؤشرات أخرى يُمكن حذفها.

الجدول 4

المؤشرات المقترحة للإزالة (المشار إليها بخط مشطوب في مسودة إطار إدارة النتائج أدناه)

رقم إطار إدارة النتائج	المؤشر	الأساس المنطقي
2-2-1	إنتاجية صغار منتجي الأغذية	البيانات غير متاحة للإبلاغ عن هذا المؤشر.
3-2-1	متوسط دخل صغار منتجي الأغذية	البيانات غير متاحة للإبلاغ عن هذا المؤشر.
4-1-3	التصنيف الشامل لجودة تصميم مشروعات العمليات السيادية (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) (النسبة المئوية)	مؤشر الامتثال - الهدف هو 100 في المائة. ولا تقدم الإدارة أي عمليات سيادية للموافقة عليها إلا إذا كانت مصنفة بدرجة 4 أو أعلى.
9-1-3	التصنيف الشامل لجودة تصميم العمليات. غير السيادية (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	مؤشر الامتثال - الهدف هو 100 في المائة. ولا تقدم الإدارة أي عمليات غير سيادية للموافقة عليها إلا إذا كانت مصنفة بدرجة 4 أو أعلى.
40-1-3	جودة التوريد في المشروعات عند التصميم (المشروعات التي تلي المتطلبات عند مرحلة التصميم النهائي) (النسبة المئوية)	مؤشر الامتثال - الهدف هو 100 في المائة. ولا تقدم الإدارة أي مشروع للموافقة عليه إلا إذا استوفى المتطلبات.
3-3-3	الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	الهدف لهذا المؤشر هو 100 في المائة. ويشير إجراء منفصل قابل للرصد إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مصفوفة الالتزامات. كما تنص استراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل منفصل على الإبلاغ تفصيلاً عن أنشطة هذا التعاون، وسيجري الإبلاغ عنه بعد إنجاز الاستراتيجية في عام 2027. ونتيج التحديثات الأخيرة لنظام إدارة النتائج التشغيلية تتبع أكثر تفصيلاً لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن العمليات السيادية، وليس فقط على مستوى برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسُمِّلَ الاستراتيجية المحدثة فرصة لاستعراض الإبلاغ عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.

10- وفي ضوء تعقيبات الدول الأعضاء، تقترح الإدارة إعادة إدراج مؤشر تكميلي لقياس الكفاءة المؤسسية. وسيجري تحسين هذا المؤشر، الذي كان مستخدماً حتى التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وسيقيس أداء التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فيما يتعلق بالنفقات الإدارية مقارنة بالرصيد غير المصروف للحافظة الجارية ومجموع الأصول. وسيستخدم هذا المؤشر كمقياس أكثر شمولاً للعلاقة بين النفقات التشغيلية وحجم عمليات الصندوق وأدائه المالية. وإذا كان الأعضاء يفضلون، حرصاً على ترشيده العدد الإجمالي لمؤشرات إطار إدارة النتائج، عدم زيادة عدد المؤشرات، فيمكنهم اختيار الإبقاء على المؤشر 3-5-2 الذي استحدث وحذف المؤشر 3-5-1 (نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح) بما في ذلك الأموال التي يديرها الصندوق [I] حيث إن المؤشر الأول يوفر رؤية أكثر شمولاً للكفاءة التشغيلية.

11- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستجابة لتعقيبات الدول الأعضاء وطموحها بشأن المؤشر 3-1-2 - المؤشر وعاءات الجديدة المصممة لتحقيق نتائج تحويلية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - فقد تقرر رفع النسبة من 35 في المائة إلى 40 في المائة. كما يود الصندوق التوضيح أنه بالنسبة للمؤشر 2-2-6 - المساواة بين الجنسين عند الإنجاز - ورغم أن الأهداف الرقمية لم تتغير مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فإن مستوى الطموح أعلى بكثير لأن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيقيم الأداء باستخدام تصنيفات مكتب التقييم المستقل التي تخضع للتحقق المستقل، بدلاً من تصنيفات الإدارة التي كانت تُستخدم في الدورات السابقة. وتُظهر أحدث تصنيفات مكتب التقييم المستقل الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق خط أساس أقل بكثير (حيث بلغت النسبة 65 في المائة لمستوى مرض إلى حد ما أو أفضل، و18 في المائة لمستوى مرض أو أفضل، على التوالي). ورغم هذه الفجوة، قرر الصندوق عمداً الإبقاء على الأهداف المحددة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق عند مستوى 90 في المائة (للتصنيف +4) و60 في المائة (للتصنيف +5)، بدلاً من إعادة معاييرها نزولاً لتتماشى مع خط الأساس المنخفض هذا. وبالتالي، من المرجح أن تكون فجوة الأداء الناتجة عن ذلك أكبر بكثير، مما يجعل أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أكثر تطلبا وطموحا من الناحية العملية.

رابعاً- الرصد والإبلاغ

12- سيستمر الإبلاغ عن التقدم والنتائج في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، الذي لا يزال يشكل الأداة المؤسسية الرئيسية للمساءلة أمام المجلس التنفيذي والدول الأعضاء. وسيكون تقرير الفعالية الإنمائية الصادر في نهاية دورة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أيضاً بمثابة تقرير إنجاز تجديد الموارد وسيشمل الإبلاغ عن التزامات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ولن تقتصر هذه التقارير على توثيق النتائج فحسب، بل ستعزز أيضاً حلقات التعقيبات من خلال الاستناد إلى الأدلة المستمدة من الإشراف وعمليات استعراض الحافظة وتقارير الإنجاز للاسترشاد بها في تصحيح المسار ومعالجة المعوقات أثناء التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، سيحافظ الصندوق على الممارسة المعمول بها المتمثلة في إجراء استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق خلال عملية مشاورات التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق لدعم التقييم والحوار مع الدول الأعضاء وأي تعديلات ضرورية.

13- ويرد أدناه إطار إدارة النتائج الكامل الخاص بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك المؤشرات المشفوعة بأهداف وتعريف ومصادر للبيانات. وسيجري تصنيف جميع المؤشرات المتعلقة بالأفراد بحسب فئة الشباب والجنس، وكذلك بحسب الانتماء إلى الشعوب الأصلية وحالة الإعاقة متى كان ذلك ذا صلة بالتركيز المحدد للمشروع.

إطار إدارة النتائج في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

المستوى الأول – السياق العالمي

الرمز ⁷⁹	المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	آخر حالة
1-1	هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر			
معدل	نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الدولي للفقر البالغ 3 دولارات أمريكية في اليوم	1-1-1	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	9.9 في المائة (2025)
1-1-1				
2-1	هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع			
1-2-1	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي	2-1-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	28 في المائة (2024)
2-2-1	إنفاق الحكومة على الزراعة (مؤشر)	1-أ-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	0.43 (2023)

⁷⁹ يُستخدم الوصفان "جديد" و"معدل" للإشارة إلى الفروقات مقارنة بمؤشرات إطار إدارة النتائج في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وستحذف هاتان التسميتان في النسخة النهائية.

المستوى الثاني – النتائج الإنمائية⁸⁰

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	نتائج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (خط الأساس للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق)	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ⁸¹	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق حسب حساب السيناريو (ملايين الأشخاص)			
1-2	الأثر			متوسط الأثر	ملايين الأشخاص	ألف	ألف	باء	جيم
1-1-2	عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكا اقتصاديا إيجابيا (بالملايين)	2-1 و 3-2	تقييم الأثر	34%	49	101	-75	80	84
2-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم (بالملايين)	2-3-2	تقييم الأثر	35%	39	82	62	67	70
3-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن وصولهم إلى الأسواق (بالملايين)	3-2	تقييم الأثر	34%	40	84	-60	64	68
4-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (بالملايين)	5-1	تقييم الأثر	5%	10	50	15	16	17
5-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن أمنهم الغذائي (بالملايين)	2-1-2	تقييم الأثر	لا ينطبق	لا ينطبق	66	-43	46	48

⁸⁰ سُمِّصَت جميع المؤشرات المستندة إلى الأشخاص بحسب وضع الشباب والجنس، بالإضافة إلى وضع الأشخاص من الشعوب الأصلية وحالة الإعاقة عندما يكون ذا صلة بالتركيز المحدد للمشروع.

⁸¹ كانت أهداف الأثر في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أعلى بكثير لأنها استندت إلى نتائج تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر، التي شملت مشروعا غير نمطي مثل أكثر من 40 في المائة من مجموع عدد الأشخاص الذين جرى الوصول إليهم والبالغ 112 مليون شخص. وفي المقابل، تستند أهداف الأثر المقترحة للتجديد الرابع عشر إلى نتائج تقييم الأثر للتجديد الثاني لموارد الصندوق. وقد خضعت التقديرات للاستعراض من حيث حسابيتها لنسب الوصول غير النمطية للمشروعات، بهدف الحد من أي تحيز تصاعدي محتمل والمساعدة في ضمان أن تكون التقديرات ممثلة على نحو واقعي للأداء المتوقع لحافظة الصندوق في إطار التجديد الرابع عشر لموارده.

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	نتائج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (خط الأساس للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق)	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 8/	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق حسب حساب السيناريو (ملايين الأشخاص)			
1-2	الأثر			متوسط الأثر	ملايين الأشخاص	الفد	ألف	باء	جيم
6-1-2 مُعَدَّل	عدد الأشخاص الذين تحسن حصولهم على الأغذية المغذية (بالملايين)	1-2	تقييم الأثر	1%	0.039	5	3.5	4.2	4.7
7-1-2	عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي تحسن فيها تمكين المرأة (بالملايين)	5.6	تقييم الأثر	لا ينطبق	لا ينطبق	61	48	5251	54
									58

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فعليا (تقارير إنجاز مشروعات الصندوق للفترة 2024-2022)	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فعليا (تقارير إنجاز مشروعات الصندوق للفترة 2021-2023)	هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فعليا (تقارير إنجاز مشروعات الصندوق)	الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
2-2	تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز						

جديد 1-2-2	الملاءمة (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	91	91	جديد	95 [جديد]
جديد 2-2-2	الفعالية (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	83	74	جديد	80 [جديد]
3-2-2	الكفاءة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	73	58	80	80
4-2-2	استدامة الفوائد (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	79	63	85	85
5-2-2	توسيع النطاق (التعريف المنقح) (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	86	74	80	80
6-2-2	المساواة بين الجنسين (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	5	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	81	65	90 (تصنيف 4 أو أعلى)	90
	المساواة بين الجنسين (تصنيف 5 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	5	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	40	18	60 (تصنيف 5 أو أعلى)	60
7-2-2	إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	13 و 15	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	90 (إدارة البيئة والموارد الطبيعية) 87 (التكيف مع تغير المناخ)	84	90	90
8-2-2	أداء الحكومة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	86	77	80	80

90	90	83	96	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	لا ينطبق	أداء الصندوق (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	9-2-2
90 [جديد]	جديد	82	88	تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	لا ينطبق	الابتكار (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	جديد 10-2-2

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2024)	هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
3-2	النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات						
1-3-2	نطاق الوصول	عدد الأشخاص الذين جرى الوصول إليهم من خلال الأنشطة المدعومة من المشروع (بالملايين)	1.4	مؤشرات أساسية	92	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف
2-3-2	الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج	عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج (بالملايين)	2.3	مؤشرات أساسية	2.3	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف
3-3-2		هكتارات الأراضي الزراعية ذات البنية التحتية المحسنة للمياه	2.3	مؤشرات أساسية	220 000	قيد التتبع	قيد التتبع
4-3-2	الوصول إلى الموارد الطبيعية	الأشخاص الذين يحصلون على وصول أكثر أماناً إلى الأراضي	1.4	مؤشرات أساسية	25 300	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف
5-3-2	الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة	الأشخاص الذين يحصلون على خدمات مالية (الادخار، والائتمان، والتأمين، والتحويلات المالية، وغيرها) (بالملايين)	2.3	مؤشرات أساسية	19.5	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2024)	هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
3-2	النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات						
6-3-2	منظمات المنتجين الزراعيين	المنتجون الريفيون الذين يحصلون على دعم وهم أعضاء في منظمات المنتجين الريفيين (بالملايين)	2.3	مؤشرات أساسية	2.0	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف
7-3-2	البنية التحتية الريفية والوصول إلى الأسواق	الطرق التي أنشئت أو أعيد تأهيلها أو طوّرت (بالكيلومترات)	9.1	مؤشرات أساسية	7 300	قيد التتبع	قيد التتبع
جديد 8-3-2		مرافق الأسواق والتجهيز والتخزين المبنية أو المعاد تأهيلها (العدد)	2.3	مؤشرات أساسية	لا ينطبق	لا ينطبق	قيد التتبع
معدل 9-3-2	المشروعات وفرص العمل الريفية المتنوعة	الأشخاص الذين تلقوا الدعم لتحسين فرص عملهم (بالملايين)	4.4	مؤشرات أساسية	3.1	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف
جديد 10-3-2		المشروعات الريفية التي تحصل على الخدمات	8.2	مؤشرات أساسية	لا ينطبق	لا ينطبق	قيد التتبع
11-3-2		الأشخاص الذين حصلوا على فرص عمل جديدة	8.5	مؤشرات أساسية	389 800	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف
معدل 12-3-2	الاستدامة البيئية وتغير المناخ	الأسر المعيشية التي اعتمدت تكنولوجيات وممارسات مستدامة بينيا، ومراعية للتنوع البيولوجي وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية (بالملايين)	13.1	مؤشرات أساسية	1.118	قيد التتبع	قيد التتبع

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2024)	هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
3-2	النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات						
معدل 13-3-2		الأراضي التي أخضعت للإدارة المستدامة للموارد والقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية (ملايين الهكتارات)	2.4	مؤشرات أساسية	1.9	قيد التتبع	قيد التتبع
14-3-2			13.1	مؤشرات أساسية	133.7	قيد التتبع	قيد التتبع
15-3-2	التغذية	الأشخاص المدعومون لتحسين تغذيتهم (بالملايين)	2.1	مؤشرات أساسية	3.3	قيد التتبع	قيد التتبع + مصنف
16-3-2		نسبة النساء اللواتي يبلغن عن تحقيق الحد الأدنى لتنوع النمط الغذائي	2.1	مؤشرات أساسية	52%	قيد التتبع	قيد التتبع

المستوى الثالث – أداء العمليات وأداء المنظمة وأداء تعبئة الموارد

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس للتجديد الثاني عشر فعلياً	هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
1-3	التصميم من أجل الأثر				
1-1-3	التمويل المناخي: برنامج القروض والمنح الذي يركز على المناخ (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي المستند إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن تتبع التمويل المناخي	49	45	45
جديد 2-1-3	المشروعات الجديدة المصممة لتحقيق نتائج تحويلية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	51	35	3540
جديد 3-1-3	المشروعات الجديدة المصممة على أنها مراعية للشباب (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	70	60	60
جديد 4-1-3	المشروعات الجديدة المصممة على أنها مراعية للتغذية (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	60	60	60
جديد 5-1-3	المشروعات الجديدة المصممة لتدرج الشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية (العدد)	التحقق المؤسسي	14	10	10
جديد 6-1-3	المشروعات الجديدة المصممة لتدرج الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية (العدد)	التحقق المؤسسي	7	5	5
2-3	الإدارة الاستباقية للحافظة				
1-2-3	نسبة الصرف (النسبة المئوية)	نظام Oracle FLEXCUBE	18.8	16	16
2-2-3	التقدم العام للتنفيذ (درجة التصنيف 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	تصنيفات الإشراف في نظام إدارة النتائج التشغيلية	72	80	80
3-2-3	مؤشر الاستباقية (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	89	80	80
4-2-3	جودة انخراط المجموعة المستهدفة من المشروع وتقييماتها (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	تصنيفات الإشراف في نظام إدارة النتائج التشغيلية	97	85	90 [زيادة]
3-3	أداء البرامج القطرية				
1-3-3	فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (درجة التصنيف مُرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	88	80	90 [زيادة]

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس للتجديد الثاني عشر فعلياً	هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
		استقصاء أصحاب المصلحة	91	90	90
2-3-3	المشاركة في السياسات على المستوى القطري (درجة التصنيف مُرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	84	80	90 [زيادة]
		استقصاء أصحاب المصلحة	83	90	90
4-3	تجميع التمويل وتعبئته				
1-4-3	نسبة التمويل المشترك (العمليات السيادية)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	2.34:1	1.7:1	2:1 [زيادة]
	نسبة التمويل المشترك (المحلي)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	1.42:1	0.8:1	1:1 [زيادة]
	نسبة التمويل المشترك (الدولي)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	0.92:1	0.9:1	1:1 [زيادة]
جديد	التمويل المشترك من القطاع الخاص للعمليات السيادية	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	جديد	جديد	قيد التتبع
محل 2-4-3	المتبعة الديون الخاصة للعمليات غير السيادية في الصندوق (بالدولار الأمريكي)	قواعد البيانات المؤسسية	لا ينطبق	لا ينطبق	قيد التتبع
	تعبئة للمعاملات الديون المباشرة (بالدولار الأمريكي)	قواعد البيانات المؤسسية	لا ينطبق	لا ينطبق	قيد التتبع
	تعبئة للمعاملات الديون غير المباشرة (بالدولار الأمريكي)	قواعد البيانات المؤسسية	لا ينطبق	لا ينطبق	قيد التتبع
5-3	الكفاءة المؤسسية				
1-5-3	نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق)	قواعد البيانات المؤسسية	12.4	12.5	12.5
2-5-3	نسبة النفقات الإدارية إلى الرصيد غير المصروف للحفاظ الجارية ومجموع الأصول	قواعد البيانات المؤسسية	1.28	لا ينطبق	1.5
23-5-3	النساء في وظائف الفئة الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها (النسبة المئوية)	قواعد البيانات المؤسسية	48.3	=>45	=>45
34-5-3	مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق (النسبة المئوية)	الاستقصاء العالمي للموظفين	74	80	80
جديد 45-5-3	شمولية بيانات الصندوق التي تُنشر امتثالاً للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة (النسبة المئوية)	لوحة متابعة المبادرة الدولية للشفافية في المعونة - موجز الشمولية	86	لا ينطبق	قيد التتبع

التعاريف ومصادر البيانات لمؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

المستوى الأول - الأهداف العالمية والسياق العالمي

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
1-1	هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر			
1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الدولي للفقر البالغ 3 دولارات أمريكية في اليوم	1-1-1	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	مؤشر هدف التنمية المستدامة 1-1-1 - يُعرّف المؤشر بأنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من 3 دولارات أمريكية في اليوم بالأسعار الدولية لعام 2021. ويبلغ خط الفقر الدولي حالياً بمبلغ 3 دولارات أمريكية في اليوم بحسب الأسعار الدولية في عام 2021.
2-1	هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع			
1-2-1	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي	2-1-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-2 - معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.
2-2-1	إنفاق الحكومة على الزراعة (مؤشر)	2-أ-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-أ-2 - يجري تعريف المؤشر على أنه نسبة الزراعة من النفقات الحكومية مقسومة على نسبة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي، حيث تشير الزراعة إلى قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك وصيد الحيوانات. وهذا المقياس لا يتأثر بأسعار العملات، ويجري حسابه على أساس هاتين النسبتين.

المستوى الثاني - النتائج الإنمائية

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
1-2	الأثر			
1-1-2	عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكاً اقتصادياً إيجابياً (بالملايين)	3-2 و 1-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد السكان الريفيين الذين شهدوا تغييرات في وضعهم الاقتصادي (10 في المائة أو أكثر)، بما في ذلك الدخل والاستهلاك والثروة. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2031.
2-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم (بالملايين)	3-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين حققوا زيادات كبيرة (20 في المائة أو أكثر) في إنتاج المنتجات الزراعية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2031.
3-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن وصولهم إلى الأسواق (بالملايين)	3-2	تقييم الأثر	تقييم الأثر التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على قيمة أكبر من بيع منتجاتهم (20 في المائة أو أكثر) في الأسواق الزراعية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2031.
4-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (بالملايين)	5-1	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (20 في المائة أو أكثر). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2031.

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

5-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن أمنهم الغذائي (بالملايين)	2-1-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تحسن أمنهم الغذائي (انخفاض بنسبة 10 في المائة أو أكثر في مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2031.
6-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن حصولهم على الأغذية (بالملايين)	1-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تحسن حصولهم على الأغذية المغذية (10 في المائة أو أكثر). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2031.
7-1-2	عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي تحسن فيها تمكين المرأة (بالملايين)	6-5	تقييم الأثر	عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية تحسنت فيها مشاركة المرأة الاقتصادية، وفقا لمقياس اتخاذ القرار بشأن مصادر الدخل (10 في المائة أو أكثر). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2031.
2-2 تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز				
1-2-2	الملاءمة (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المنوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المنوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من حيث الملاءمة، والملاءمة تشير إلى مدى (1) اتساق أهداف التدخل مع متطلبات المشاركين والاحتياجات القطرية والأولويات المؤسسية وسياسات الشركاء والجهات المانحة؛ (2) اتساق التدخلات لـ واستراتيجيات الاستهداف المعتمدة مع الأهداف؛ (3) -إعادة) تكيف التدخل لمعالجة التغييرات في السياق.
2-2-2	الفعالية (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المنوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المنوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من حيث الفعالية. التدخل لأهدافه ونتائجه، أو مدى توقع أن يحققها، في وقت التقييم، بما في ذلك أي نتائج متباينة بين المجموعات.
3-2-2	الكفاءة (تصنيف 4 وما فوق) (النسبة المنوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المنوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في الكفاءة. ويُعرّف هذا المؤشر بأنه مدى تحقيق التدخل، أو احتمال تحقيقه نتائج بطريقة اقتصادية وفي الوقت المحدد. ويُقصد بعبارة "اقتصادية" تحويل المدخلات (مثل الأموال، والخبرات، والموارد الطبيعية والوقت) إلى نواتج وحصائل وأثار بأكثر الطرق الممكنة فعالية من حيث التكلفة، مقارنة بالبدائل المجدية في السياق. وقد يشمل ذلك تقييم كفاءة العمليات (مدى إتقان إدارة التدخل).
4-2-2	استدامة الفوائد (تصنيف 4 وما فوق) (النسبة المنوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المنوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من حيث استدامة الفوائد، ويُعرّف هذا المؤشر بأنه مدى استمرارية صافي فوائد التدخل وتوسيع نطاقه (أو احتمال استمراريته وتوسيع نطاقه) من جانب السلطات الحكومية، والمنظمات المانحة، والقطاع الخاص والوكالات الأخرى. وهذا يستلزم فحص القدرات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للنظم اللازمة من أجل تحقيق استدامة صافي الفوائد بمرور الوقت. ويشتمل على تحليلات القدرة على الصمود، والمخاطر والمفاضلات المحتملة.
5-2-2	توسيع النطاق (تصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المنوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المنوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في توسيع النطاق. ويحدث توسيع النطاق في الحالات التالية: (1) يعتمد الشركاء الثانويون والمتعدو الأطراف (القطاع الخاص، المجتمعات المحلية) الحل الذي اختبره الصندوق وينشرونه؛ (2) يستثمر أصحاب المصلحة الآخرون موارد لتوسيع نطاق الحل؛ (3) تطبق الحكومة إطار سياسات لتعميم الحل الذي اختبره الصندوق (من الممارسة إلى السياسة). ولا يقتصر توسيع النطاق على الابتكارات.

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

6-2-2	المساواة بين الجنسين (تصنيف 4 وما فوق/تصنيف 5 وما فوق) (النسبة المئوية)	5	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات – 4 وما فوق	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويُعرّف هذا المؤشر بأنه مدى مساهمة تدخلات الصندوق في تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حيث حصولها على الأصول والموارد والخدمات وملكيّتها لها؛ والمشاركة في صنع القرار؛ وإرساء التوازن في عبء العمل والأثر على دخل المرأة وتغذيتها وسبل عيشها؛ وتعزيز التغييرات المستدامة والشاملة والواسعة النطاق في الأعراف والمواقف والسلوكيات والمعتقدات الاجتماعية التي تشكل أساس عدم المساواة بين الجنسين.
			تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات – 5 وما فوق	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (5) أو أفضل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
7-2-2	إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ (النسبة المئوية)	13 و 15	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات -لإدلة البيئة-والموارد الطبيعية	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. ويُعرّف هذا المؤشر بأنه مدى مساهمة المشروع في تعزيز الاستدامة البيئية للزراعة الصغيرة النطاق وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ.
8-2-2	أداء الحكومة (تصنيف 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في أداء المقترض. ويُعرّف أداء المقترض بأنه مدى دعم الحكومة (بما في ذلك السلطات المركزية والمحلية والوكالات المنفذة) للتصميم والتنفيذ وتحقيق النتائج، والبيئة المؤاتية للسياسات، وأثر التدخل واستدامته. هذا بالإضافة إلى مدى كفاية ملكية المقترض، بما في ذلك الحكومة والوكالة المنفذة، للمشروع وتحمله المسؤولية خلال جميع مراحل المشروع، من حيث ضمان جودة التحضير والتنفيذ، والامتثال للمواثيق والاتفاقيات، ودعم بيئة مؤاتية للسياسات وإرساء أساس الاستدامة، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في المشروع.
9-2-2	أداء الصندوق (تصنيف 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل في أداء الصندوق. ويُعرّف أداء الصندوق بأنه مدى دعم الصندوق للتصميم والتنفيذ وتحقيق النتائج.
10-2-2	الابتكار (تصنيف 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات مكتب التقييم المستقل لعمليات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل في الابتكار. ويُعرّف ذلك بأنه مدى مساهمة التدخلات في إيجاد حلول (ممارسة، أو نهج/أسلوب، أو عملية، أو منتج، أو قاعدة) جديدة، فيما يتعلق بالسباق المحدد، والإطار الزمني، وأصحاب المصلحة (المستخدمون المستهدفون للحل)، بغرض تحسين الأداء و/أو التصدي للتحديات المتعلقة بالحد من الفقر في المناطق الريفية.

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

		التثبت من تقارير إنجاز المشروعات	
--	--	----------------------------------	--

الرمز	المجال المواضيعي	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
3-2	الحصائل والناتج والحاصل على مستوى المشروعات				
1-3-2	نطاق الوصول	عدد الأشخاص الذين جرى الوصول إليهم من خلال الأنشطة المدعومة من المشروع	4-1	مؤشرات رئيسية	إجمالي عدد الأفراد في الأسر المعيشية التي تدعمها مشروعات ممولة من الصندوق. والقيمة المبلغ عنها هي القيمة التراكمية للحافطة الجارية والحافطة التي أنجزت أخيرا للفترة المشمولة بالتقرير. وحتى التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، لم تُدرج إلا العمليات السيادية. وابتداء من التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيبدأ الصندوق في إدراج الأفراد الذين جرى الوصول إليهم من خلال العمليات غير السيادية.
2-3-2	الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج	عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج	3-2	مؤشرات رئيسية	عدد الأشخاص الذين جرى تدريبهم مرة واحدة على الأقل على ممارسات وتكنولوجيات الإنتاج المحسنة أو المبتكرة. ويمكن أن تتعلق مواضيع التدريب بالمحاصيل، أو الثروة الحيوانية أو الإنتاج السمكي. القيمة التراكمية للحافطة الجارية والحافطة التي أنجزت أخيرا للفترة المشمولة بالتقرير.
3-3-2	الانتاج	هكتارات الأراضي الزراعية ذات البنية التحتية المحسنة للمياه	3-2	مؤشرات رئيسية	يُقاس عدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تستفيد من البنية التحتية للمياه التي جرى بناؤها/إعادة تأهيلها إمكانيّة الري التي أنشئت، أو المنطقة التي يمكن ريها سنويا بواسطة كمية المياه التي أتاحت من خلال جميع الأعمال المترابطة والمنجزة وصولاً إلى نهاية المجاري المائية أو آخر نقطة في نظام توصيل المياه. وتشمل البنية التحتية المرتبطة بالمياه السدود والخنادق، والبنية التحتية للري والصرف، والبنية التحتية لجمع مياه الأمطار (على مستوى الحقول)، والأبار ونقاط المياه الأخرى وما إلى ذلك، التي أنشئت أو أعيد تأهيلها بدعم من المشروع. القيمة التراكمية للحافطة الجارية والحافطة التي أنجزت أخيرا للفترة المشمولة بالتقرير.
4-3-2	الوصول إلى الموارد الطبيعية	الأشخاص الذين يحصلون على وصول أكثر أماناً إلى الأراضي	4-1	مؤشرات رئيسية	عدد الأشخاص الذين يحصلون على الدعم في جيزة الملكية الرسمية أو حقوق الاستخدام الرسمية فيما يتعلق بالأراضي (الغابات، الأراضي الزراعية، المراعي)، أو المياه (للثروة الحيوانية، والمحاصيل، والاستخدام المحلي والشرب) أو الأجسام المائية (لمصايد الأسماك الطبيعية أو تربية الأسماك) على النحو المعترف به أو المدرج في الخرائط المساحية، أو قواعد البيانات عن الأراضي، أو نظم المعلومات الأخرى عن الأراضي والتي يمكن للجمهور الاطلاع عليها. القيمة التراكمية للحافطة الجارية والحافطة التي أنجزت أخيرا للفترة المشمولة بالتقرير.
5-3-2	الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة	الأشخاص الذين يحصلون على خدمات مالية (الادخار، والائتمان، والتأمين، والتحويلات المالية، وغيرها)	3-2	مؤشرات رئيسية	عدد الأفراد الذين حصلوا، أقله لمرة واحدة، على منتج مالي أو خدمة مالية يعززها أو يدعمها بوجه خاص المشروع والجهة الشريكة المقدمة للخدمة المالية (القيمة التراكمية للحافطة الجارية والحافطة التي أنجزت أخيرا للفترة المشمولة بالتقرير). وتشمل هذه الخدمات القروض والقروض البالغة الصغر، وصناديق الادخار، والتأمين البالغ الصغر/التأمين، والتحويلات المالية، والعضوية في منظمة مالية مجتمعية (مثل مجموعة المدخرات والقروض).

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

6-3-2	منظمات المنتجين الزراعيين	المنتجون الريفيون الذين يحصلون على دعم وهم أعضاء في منظمات المنتجين الريفيين	3-2	مؤشرات رئيسية	المنتجون الريفيون المنتمون إلى منظمة للمنتجين الريفيين تحصل على الدعم من المشروع، سواء كانت مسجلة رسمياً أم لا، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير).
7-3-2	البنية التحتية الريفية والوصول إلى الأسواق	الطرق جرى إنشاؤها، أو إصلاحها، أو تطويرها	1-9	مؤشرات رئيسية	إجمالي الطول، بالكيلومترات، للطرق التي جرى إنشاؤها أو إعادة تأهيلها أو تحديثها بالكامل (على سبيل المثال، من طريق فرعي إلى طريق أسفلتي) (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير). ويشمل ذلك جميع أنواع الطرق، مثل الطرق الفرعية، والطرق المرصوفة، والطرق الرئيسية، والطرق الثانوية، والطرق الفرعية الصغيرة.
8-3-2			3-2	مؤشرات رئيسية	مرافق الأسواق والتجهيز والتخزين التي جرى إنشاؤها بالكامل أو إعادة تأهيلها. القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير. ومرافق الأسواق هي الهياكل المستخدمة لبيع المنتجات، مثل الأسواق وهياكل المظلات. ومرافق التجهيز تشمل المعدات والآلات المستخدمة لتجهيز المنتجات الزراعية (مثل المطاحن، وآلات التقشير، وآلات فصل الحبوب، وآلات الاستخلاص، ومرافق تجهيز الحليب) حيث تُضاف قيمة. وتشمل مرافق التخزين الهياكل المستخدمة لتخزين أو حفظ المنتجات في الأجلين المتوسط والطويل. وقد تكون هذه المرافق هياكل تخزين في المزرعة مثل الحاويات والصوامع الصغيرة، أو مرافق قروية/مجتمعية مثل المستودعات ومخازن الحبوب والصوامع الكبيرة.

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

الرمز	المجال المواضيعي	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
9-3-2	المشروعات وفرص العمل الريفية المتنوعة	الأشخاص الذين تلقوا الدعم لتحسين فرص عملهم	4-4	مؤشرات رئيسية	الأشخاص الذين تلقوا دعماً لتحسين فرص عملهم أو فرص العمل الحر، بما في ذلك التدريب وتنمية المهارات. ويستثنى من ذلك الممارسات المتعلقة بالإنتاج، ولكنه يشمل أنشطة أخرى مدرة للدخل مثل مناولة ما بعد الإنتاج، والتجهيز، والتسويق، وغيرها من الأنشطة خارج المزرعة/غير الزراعية، والتدريب المهني وتنمية المهارات؛ والتدريب على إدارة الأعمال، والتدريب على المهارات الرقمية؛ والتدريب المهني؛ وتيسير سوق العمالة؛ ودعم الأصول الإنتاجية والمدخلات لتوليد العمالة (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير).
10-3-2	المشروعات الريفية التي تحصل على الخدمات	المشروعات الريفية التي تحصل على الخدمات	2-8	مؤشرات رئيسية	المؤسسات الريفية التي تلقت الخدمات المالية و/أو غير المالية التي تدعمها المشروعات خلال الفترة قيد النظر (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير). ويمكن النظر في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وتشتمل الخدمات غير المالية على الخدمات التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات، ووصولها إلى الأسواق، وقدرتها على المنافسة. وتشتمل هذه الخدمات على التدريب على أنشطة توليد الدخل وإضافة القيمة، أو الإدارة التنظيمية، والاستشارات والمشورة التقنية، وتخطيط الأعمال، والتسويق وبحوث السوق، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتيسير الروابط مع التجار، ومراقبة جودة المنتجات وإصدار الشهادات. وقد تشتمل الخدمات المالية على الخدمات المصرفية اليومية (حسابات الأعمال، واليات الدفع)، والتأمين، والتمويل بما في ذلك الديون قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل لرأس المال العامل، والاستثمار، وحصول المساهمين؛ وأشكال التمويل الأخرى التي تدعمها المشروعات.
11-3-2	الأشخاص الذين حصلوا على فرص عمل جديدة	الأشخاص الذين حصلوا على فرص عمل جديدة	5-8	المؤشرات الرئيسية - الحصائل	استحداث فرص عمل جديدة بدوام كامل أو موسمية متكررة داخل المزارع وخارجها نتيجة أنشطة المشروعات منذ استهلالها، وذلك كأفراد مستقلين (يعملون لحسابهم الخاص) أو كموظفين في مؤسسات بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير). وتُدرج أيضاً فرص العمل المستحدثة في منظمات المزارعين التي حصلت على الدعم من المشروعات، ولكن تُستبعد فرص العمل المؤقتة المستحدثة لفترة محدودة (إنشاء الطرق على سبيل المثال).
12-3-2	الاستدامة البيئية وتغير المناخ	والأراضي التي أخضعت للإدارة المستدامة للموارد والقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية	4-2	مؤشرات رئيسية	عدد هكتارات الأراضي حيث نُفذت أنشطة لحماية ولاستعادة أو لتعزيز الوظائف الإنتاجية والحماية للأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية الطبيعية بما في ذلك التنوع البيولوجي و/أو وقف عمليات التدهور بهدف بناء القدرة على الصمود في وجه مكامن الضعف المناخية المحددة (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير).
13-3-2	الأسر المعيشية التي اعتمدت تكنولوجيا وممارسات مستدامة بيئياً، ومراعية للتنوع البيولوجي وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية	الأسر المعيشية التي اعتمدت تكنولوجيا وممارسات مستدامة بيئياً، ومراعية للتنوع البيولوجي وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية	1-13	المؤشرات الرئيسية - الحصائل	الأسر المعيشية التي تبلغ بما يلي: (أ) أنها راضية تماماً عن المدخلات أو الممارسات أو التقنيات التي يجري تعزيزها؛ (ب) أنها تستخدم الآن تلك المدخلات والممارسات والتكنولوجيات بدلا من المدخلات والممارسات والتكنولوجيات السابقة (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير).

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

14-3-2	انبعاثات غازات الدفيئة (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) المتجنبة و/أو المحتجزة (ملايين الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 عاما)	1-13	المؤشرات الرئيسية - الحصائل	يُقاس هذا المؤشر من حيث مجموع انبعاثات غازات الدفيئة التي جرى تجنبها و/أو احتجازها (والمعبر عنها بأطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون) على مدى أفق زمني من 20 عاما (مكافئ ثاني أكسيد الكربون/20 عاما). ويشمل هذا الأفق الزمني الممتد لفترة 20 سنة كلاً من مرحلة تنفيذ المشروع (التي تتراوح في العادة بين 6 و8 سنوات)، والتي تنفذ خلالها أنشطة المشروع، ومرحلة الرسمة (التي تتراوح في العادة بين 12 و14 سنة، وتعُد تبعاً لمدة المشروع لإعطاء توقعات زمنية تغطي 20 سنة)، والتي يستمر خلالها أثر أنشطة المشروع في الظهور، على سبيل المثال من حيث محتوى الكربون في التربة أو الكتلة الأحيائية.
15-3-2	التغذية	1-2	مؤشرات رئيسية	يشير هذا المؤشر إلى عدد الأشخاص الذين شاركوا على نحو مباشر في الأنشطة المدعومة من المشروع والمصممة للمساعدة على تحسين التغذية (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أنجزت أخيراً للفترة المشمولة بالتقرير). وتُصمّم الأنشطة المراجعة للتغذية خصيصاً لمعالجة مشاكل التغذية السبائية. واستناداً إلى نوع نشاط التغذية، قد تستهدف هذه الأنشطة، مثل تربية الدواجن في باحات المنازل الخلفية أو حدائق الخضروات، أعضاء الأسر المعيشية وليس الأفراد.
16-3-2	النسبة المئوية للنساء اللاتي يُبلغن عن الحد الأدنى للتنوع الغذائي	1-2	مؤشرات رئيسية	يطبق على المشروعات المصنفة على أنها "مراعية للتغذية"، أو المشروعات ذات الأنشطة المحددة لتحسين أو تنوع النمط الغذائي والتغذية للأسر المعيشية المستهدفة، ولا سيما الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة. ويشير إلى متوسط الزيادة في النسبة المئوية للنساء اللاتي شملهن الاستقصاء واللاتي أفدن بأنهن حققن الحد الأدنى من التنوع الغذائي مقارنة بخط أساس المشروعات.

المستوى الثالث - أداء العمليات وأداء المنظمة والأداء المالي

الرمز	المجال المواضيعي	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة
مواءمة تنفيذ البرامج			
1-3	التصميم من أجل الأثر		
1-1-3	التمويل المناخي: برنامج القروض والمنح الذي يركز على المناخ	التحقق المؤسسي المستند إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن تتبع التمويل المناخي	قيمة بالدولار الأمريكي يُبلغ عنها كنسبة مئوية من مجموع الموافقات على التمويل السيادي في الصندوق، وتُحسب على أساس منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المعترف بها دولياً بشأن تتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويُحسب التمويل المناخي أثناء التصميم بالاستناد إلى جداول التكاليف النهائية وتقارير تصميم المشروعات للعمليات الصندوق السيادية الموافق عليها.
2-1-3	المشروعات الجديدة المصممة لتحقيق نتائج تحويلية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	عملية سيادية جديدة تدمج مساراً للمساواة بين الجنسين في نظرية التغيير الخاصة بها، وتتناول القيود الهيكلية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إجراءات مستهدفة. وتشمل هذه العملية على أنشطة تحول علاقات القوة، والموارد المخصصة، والمؤشرات التي تتبع التغييرات في قدرة المرأة على التصرف واتخاذ القرارات والتحكم في دخلها، مع ضمان ألا تقل نسبة مشاركة المرأة فيها عن 40 في المائة.
3-1-3	المشروعات الجديدة المصممة على أنها مراعية للشباب (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	عملية سيادية جديدة تدمج صراحة مساري عمالة الشباب وتمكينهم في نظرية التغيير الخاصة بها، وتتناول حواجز مثل فجوات المهارات، والوصول المحدود إلى التمويل/الأراضي، وضعف الإدماج في السوق. وتشمل هذه العملية تدخلات مصممة خصيصاً وتحدد أهدافاً قابلة للقياس لوظائف الشباب، أو مؤسساتهم، أو أدوارهم القيادية.

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

4-1-3	المشروعات الجديدة المصممة على أنها مراعية للتغذية (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	عملية سيادية جديدة تدمج تحسين حصائل التغذية في نظرية التغيير الخاصة بها، وترتبط التدخلات القطاعية بجودة النمط الغذائي وتنوع الغذاء وممارسات الرعاية. وتشمل هذه العملية إجراءات محددة وتتنوع حصائل مثل التنوع الغذائي أو انخفاض سوء التغذية.
5-1-3	المشروعات الجديدة المصممة لتدرج الشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية (العدد)	التحقق المؤسسي	عملية سيادية جديدة تدمج صراحة حقوق الشعوب الأصلية وأولوياتها في التصميم والتنفيذ، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والنهج الملائمة ثقافياً، وحماية الأراضي والموارد الطبيعية. وتضمن هذه العملية الحوكمة التشاركية مع الشعوب الأصلية، وترصد النتائج من خلال مؤشرات مصنفة تخص بالتحديد الشعوب الأصلية.
6-1-3	المشروعات الجديدة المصممة لتدرج الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية (العدد)	التحقق المؤسسي	عملية سيادية جديدة تدمج بشكل منهجي إمكانية الوصول والشمول في تصميمها، بما في ذلك تحليل الحاجز، وخدمات الدعم المصممة خصيصاً بما في ذلك الآليات محددة للوصول والاستهداف، وإطار للرصد يجمع البيانات المصنفة حسب حالة الإعاقة.
2-3	الإدارة الاستراتيجية للحافظة		
1-2-3	نسبة الصرف (العمليات السيادية)	نظام Oracle FLEXCUBE	مجموع المبالغ المصروفة من تمويل الصندوق خلال فترة الاستعراض من برنامج القروض والمنح السيادي، مقسومة على الرصيد غير المصروف من القروض والمنح المعتمدة والموقعة، ودخولها حيز النفاذ أو بدء سريان إمكانية صرفها في بداية فترة الاستعراض.
2-2-3	التقدم العام للتنفيذ (درجة التصنيف 4 وما فوق)	تصنيفات الإشراف	النسبة المئوية للعمليات السيادية المصنفة 4 أو أعلى في هذا التصنيف الرئيسي للإشراف ودعم التنفيذ، ويُحسب استناداً إلى التقدم المحرز في مزيج من المؤشرات بشأن إدارة المشروع والإدارة المالية والتنفيذ. ويشمل درجات لجودة إدارة المشروع وجودة الإدارة المالية وصرف الأموال والتوريد وما إلى ذلك.
3-2-3	مؤشر الاستباقية	تصنيفات الإشراف	النسبة المئوية للعمليات السيادية الجارية المصنفة على أنها مشروعات ذات مشاكل في تصنيفات الأداء السابقة الموافق عليها والتي جرى تطويرها أو أعيدت هيكلتها أو أنجزت/أغلقت أو ألغيت أو علّقت في أحدث تصنيفات الأداء الموافق عليها.
4-2-3	جودة انخراط المجموعة المستهدفة من المشروع وتعقيباتها (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الإشراف	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في جودة مشاركة المجموعات المستهدفة والتعقيبات منها. وتشمل العناصر موضوع التقييم على مدى تنفيذ الأنشطة المقررة بشأن مشاركة المجموعات المستهدفة وتلقي التعقيبات منها بصورة متسقة وفي الوقت المحدد، بما يشمل تدابير تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة ومشاركة هذه الفئات، و"إكمال حلقة التعقيبات"، ومدى كفاءة عمليات معالجة التظلمات في المشروعات واستجابتها وسهولة وصول المجموعات المستهدفة إليها.
3-3	أداء البرامج القطرية		
1-3-3	فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (تصنيفات مرض إلى حد ما وما فوق)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	المدى الذي حققت به الاستراتيجية القطرية، أو يُتوقع أن تحقق به الأهداف والنتائج المعلنة عند التقييم، بما في ذلك أي نتائج متباينة عبر المجموعات.
		استقصاء أصحاب المصلحة	يشير إلى متوسط النسبة المئوية للإجابات التي تحصل على تصنيف إيجابي (3 + على مقياس من 4 نقاط) عن جميع الأسئلة الخاصة بفعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق في استقصاء أصحاب المصلحة للفترة ذات الصلة.
2-3-3	المشاركة في السياسات على المستوى القطري (تصنيفات مرض إلى حد ما وما فوق)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	مدى مشاركة الصندوق وأصحاب المصلحة على المستوى القطري في دعم الحوار بشأن أولويات السياسات أو في تصميم وتنفيذ وتقييم المؤسسات والسياسات والبرامج الرسمية التي تحدد الفرص الاقتصادية لأعداد كبيرة من السكان الريفيين من أجل الخروج من الفقر، ومدى التقدم الذي أحرزوه في هذا المجال.

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

تجميع التمويل وتعيينه		استقصاء أصحاب المصلحة	يشير إلى متوسط النسبة المئوية للمؤيعة التي تحصل على تصنيف إيجابي (3 + على مقياس من 4 نقاط) عن جميع الأسئلة الخاصة بمشاركة الاستراتيجية القطرية للصندوق في السياسات على المستوى القطري في استقصاء أصحاب المصلحة للفترة ذات الصلة.
4-3	نسبة التمويل المشترك (العمليات السيادية)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	مبلغ التمويل المشترك من المصادر الدولية والمحلية (مساهمات الحكومة والمشاركين) مقسوما على قيمة تمويل العمليات السيادية المقدم من الصندوق خلال فترة معينة مدتها ثلاث سنوات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من التمويل المقدم من الصندوق (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).
1-4-3	نسبة التمويل المشترك (المحلي)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	مبلغ التمويل المشترك من المصادر المحلية مقسوما على مبلغ تمويل العمليات السيادية المقدم من الصندوق عليه خلال فترة معينة مدتها ثلاث سنوات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من التمويل المقدم من الصندوق (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).
	نسبة التمويل المشترك (الدولي)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	مبلغ التمويل المشترك من المصادر الدولية مقسوما على مبلغ تمويل العمليات السيادية المقدم من الصندوق عليه خلال فترة معينة مدتها ثلاث سنوات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من التمويل المقدم من الصندوق (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).
	التمويل المشترك من القطاع الخاص للعمليات السيادية	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	مبلغ التمويل المشترك من القطاع الخاص للعمليات السيادية من مصادر محلية ودولية بالدولار الأمريكي. وسيجري تحديث تعريف الصندوق للتمويل المشترك من القطاع الخاص للعمليات السيادية، ونهج رصد هذا التمويل المشترك، وسيستند الإبلاغ إلى التعريف المحدث. وسيكون الإبلاغ هو المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي خلال فترة السنوات الثلاث السابقة (على أساس متجدد)، استنادا إلى المشروعات المستخدمة لحساب نسبة التمويل المشترك الإجمالية المذكورة أعلاه.
2-4-3	تعينة الدين الخاص للعمليات غير السيادية في الصندوق	قواعد البيانات المؤسسية	يستند تعريف التعينة الخاصة لعمليات الصندوق غير السيادية إلى منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتعينة الاستثمار الخاص. ⁸² وتماشيا مع منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تُصنف المجموعة الفرعية من التعينة التي أدى فيها الصندوق دورا فعالا ومباشرا في جلب التمويل الخاص إلى المعاملة على أنه تعينة للدين.
	تعينة للدين المباشر من القطاع الخاص	قواعد البيانات المؤسسية	تماشيا مع منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تُعرّف تعينة الدين المباشر بأنها تمويل من كيان خاص بشروط تجارية نتيجة لمشاركة الصندوق النشطة والمباشرة التي تؤدي إلى التزام ما. وتشتمل أدلة المشاركة النشطة والمباشرة على خطابات التفويض، أو الرسوم المرتبطة بالالتزام المالي، أو أي أدلة أخرى موثقة أو قابلة للتدقيق على دور الصندوق النشط والمباشر تؤدي إلى التزام من جهات تمويل خاصة أخرى. وسيكون الإبلاغ عن إجمالي المبلغ بالدولار الأمريكي استنادا إلى العمليات غير السيادية الموافق عليها خلال فترة السنوات الثلاث السابقة (على أساس متجدد)، لتحقيق الموازنة مع فترة تجديد موارد الصندوق.
	تعينة للدين غير المباشر من القطاع الخاص	قواعد البيانات المؤسسية	تماشيا مع منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تُعرّف تعينة الدين غير المباشرة بأنها تمويل من كيانات خاصة يقدم فيما يتصل بنشاط محدد يوفر له الصندوق التمويل، وحيث يشارك الصندوق بشكل غير مباشر في تأمين التمويل، ولكنه لا يؤدي دورا نشطا أو مباشرا يُفرضي إلى التزام مالي من جانب الكيان الخاص. وسيكون الإبلاغ عن إجمالي المبلغ بالدولار الأمريكي استنادا إلى العمليات غير السيادية الموافق عليها خلال فترة السنوات الثلاث السابقة (على أساس متجدد)، لتحقيق الموازنة مع فترة تجديد موارد الصندوق. وترد أمثلة محددة على التمييز بين التعينة المباشرة وغير المباشرة في مذكرة منهجية المصارف الإنمائية المتعددة

⁸² منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتعينة الاستثمارات الخاصة. قد يجري تحديث نهج الصندوق من وقت لآخر في حال حدوث تغييرات في منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

الملحق الثاني

IFAD14/2/R.2

الكفاءة المؤسسية		الأطراف ⁸³
5-3	نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق)	قواعد البيانات المؤسسية
1-5-3	نسبة النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى الخاضعة لإدارة الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل)، مقسومة على أموال برنامج القروض والمنح التي يلتزم بها الصندوق، بما يشمل القروض وإلزام منح إطار القدرة على تحمل الديون والمنح الأدوات المالية والمنح الأخرى، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (بمختلف مراحلها) والأموال التكميلية والصناديق الاستثمارية الأخرى التي يديرها الصندوق في الفترة المشمولة بالتقرير. ويشمل برنامج القروض والمنح هذا المؤشر كلا من العمليات السيادية وغير السيادية. ويجب استخدام القيمة الكاملة للقروض أو المنحة (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).	قواعد البيانات المؤسسية
2-5-3	نسبة النفقات الإدارية إلى الرصيد غير المصروف للحفاظ الجارية ومجموع الأصول	قواعد البيانات المؤسسية
23-5-3	النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوق	قواعد البيانات المؤسسية
34-5-3	مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق	الاستقصاء العالمي للموظفين
45-5-3	شمولية نشر الصندوق لمعايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة (بالنسبة المئوية)	المبادرة الدولية للشفافية في المعونة

⁸³ منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتعبئة الاستثمارات الخاصة. قد يجري تحديث نهج الصندوق من وقت لآخر في حال حدوث تغييرات في منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة

ألف- قروض الشركاء الميسرة في التجديد الرابع عشر للموارد – الشروط والأحكام

- (1) **أجل الاستحقاق.** 25 أو 40 سنة لتتناسب مع شروط الصندوق المختلطة والتمهيدية للغاية. وعند الطلب، يجوز للصندوق أن ينظر في آجال استحقاق تتراوح بين 25 و40 سنة.
- (2) **فترة السماح.** 5 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 25 سنة أو 10 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 40 سنة. وعند الطلب، يجوز للصندوق أن ينظر في فترات سماح تتراوح بين 5 و10 سنوات.
- (3) **سداد أصل المبلغ.** سيبدأ سداد أصل المبلغ بعد فترة السماح، بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاك على جدول السداد لتحقيق توافق وثيق مع شروط السداد الخاصة بقروض الصندوق المختلطة والتمهيدية للغاية (سيجري استهلاك أصل مبلغ القرض الذي تبلغ مدته 25 سنة بنسبة قدرها 5 في المائة سنوياً؛ وسيجري استهلاك أصل القرض الذي تبلغ مدته 40 سنة بنسبة قدرها 3.3 في المائة سنوياً).
- (4) **الفائدة.** ستطبق أسعار فائدة ثابتة على قروض الشركاء الميسرة لتتماشى مع شروط الإقراض التيسيرية في الصندوق. وستشمل سعر فائدة أقصى معادلاً لحقوق السحب الخاصة بالكامل بنسبة 1 في المائة. وستجري تغطية الفرق بين سعر الفائدة المطبق على قروض الشركاء الميسرة والحد الأقصى لسعر الفائدة للعملة المحددة (إذا كان سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة) من خلال مدفوعات المنح الإضافية من الدولة العضو أو المؤسسة التي تدعمها الدولة (أو المؤسسات الشريكة لها) للصندوق. ولن يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة ذات أسعار الفائدة المتغيرة لأن معظم قروض الصندوق التيسيرية تقدم بأسعار فائدة ثابتة.
- (5) **الحد الأدنى لسعر الفائدة.** تخضع قروض الشركاء الميسرة لحد أدنى لسعر الفائدة بنسبة 0 في المائة.
- (6) **السداد المبكر.** من أجل ضمان الاستدامة المالية للصندوق، يجوز للصندوق سداد الرصيد المستحق من قروض الشركاء الميسرة، كلياً أو جزئياً، مبكراً بدون غرامة.
- (7) **العملات.** سيقبل الصندوق أساساً قروض الشركاء الميسرة بحقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي واليورو، والتي تقابل تقويم عملات قروض الصندوق. وكإجراء بديل، قد يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة المقومة بالعملات الأخرى التي تتكون منها سلة عملات حقوق السحب الخاصة (الين الياباني والجنه الإسترليني والرنمينبي الصيني) أو أي عملات أخرى، رهناً بقدرة الصندوق المقدرة على مبادلة تلك القروض بالدولار الأمريكي أو اليورو.
- (8) **السحب.** سيجري عادة سحب قروض الشركاء الميسرة على ثلاثة أقساط متساوية كحد أقصى على مدى فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات. وإذا اتفق مع المقرض، يجوز للإدارة أن تأذن بالسحب على شريحة واحدة أو بما يصل إلى خمس دفعات متساوية. وسيكون السحب على شريحة واحدة مطلوباً لقروض الشركاء الميسرة التي يتعين مبادلتها بالدولار الأمريكي أو اليورو.
- (9) **الحد الأدنى للمبلغ.** لن يجري النظر إلا في قروض الشركاء الميسرة التي تبلغ قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي أو أكثر.
- (10) **الإضافية.** يتوقع من الدول الأعضاء أو المؤسسات التي تدعمها الدولة التي تقدم قروض الشركاء الميسرة أن تقدم الحد الأدنى من المساهمات الأساسية التي تعادل 60 في المائة على الأقل من الحد الأدنى من معيار المساهمة في المنح وأن تستهدف إجمالي المساهمة المكافئة في المنح - يشمل المساهمة الأساسية وعنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة (نظراً لأن عنصر المنح قد تقدمه الدولة العضو أو مؤسسة تدعمها الدولة

أو مؤسسة شريكة) – يعادل حدها الأدنى من معيار المساهمة في المنح. وسيكون الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح مساوياً لنسبة 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية إما بالعملة التي قدمت بها المساهمة أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في الفترتين السابقتين لتجديد الموارد (بالنسبة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيكون متوسط مساهمات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق). ويرد مثال على ذلك في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1

مثال على الحد الأدنى للمساهمة الأساسية والحد الأدنى للمساهمة الإجمالية في التجديد الرابع عشر للموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد X	
التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	المساهمة الأساسية (باستثناء مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون)
10	المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة
التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	المساهمة الأساسية (باستثناء مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون)
20	المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة
25	الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح
التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق	الحد الأدنى للمساهمة الأساسية (60 في المائة من الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح)
15	عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة
10	إجمالي المساهمة المكافئة للمنحة = المساهمة الأساسية + عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة = 100 في المائة من الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح
25	

(11) **الفعالية.** يفضل الدخول في اتفاقية قروض الشركاء الميسرة بين الصندوق ومقدم قروض الشركاء الميسرة في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من فترة السنة أشهر التي تلي اعتماد قرار التجديد الرابع عشر للموارد، ولكن، على كل حال، ليس قبل أن تودع الدولة العضو المعنية وثيقة مساهمة بمبلغ مساهمتها الأساسية المطلوبة بموجب أحكام الفقرة الفرعية (10) أعلاه. وفي الحالات التي يعتزم فيها مقدم قروض الشركاء الميسرة (أو المؤسسة الشريكة له) تقديم منحة إضافية لخفض سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة، سيطلب الصندوق سداد المنحة الإضافية كشرط مسبق لقبول مدفوعات القرض من مقدم قروض الشركاء الميسرة. والغرض من ذلك هو حماية الصندوق من سداد تكاليف اقتراض مرتفعة على قروض الشركاء الميسرة دون استلام مدفوعات المنحة ذات الصلة التي تضمن التيسيرية المطلوبة.

(12) **التخصيص أو القيود على استخدام الأموال.** بما أن الغرض الأساسي من قروض الشركاء الميسرة هو تمويل الإقراض ضمن برنامج القروض والمنح الشامل في الصندوق، فإنه لا يجوز للمقرض، من حيث المبدأ، أن يقيد استخدام الأموال التي يجري إقراضها للصندوق (على سبيل المثال من حيث المجموع المستهدفة أو الغرض أو الموضوع أو المنطقة الجغرافية). وفي حالات محدودة، يمكن النظر في أداة مواضيعية محددة بدون تخصيص لمجموعة فرعية من الأصول، إذا كان الموضوع المقترح يتماشى مع الرسالة الأساسية للصندوق وله روابط قوية بحافظة قروض الصندوق بأكملها. ويمكن النظر في قروض الشركاء الميسرة الخاصة بالمناخ نظراً لإدماج تمويل المناخ بشكل كبير ضمن برنامج القروض والمنح في الصندوق وتركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز مجموعة أدوات الصندوق لتعبئة التمويل المناخي لصغار المزارعين. وسيجري تخصيص موارد قروض الشركاء الميسرة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للدول الأعضاء التي تقترض بشروط مماثلة أو أعلى من تلك المطبقة على قروض الشركاء الميسرة، حسب الاقتضاء، وبالتالي تغطي المجموعة الكاملة من منتجات الإقراض التي يقدمها الصندوق. وبما أن قروض الشركاء الميسرة تشكل جزءاً من الموارد الأساسية للصندوق، لا يتوقع أن يكون هناك إبلاغاً

مخصصا عن توزيع الموارد (البلدان أو حجم الموارد) أو استخدامها أو النتائج المحققة من خلالها بالنسبة لهذا النوع من المساهمة.

(13) **عنصر المنحة.** يمثل عنصر المنحة القيمة الحالية للمنفعة المالية التي تعود للصندوق من الحصول على قروض الشركاء الميسرة مقابل القرض المتعاقد عليه بشروط السوق. وبالتالي، فهو الجزء من القرض الذي يعتبر منحة لأغراض حقوق التصويت لتحفيز الأعضاء على تقديم مثل هذه القروض إلى الصندوق. وفي حالة سداد منحة إضافية، سيجري دمج هذا المبلغ في عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة.

(14) **حقوق التصويت.** يمنح عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة الدولة العضو حقوق تصويت بموجب نفس الصيغة التي تنطبق على مساهمات تجديد الموارد على النحو المنصوص عليه في البند 3(أ)(2) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق. كما أن قروض الشركاء الميسرة الصادرة عن مؤسسة تدعمها الدولة ستمنح الدولة العضو المعنية التي تمتلك أو تسيطر على هذه الوكالة الحق في الحصول على حقوق التصويت لعنصر المنحة في القروض الميسرة.

(15) **الحوكمة.** ستخضع قروض الشركاء الميسرة لنفس عملية الترخيص المتبعة لترتيبات الاقتراض الأخرى بموجب إطار الاقتراض المتكامل المنقح.

باء- أسعار الخصم وعنصر المنح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

1- تستند جميع معلمات قروض الشركاء الميسرة، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار الفائدة المكافئة ماليا بين العملات المختلفة، وعناصر المنح الإرشادية، إلى البيانات المتاحة في 30 سبتمبر/أيلول 2026.⁸⁴ ويجري اشتقاق عناصر المنح لقروض الشركاء الميسرة الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق باستخدام أسعار الخصم الخاصة بالتجديد الرابع عشر للموارد. وتحسب أسعار الخصم على أساس مؤشر بديل لتكلفة التمويل الخاصة بالصندوق. ومع تساوي كل الأمور الأخرى، كلما ارتفع سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة، كلما انخفض عنصر التيسيرية والمنحة. ويبين الجدول 2 أدناه أسعار الخصم المطبق على قروض الشركاء الميسرة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

الجدول 2

أسعار الخصم للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

(بالنسبة المئوية)

العملة	قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة	قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة
وحدات حقوق السحب الخاصة	5.14	5.43
الدولار الأمريكي	5.86	6.16
اليين الياباني	3.96	4.35
الجنيه الأسترليني	5.94	6.24
اليورو	4.25	4.46
الرينمينبي الصيني	5.00	5.40

2- ويبلغ الحد الأقصى لسعر الفائدة على أي قرض من قروض الشركاء الميسرة يمكن أن يقبله الصندوق 1 في المائة من حيث حقوق السحب الخاصة. ويبين الجدول 3 الحد الأقصى لأسعار الفائدة المكافئة لعملات سلة حقوق السحب الخاصة الأخرى. ويعتمد الحد الأقصى لسعر الفائدة على الأصول التي سيجري تمويلها بقروض الشركاء الميسرة، والحاجة إلى احترام شرط عدم دعم الاقتراض. ويتعين تغطية الفرق بين سعر الفائدة الفعلي على قروض الشركاء

⁸⁴ سيجري تقديم أسعار الخصم وأسعار الفائدة الفعلية التي ستطبق أثناء الدورة الثانية الخاصة بمشاورات تجديد الموارد في أكتوبر/تشرين الأول 2026.

الميسرة والحد الأقصى لسعر الفائدة على العملة (إذا كان الأول أعلى من الحد الأقصى) من خلال منحة إضافية توفرها مقدما الدولة العضو إلى الصندوق.

الجدول 3

الحد الأقصى لسعر الفائدة لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
(بالنسبة المئوية)

العملة	قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة	قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة
وحدات حقوق السحب الخاصة	1.00	1.00
الدولار الأمريكي	1.50	1.40
الين الياباني	0.14	0.34
الجنيه الاسترليني	1.51	1.40
اليورو	0.37	0.45
الرينمبي الصيني	0.65	0.69

3- وسيجري تطبيق حد أدنى لسعر الفائدة بنسبة 0 في المائة على قروض الشركاء الميسرة بالعملة التي يكون فيها ما يكافئ 1 في المائة من حقوق السحب الخاصة سالبا. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، لن يجري تطبيق هذا الحد الأدنى إلا على قروض الشركاء الميسرة المقومة بالين الياباني. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بسعر فائدة نسبته 0 في المائة ومنحة تكميلية مقدما.

4- ويبين الجدولان 4أ و4ب مستويات مختلفة لأسعار الفائدة من حيث حقوق السحب الخاصة، وأسعار الفائدة المكافئة ماليا بالعملة الأخرى⁸⁵ في سلة حقوق السحب الخاصة، وعنصر المنحة الإرشادي المدمج في تلك القروض. ويمثل كل عمود في الجدول أسعار فائدة مكافئة ماليا لضمان الوصول إلى عنصر منحة متساو. وسيجري حساب عنصر المنحة النهائي لقروض الشركاء الميسرة من خلال تطبيق أسعار الخصم الواردة في الجدول 2 وجدول الصرف الفعلي لقروض الشركاء الميسرة المتفق عليه مع الدولة العضو التي تقدم قروض الشركاء الميسرة.

الجدول 4أ

أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وسعر الفائدة المكافئ ماليا بعملة سلة حقوق السحب الخاصة وعناصر المنح الإرشادية
(قروض الشركاء الميسرة لمدة 25 سنة)

(بالنسبة المئوية)

قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة بجدول صرف ثلاث سنوات					
العملة	أسعار الفائدة	تتطلب دفع منحة مقدما			
وحدات حقوق السحب الخاصة	0.00	0.50	1.00	1.50	2.00
الدولار الأمريكي	0.45	0.98	1.50	2.03	2.55
الين الياباني	(0.78)	(0.32)	0.14	0.60	1.06
الجنيه الاسترليني	0.45	0.98	1.51	2.03	2.56
اليورو	(0.57)	(0.10)	0.37	0.84	1.31
الرينمبي الصيني	(0.34)	0.15	0.65	1.14	1.64
عصر المنحة	49.02	44.19	39.36	34.54	29.71

⁸⁵ يرجى الإحاطة علما بأنه من أجل الحصول على أسعار فائدة مكافئة ماليا، أجريت محاكاة لمبادلة العملات. ووضعت التكلفة المقدرة للمبادلة أيضا في الاعتبار عند حساب أسعار الفائدة المكافئة ماليا لجميع قروض الشركاء الميسرة بخلاف تلك المقومة بالدولار الأمريكي واليورو.

الجدول 4ب

أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وسعر الفائدة المكافئ ماليا بعملات سنة حقوق السحب الخاصة وعناصر المنح الإرشادية (قروض الشركاء الميسرة لمدة 40 سنة)

(بالنسبة المئوية)

قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة بجدول صرف ثلاث سنوات					
العملة	أسعار الفائدة				تتطلب دفع منحة مقدما
وحدات حقوق السحب الخاصة	0.00	0.50	1.00	1.50	2.00
الدولار الأمريكي	0.33	0.87	1.40	1.94	2.47
الين الياباني	(0.56)	(0.11)	0.34	0.79	1.24
الجنيه الاسترليني	0.32	0.86	1.40	1.93	2.47
اليورو	(0.46)	0.00	0.45	0.91	1.36
الرينمبي الصيني	(0.31)	0.19	0.69	1.18	1.68
عصر المنحة	69.28	62.82	56.35	49.88	43.42

جيم- تحديد عنصر المنحة

5- في حين أن المبلغ الاسمي الكامل لقروض الشركاء الميسرة يمثل المورد المالي لبرنامج القروض والمنح، فإن الصندوق سيمنح حقوق تصويت إلى الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة بمبلغ يتناسب مع عنصر المنحة المتضمن في القروض. وعصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة هو قدره 1 مطروحا منه نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى القيمة الحالية للمبالغ المصروفة من القروض. ومعادلة الحساب هي نفسها المطبقة على إطار قروض الشركاء الميسرة في التجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي جرى تحديده في تقرير نواب التجديد العشرين لموارد المؤسسة، على النحو التالي:

حيث:

$$1 - \frac{\sum_{i=1}^n (DF_i \times CFS_i)}{\sum_{j=1}^n (DF_j \times CFD_j)}$$

DF_i = عامل الخصم في الفترة i ، محسوبا باستخدام أسعار الخصم للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛

CFS_i = التدفق النقدي من خدمة الدين في الفترة i ؛

DF_j = عامل الخصم في الفترة j ، محسوبا باستخدام أسعار الخصم للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛

CFD_j = التدفق النقدي من صرف مبلغ القرض في الفترة j .

دال- الاعتبارات الإضافية

6- سعر الخصم لحساب عنصر المنحة. يعد حساب سعر الخصم مهما لأنه يحدد عنصر المنحة، وبالتالي تخصيص الأصوات للأعضاء الذين يقدمون قروض الشركاء الميسرة. وبالنسبة لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الرابع عشر للموارد، ستظل طريقة حساب سعر الخصم المستخدم في تحديد عنصر المنحة إلى حد كبير مماثلة للطريقة المعتمدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على النحو الموصوف أدناه.

7- صافي وفورات التكاليف. تأخذ المنهجية في الاعتبار الوفورات المحتملة مقارنة بمعاملات الاقتراض في الصندوق بشروط السوق.

8- لتحديد سعر الخصم المناسب للاستخدام، استندت تكاليف الاقتراض المفترضة للصندوق إلى مؤشر بديل لتكاليف التمويل في الصندوق، مع إجراء تسويات مناسبة للنظر في آجال الاستحقاق الأطول لقروض الشركاء الميسرة مقارنة

بمتوسط آجال الاستحقاق للاقتراض في الصندوق. وبالنسبة لقروض الصندوق غير المقومة بالدولار الأمريكي، أجريت عملية محاكاة مناسبة لمبادلة العملات لتحديد متوسط فرق سعر الفائدة على التمويل على سعر الفائدة المؤمن على التمويل للنيلة واحدة.

9- لتحويل فرق سعر الفائدة المتغير على التمويل إلى سعر فائدة ثابت على تكاليف التمويل، أجريت عملية محاكاة لمبادلة أسعار الفائدة، بأجلي الاستحقاق المقترحين لقروض الشركاء الميسرة.

10- أُجري حساب مماثل للعملات الأربعة الأخرى، حيث جرى استخدام سعر التمويل بالدولار الأمريكي كنقطة بداية عند تحديد أسعار الفائدة على التمويل بالعملات الأخرى (جرت المحاكاة باستخدام مبادلة آجلة لعامين بين العملات، والتي تتوافق مع متوسط الوقت المتوقع لصرف قروض الشركاء الميسرة). ثم جرى حساب المتوسطات المرجحة للعملات الخمس لتحديد أسعار الخصم بحقوق السحب الخاصة.

11- **الحد الأدنى لسعر الفائدة.** ستكون هناك حاجة إلى حد أدنى لسعر الفائدة لقروض الشركاء الميسرة المقومة بعملات يكون السعر الخاص بها الذي يعادل 1 في المائة من حقوق السحب الخاصة (الحد الأقصى لسعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة) سعرا ساليا. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بنسبة 0 في المائة بإحدى عملات قروض الشركاء الميسرة (يمكن أيضا تحقيق سعر الفائدة البالغ 0 في المائة من خلال مزيج من قرض بسعر فائدة أعلى ومنحة تكميلية). والحد الأدنى البالغ 0 في المائة يعني أن سعر الفائدة على القرض سيكون أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة البالغ 1 في المائة. وسيجري ضمان المعاملة العادلة عبر الدول الأعضاء باستخدام سعر فائدة بنسبة 0 في المائة من قروض الشركاء الميسرة وسداد المنحة الإضافية عند حساب إجمالي عنصر المنحة للقرض، من أجل تحديد حقوق التصويت والامتنال للحد الأدنى من مساهمة المنحة.

12- **مدفوعات المنح الإضافية.** في حالة الحاجة إلى دفع منحة إضافية (إما لتلبية متطلبات الحد الأدنى لسعر الفائدة أو إذا كانت الدولة العضو ترغب في سعر فائدة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة)، سيجري حساب المبلغ بناء على القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية المستقبلية المحسوبة بسعر الفائدة النهائي والحد الأقصى لسعر الفائدة. وسيجري استخدام نفس سعر الخصم على النحو الوارد في الجدول 2 لحساب القيمة الحالية. ويجوز للدولة العضو دفع المنحة الإضافية على عدة أقساط فقط إذا كانت لقروض الشركاء الميسرة نفس جدول الصرف وإذا جرى الحفاظ على القيمة الحالية لمدفوعات المنحة الإضافية.

مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية لتجديد الموارد

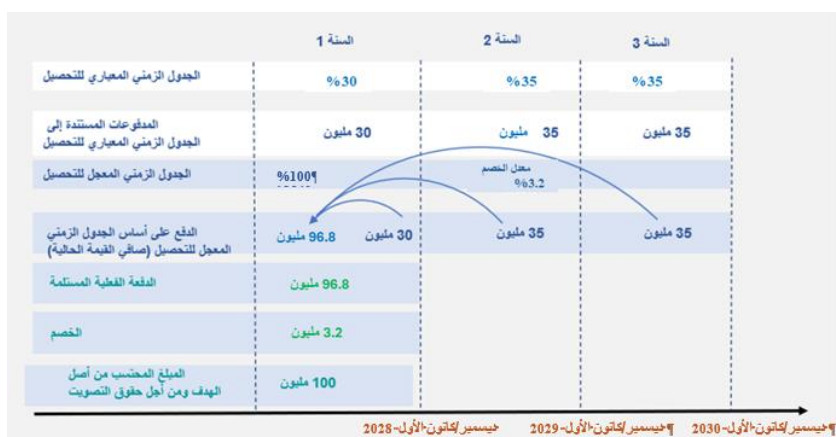
- 1- استُحدثت آلية التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية في تجديد الموارد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وجرى الإبقاء عليها خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
- 2- وعقب تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق في فبراير/شباط 2021، أصبح الخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات مؤهلاً لاستحقاق أصوات المساهمة.⁸⁶
- 3- وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستبقى الآلية من دون تغيير، على النحو الوارد في هذا الملحق.
- 4- وبوجه عام، تسدد الدول الأعضاء في الصندوق المبلغ الاسمي الكامل لمساهماتها الأساسية في تجديد الموارد، على النحو المنصوص عليه في تعهدها أو في وثيقة مساهمة، في غضون ثلاث سنوات. وينص الجدول الزمني عادة على تقسيط المبلغ على النحو التالي: السنة الأولى: 30 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثانية: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثالثة: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ أو على ثلاثة أقساط متساوية.
- 5- وابتداءً من خط الأساس للجدول الزمني المعياري للتحصيل في الصندوق، وتماشياً مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيكون للدول الأعضاء خيار سداد تعهدها استناداً إلى جدول زمني معجل للتحصيل.
- 6- ويساوي المبلغ المخصوم صافي القيمة الحالية في هذا الجدول الزمني المعجل محتسباً وفقاً لمعدل خصم محدد لدورة تجديد الموارد.
- 7- ومع مراعاة طبيعة المساهمات الأساسية (أي حقوق المساهمين)، ونظراً إلى أن إيرادات التحصيل المبكر ستستثمر في حافظة السيولة، سيُربط معدل الخصم المرجعي بالعائد التقديري للاستثمار في حافظة السيولة لعدم تعريض استدامة الصندوق المالية للخطر. وفي حال كان عائد الاستثمار سالباً، سيُفترض لغرض هذه العملية أنه صفر ولن ينتج أي خصم جراء التحصيل المبكر للمساهمات.
- 8- ويُحدّد معدل الخصم عن التحصيل المبكر للمساهمات في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بـ 3.2 في المائة في السنة، مما يمثل العائد الاستثماري التقديري السنوي لحافظة السيولة في الصندوق.⁸⁷
- 9- ويقدم الشكل 1 مثلاً على تحصيل مبكر حيث تسدد الدولة العضو مبلغ 96.8 مليون دولار أمريكي، وهو صافي القيمة الحالية للمبلغ الاسمي الكامل للتعهد وقدره 100 مليون دولار أمريكي. ويحتسب المبلغ الاسمي الكامل للمساهمة الأساسية من أصل المستوى المستهدف لتجديد الموارد، وتُسند حقوق تصويت فيما يتعلق بالمبلغ الاسمي الكامل (التعهد أو وثيقة المساهمة) المستخدم في احتساب الخصم.
- 10- وفي حال سددت الدولة العضو مبلغاً أكبر من صافي القيمة الحالية في الجدول الزمني المعياري للتحصيل، فسيستحق لها ائتمان بقيمة الفارق (أي بقيمة الزيادة على صافي القيمة الحالية). وسيُخصّص الائتمان أولاً لسداد متأخرات المساهمات المستحقة على الدولة العضو من تجديدات الموارد السابقة، إن وجدت. وإذا لم تكن هناك متأخرات في مساهمات الدولة العضو، سيُخصّص هذا المبلغ كمساهمة أساسية إضافية في المستوى المستهدف لتجديد الموارد الحالي، وستُسند حقوق تصويت فيما يتعلق بذلك الائتمان.

⁸⁶ تحديداً، ينص البند 3(ب) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، كما جرى تعديلها، على ما يلي: "يعتبر عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات على أنه "المساهمات المدفوعة" وتوزع أصوات المساهمات وفقاً لذلك".

⁸⁷ استناداً إلى العائد المطلق المبلغ عنه لحافظة الاستثمارات لعام 2022.

الشكل 1

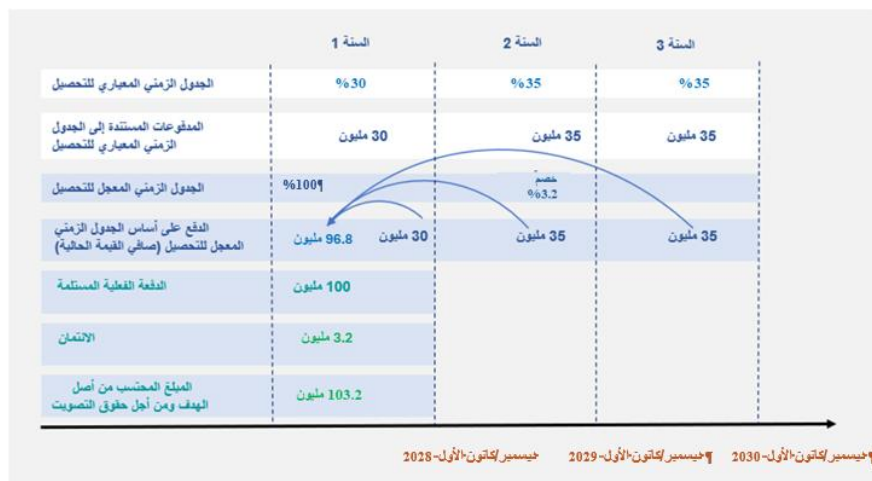
الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استناداً إلى نموذج تعهد أساسي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر لصافي القيمة الحالية وقدره 96.8 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى



11- ويقدم الشكل 2 مثالاً على تحصيل مبكر وانتماء. وكان يُفترض أن يبلغ صافي القيمة الحالية 96.8 مليون دولار أمريكي، ولكن الدولة العضو دفعت 100 مليون دولار أمريكي. وينتج عن ذلك انتماء بقيمة 3.2 مليون دولار أمريكي.

الشكل 2

الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استناداً إلى نموذج تعهد أساسي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر قدره 100 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى



- 12- سيطبق معدل الخصم المرجعي على جميع المساهمات الأساسية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التي تعادل أو تتجاوز الحد الأدنى المحدد بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي والتي يجري تحصيلها وفقا لمتطلبات هذه المذكرة التقنية. وقد أدخل هذا الحد الأدنى نظرا للخصم المنخفض جدا الذي سينتج عن مبالغ المساهمة الأقل، وتكاليف المعاملات المرتفعة على كل من الصندوق والدول الأعضاء بصرف النظر عن مبلغ المساهمة.
- 13- ويترتب على الجدول الزمني لتحصيل المساهمات تبعات بالنسبة إلى سيولة الصندوق وقاعدة موارده. ولذلك يجب على الدول الأعضاء الراغبة في الاستفادة من خيار التحصيل المبكر أن تبلغ عن الجدول الزمني المعجل الدقيق عند التعهد أو، على أبعد تقدير، عند إيداع وثيقة المساهمة. ولن يؤدي إيداع السندات الإذنية أو خطابات الائتمان إلى خصم.

مذكرة تقنية بشأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية

- 1- أنشئت المساهمات المناخية الإضافية الأساسية خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يُقترح أن تبقى الآلية دون تغيير، على النحو الوارد في هذا الملحق.
- 2- **الغرض.** تُقترح المساهمات المناخية الإضافية الأساسية للاحتفاظ بها كعنصر إضافي في التمويل الأساسي للصندوق لزيادة تعينة التمويل المناخي وإدارته بفعالية بهدف تحفيز تحسين الأثر على تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة مع المناخ وتخفيف آثاره عليهم. وهي تستخدم كخيار إضافي للمساهمة الأساسية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من شأنها: (1) أن تزيد إدماج الأنشطة المتعلقة بالمناخ في تصميم وتنفيذ مشروعات الصندوق العادية منذ البداية، وهو ما يحقق أقصى قدر من الكفاءة والأثر، مع تقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد بالنسبة للمتلقيين والمساهمين والصندوق؛ (2) أن تزيد فوائد الهيكلية المالية الفريدة للصندوق إلى أقصى حد، وهو ما يعزز كلا من برنامج القروض والمنح والمبلغ الإجمالي للتمويل المناخي الذي يحفزه الصندوق بتأثيره المضاعف؛ (3) أن تمنح الدول الأعضاء خيار المساهمة بمساهمات أساسية مخصصة للمناخ كمساهمات في تجديد الموارد، يجري تلقيها وبرمجتها بكفاءة مقدما.
- 3- **الأثر على الموارد المتاحة لوضع البرامج.** لا تؤدي المساهمات المناخية الإضافية الأساسية إلى إنشاء أي صندوق جديد أو برنامج خاص. وستعزز المساهمات المناخية الإضافية الموارد الأساسية وحقوق المساهمين في الصندوق، وبالتالي ستزيد الموارد المتاحة لجميع البلدان المتلقية التي يمكن الوصول إليها من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة وفقا لمعايير الأهلية الحالية. والبلدان المؤهلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهلة⁸⁸) ستستفيد من "التمويل التكميلي المخصص لتغيير المناخ" والموزع وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بمبلغ يعادل المبلغ الإجمالي للمساهمات المناخية الإضافية الأساسية المتلقاة. كما ستستفيد البلدان التي تقتصر من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، لأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية تشكل جزءا من حقوق المساهمين في الصندوق التي يمكن الاستفادة منها، وفقا لسياسة كفاية رأس المال في الصندوق، لزيادة الموارد المقترضة المتاحة من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة.
- 4- **نهج التخصيص في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** يجري تخصيص التمويل التكميلي المخصص لتغيير المناخ للبلدان المؤهلة قبل تنفيذ دورة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما يتماشى مع توقيت ونهج مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويقتصر استخدامه على الأنشطة المؤهلة لتلقي التمويل المناخي في المشروعات العادية للصندوق. وتُقدم المخصصات إلى المجلس التنفيذي للعلم، على غرار مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وإذا لم يستفد أي بلد من مخصصاته استفادة كاملة، يعاد تخصيصها للبلدان المؤهلة الأخرى دون التأثير على مخصصاتها العادية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبالتالي إدخال عنصر مدفوع بالطلب في هذا الجزء من الموارد المناخية الأساسية في الصندوق. وبالمثل، فإن البلدان التي تحصل على التمويل من آلية الحصول على الموارد المقترضة بدلا من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ستستفيد من زيادة التمويل بسبب زيادة قدرة الصندوق على الاقتراض التي أنشأتها المساهمات المناخية الإضافية الأساسية. وبالمثل، تخضع للزيادة الزيادات ذات الصلة في موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة لشروط وأحكام تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة العادية في البلد، من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة الحالية التي تعمل على أساس الطلب، مع مراعاة معايير إدارة المخاطر المالية الحالية في الصندوق.

⁸⁸ وفقا لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرته الحالية، وُضعت أحكام خاصة للدول الصغيرة والبلدان ذات الأوضاع الهشة تمكّنها من الحصول على موارد الصندوق التيسيرية.

- 5- **شروط وأحكام التمويل.** يجري توفير جميع التمويل المناخي المرتبط بالمساهمات المناخية الإضافية الأساسية (المبالغ التكميلية المناخية للبلدان المؤهلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وزيادة موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة) لكل بلد وفقاً لنفس شروط الإقراض وشروط التمويل المعتادة لها، بما في ذلك للبلدان المؤهلة للحصول على تمويل المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. والبلدان التي تحصل على التمويل من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة تحصل عليه بموجب الآلية نفسها، بينما تتلقى البلدان التي تحصل على التمويل من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الموارد من خلال ذلك النظام. ويعاني العديد من البلدان الأكثر ضعفاً في وجه الظواهر المناخية أيضاً من المديونية الحرجة، وبالتالي تحصل على تمويل منح بنسبة 100 في المائة.⁸⁹ ويجري التعامل مع أية تدفقات عائدة كجزء من الموارد الأساسية العادية للصندوق.
- 6- **الأنشطة المقرر تمويلها.** يُدمج التمويل التكميلي المخصص لتغيير المناخ مسبقاً في تصميم المشروعات العادية للصندوق لمواصلة دعم الأنشطة التي تساهم بشكل مباشر في التكيف مع المناخ، و/أو التخفيف من آثاره، وتحقيق فوائد مشتركة من حيث استعادة التنوع البيولوجي وتعزيزه؛ والأنشطة المؤهلة للإبلاغ عنها كتمويل مناخي بنسبة 100 في المائة وفقاً لمنهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويعكس نطاق الأنشطة المؤهلة تلك الأنشطة الممولة من المساهمات العادية الأساسية من خلال برنامج القروض والمنح في الصندوق والتي تحتسب كتمويل مناخي. وبما يتماشى مع أولويات الدول الأعضاء، يدعم التمويل بشكل أساسي الأنشطة المتعلقة بالتكيف. وسيعتمد عمل الصندوق بشأن المناخ، والتنوع البيولوجي خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على **استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي (2025-2031).**⁹⁰
- 7- **زيادة كفاءة التصميم والإشراف والتنفيذ.** يشكل التمويل التكميلي المخصص لتغيير المناخ جزءاً من الموارد المتاحة لأي بلد، إلى جانب مخصصاته العادية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لاستخدامها معاً لتطوير عمليات جديدة أو تمويل إضافي خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وعلى هذا النحو، يستخدم التمويل التكميلي للمناخ دائماً بالاقتران مع التمويل الآخر في الصندوق لتعزيز تركيز الاستثمارات الأكبر على المناخ ولا يستخدم لتمويل مشروعات مستقلة منفصلة. ولذلك، يدمج التمويل التكميلي المخصص لتغيير المناخ بالكامل في العملية الشاملة لتصميم المشروع والاستعراض، بما يكفل تضمين الأنشطة المناخية بالكامل في منطق المشروع في البداية، وبالتالي تمكين تحسين التصميم وتحقيق أثر أكبر. كما أن ذلك يقلل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات التي قد يجري تكبدها عند تعبئة أموال مناخية تكميلية من مصادر غير تابعة للصندوق، أو إضافتها في المراحل اللاحقة إلى المشروعات الجارية. وتستفيد العمليات التي تشمل التمويل التكميلي المخصص لتغيير المناخ من الإشراف العادي ودعم التنفيذ اللذين يضطلع بهما الصندوق.
- 8- **الإبلاغ.** بما أن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية جزء من الموارد الأساسية للصندوق، يجري الإبلاغ عن النتائج وفقاً لإطار إدارة نتائج تجديد الموارد، وتضمينها في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وتقرير فعالية التعميم في الصندوق، المدرج كملحق بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. كما أن تقرير العمل المناخي في الصندوق يشمل الإبلاغ بشأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية كونه يغطي جميع أنشطة الصندوق المتعلقة بالمناخ. ويتبع نتائج التمويل المناخي منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.
- 9- **الآثار على حصة التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح.** تمول المساهمات المناخية الإضافية الأساسية الأنشطة المصنفة على أنها تمويل مناخي بنسبة 100 في المائة. وكما كان الحال في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق،

⁸⁹ من بين البلدان العشرين الأكثر ضعفاً في وجه الظواهر المناخية (وفقاً للمبادرة العالمية للتكيف التابعة لجامعة نوتردام [ND-GAIN]) التي حصلت على مخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، حصلت 10 منها على تمويل منح بنسبة 100 في المائة، وحصلت 5 بلدان على مخصصات بشروط فائقة التيسيرية، و 3 بلدان بشروط تيسيرية للغاية وبلدان اثنتان بشروط مختلطة. ولم يكن لجنوب السودان درجة وفق مؤشر المبادرة ولكنها حصلت أيضاً على تمويل منح بنسبة 100 في المائة. وهذا المؤشر المستخدم على نطاق واسع يقيس تعرض البلد وحساسيته وقدرته على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد طورت المؤشر المبادرة العالمية للتكيف التابعة لجامعة نوتردام.

⁹⁰ الوثيقة EB 2025/145/R.14.

ينطبق مستوى التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح للتجديد الرابع عشر لمراد الصندوق، بغض النظر عن مستوى المساهمات المناخية الإضافية الأساسية المعبأة.

10- **الإبلاغ عن التمويل المناخي.** يبلغ الصندوق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التزامات التمويل المناخي الخاصة به باستخدام منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد أكدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية يمكن الإبلاغ عنها كتمويل مناخي بنسبة 100 في المائة، وأشادت بالصندوق على هذا الابتكار. ويقر الصندوق بأن بعض الدول الأعضاء تفضل استخدام منهجية مؤشرات ريو لإعداد تقارير التمويل المناخي الخاصة بها. ولذلك يوفر الصندوق تقارير إضافية باستخدام منهجية مؤشرات ريو.

11- جوانب الحوكمة:

(1) **حقوق التصويت.** المساهمات المناخية الإضافية الأساسية مؤهلة لحقوق التصويت لأنها: (1) تشكل فئة فرعية جديدة من المساهمات الإضافية في الصندوق؛ (2) تُؤفر وفقا لشروط الإقراض المعيارية التي تكون البلدان المتلقية مؤهلة بموجبها؛ (3) تولد التدفقات العائدة التي تصبح جزءا من الموارد الأساسية للصندوق. وتتضمن الأشكال الأخرى للمساهمات الإضافية للصندوق المساهمات الأساسية، وعنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة، والخمس أو الائتمان نتيجة التحصيل المبكر.

ولضمان أولوية المساهمات الأساسية ومن أجل إدارة مخاطر الاستبدال، تولد المساهمات المناخية الإضافية الأساسية حقوق تصويت بنصف معدل المساهمات الأساسية العادية (50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات). وفي جميع الجوانب الأخرى، تحدد حقوق التصويت وفقا للصيغة المعيارية المنصوص عليها في المادة 3-6 (أ) (2) من اتفاقية إنشاء الصندوق. ولا يحصل المساهمون إلا على 57 في المائة من الأصوات التي أنشئت نتيجة لمساهماتهم. وبموجب قواعد الصندوق، يُوزع الرصيد البالغ 43 في المائة من الأصوات الناشئة عن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية بالتساوي بين جميع الدول الأعضاء كأصوات عضوية (بما في ذلك الدول الأعضاء التي لم تقدم مساهمات مناخية إضافية). وعلاوة على ذلك، لا يمكن للعدد الإجمالي لحقوق التصويت التي تولدها المساهمات المناخية الإضافية الأساسية خلال دورة تجديد موارد أن يكون أكبر من 50 في المائة من إجمالي عدد الأصوات الناشئة نتيجة لمساهمات إضافية أخرى. وبالتالي، لن تؤثر المساهمات المناخية الإضافية الأساسية تأثيرا جوهريا على التوازن بين الدول الأعضاء أو القوائم، مما يضمن بقاء القوة التصويتية للصندوق موزعة على نطاق واسع بين الدول الأعضاء.

وتُخصص حقوق التصويت إلى الدولة العضو المساهمة وفقا للصيغة المتفق عليها عند دفع مساهماتها المناخية الإضافية الأساسية.

(2) **مخاطر الاستبدال.** للتخفيف من مخاطر الاستبدال بين المساهمات المناخية الإضافية الأساسية والمساهمات الأساسية للدول الأعضاء لتجديد الموارد، يتوقع من الدول الأعضاء تقديم تعهد أساسي للتجديد الرابع عشر لمراد الصندوق بمبلغ يعادل 100 في المائة على الأقل من أحدث مساهماتها الأساسية بالقيمة الاسمية، سواء بالعملة التي قُدمت بها المساهمة أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي من أجل الاستفادة من حقوق التصويت لمساهماتها المناخية الإضافية الأساسية. ويضمن هذا الترتيب تجنب مخاطر الاستبدال على مستوى فرادى الدول الأعضاء. والدول الأعضاء غير القادرة على تقديم تعهد بمساهمات أساسية للتجديد الرابع عشر لمراد الصندوق بمبلغ يعادل 100 في المائة على الأقل من مساهمتها في التجديد السابق للموارد يمكن أن تقدم مساهمات مناخية إضافية أساسية ولكن لن تولد هذه المساهمات حقوق تصويت.

(3) **الصلة بالمستوى المستهدف لتجديد الموارد.** تُدرج المساهمات المناخية الإضافية الأساسية في المستوى المستهدف العام لتجديد الموارد. ومع ذلك، تُحدد مستويات مستهدفة منفصلة واضحة في الإطار المالي

للمساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية، وقروض الشركاء الميسرة نظرا إلى أن لكل منها دورا مميزا في التمويل العام لبرنامج القروض والمنح في الصندوق.

(4) **الموافقة على التمويل.** تكون حوكمة المساهمات المناخية الإضافية الأساسية والموافقة على القروض أو المنح الممولة من التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ مماثلة لنظيرتها في العمليات الأخرى التي يمولها الصندوق، وتقع ضمن مسؤولية المجلس التنفيذي.

(5) **مساهمات الشركاء من غير الدول الأعضاء.** يمكن للشركاء من غير الدول الأعضاء أو الشركاء الآخرين تقديم مساهمة خاصة لاستخدامها وفقا لآلية المساهمات المناخية الإضافية الأساسية، بما يتماشى مع الممارسة السابقة والإطار القانوني المطبق للمساهمات الخاصة. ولا يحصل هؤلاء الشركاء على حقوق تصويت، ولا يكونون جزءا من المستوى المستهدف لتجديد الموارد، ولا يتسنى لهم تطبيق أي شروط على استخدام الأموال، ولا يكون لهم دور في حوكمة الأموال.

أسعار الصرف للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

بمسلمة خالية - سيجري إضافة هذا الملحق قبل الدورة الثانية]

- 1- منذ التجديد الثاني لموارد الصندوق، دأب مجلس المحافظين، عند كل عملية تجديد للموارد، على اعتماد قرار يتضمن فقرة تحدد أسعار الصرف المرجعية الثابتة التي تُطبق على المساهمات المقدمة بعملة قابلة للتحويل بحرية بخلاف الدولار الأمريكي. ويساعد هذا الترتيب الدول الأعضاء في تحديد مستوى المساهمات التي تعتزم بالتعهد بتقديمها. وقد أدرجت فقرة مماثلة في مشروع القرار الخاص بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.
- 2- وعلى غرار عمليات تجديد الموارد السابقة، ستكون الفترة المرجعية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هي فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 سبتمبر/أيلول 2026. وعقب مشاورات مع الدول الأعضاء خلال فترة التجديد الرابع عشر للموارد، ستستعرض الإدارة الآلية الحالية لتحديد سعر الصرف المطبق في هذه الدورة. وسيجري الاتفاق مع الدول الأعضاء على أي تعديل مقترح تمهيدا للتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق.
- 3- ويحدد الجدول 1 أسعار الصرف في نهاية الشهر والتي حددها صندوق النقد الدولي للفترة من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2026 مقابل الدولار الأمريكي لجميع العملات ذات الصلة القابلة للتحويل بحرية. كما يعرض الجدول أسعار الصرف المرجعية الثابتة المطبقة على التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، والتي حُسبت باعتبارها متوسط أسعار الصرف المسجلة في نهاية الأشهر الستة المذكورة.
- 4- ويُقدّم الجدول 2 الأسعار المقابلة في نهاية الشهر ومتوسط الأشهر الستة المطبقة على التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق للفترة الممتدة من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2023.

الجدول 1

أسعار الصرف المرجعية الثابتة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2026)

العملة	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران	يوليو/تموز	أغسطس/آب	سبتمبر/أيلول	متوسط نهاية الأشهر الستة
الدولار الأسترالي	1.4059	1.3959	1.4558	1.4225	1.3955	1.4333	1.4181
الدولار الكندي	1.3624	1.3798	1.4210	1.4029	1.3866	1.4188	1.3953
الفرنك السويسري	0.7857	0.7830	0.8089	0.8090	0.8087	0.8340	0.8049
الرينمينبي الصيني	6.8348	6.7685	6.7845	6.7469	6.7198	6.7044	6.7598
الكرونة الدانمركية	6.3849	6.4180	6.5599	6.5087	6.4463	6.5834	6.4835
اليورو	0.8546	0.8588	0.8777	0.8707	0.8624	0.8807	0.8675
الجنيه الاسترليني	0.7392	0.7453	0.7555	0.7439	0.7386	0.7524	0.7458
الين الياباني	160.27	159.30	162.20	160.64	160.01	157.35	159.9617
الكرونة النرويجية	9.3252	9.2524	9.9267	9.5272	9.3412	9.5760	9.4915
الدولار النيوزيلندي	1.7142	1.6802	1.7710	1.7047	1.6910	1.7729	1.7224
حقوق السحب الخاصة	0.7289	0.7306	0.7374	0.7333	0.7305	0.7354	0.7327
الكرونة السويدية	9.2766	9.2511	9.7363	9.5651	9.5809	9.9701	9.5633

الجدول 2

أسعار الصرف المرجعية الثابتة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2023)

العملة	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران	يوليو/تموز	أغسطس/آب	سبتمبر/أيلول	متوسط نهاية الأشهر الستة
الدولار الأسترالي	1.5129	1.5396	1.5083	1.4966	1.5420	1.5485	1.5246
الدولار الكندي	1.3578	1.3603	1.3240	1.3177	1.3531	1.3520	1.3442
الفرنك السويسري	0.8956	0.9106	0.9010	0.8698	0.8812	0.9111	0.8949
الرينمينبي الصيني	6.9232	7.1088	7.2603	7.1473	7.2899	7.3037	7.1722
الكرونة الدانمركية	6.7879	6.9718	6.8089	6.7612	6.8571	7.0390	6.8710
اليورو	0.9107	0.9361	0.9203	0.9072	0.9201	0.9439	0.9230
الجنيه الاسترليني	0.8023	0.8088	0.7907	0.7773	0.7886	0.81516	0.7972
الين الياباني	134.05	139.80	144.88	140.92	146.07	149.440	142.52
الكرونة النرويجية	10.7376	11.237	10.7712	10.1429	10.6551	10.6225	10.6944
الدولار النيوزيلندي	1.6244	1.6618	1.6461	1.6205	1.6757	1.6762	1.6508
حقوق السحب الخاصة	0.7424	0.7533	0.7518	0.7446	0.7519	0.7605	0.7508
الكرونة السويدية	10.2885	10.8339	10.851	10.5225	10.8668	10.8413	10.7007

ملاحظة: أسعار الصرف في نهاية الشهر. جرى تقريب أسعار الصرف إلى النقطة العشرية الرابعة

لا ينطبق في اللغة العربية

مشروع قرار بشأن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى أعضاء هيئة المشاورات

تُرفق المسودة الأولى من مشروع قرار مجلس المحافظين بشأن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لكي تنتظر فيها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

القرار ____د-50

التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق،

إذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية إنشاء الصندوق (اتفاقية إنشاء الصندوق)، وبخاصة المادة 2 (هدف الصندوق ووظائفه)، والبند 1 من المادة 4 (موارد الصندوق)، والبند 3 من المادة 4 (المساهمات الإضافية)، والبند 4 من المادة 4 (زيادة المساهمات)، والبند 5 من المادة 4 (الشروط المنظمة للمساهمات)، والبند 6 من المادة 4 (المساهمات الخاصة)، والمادة 7 (عمليات الصندوق)، وكذلك قرار مجلس المحافظين 2-د/77 (1977) بصيغته المعدلة بالقرار 18-د/86 (1995) (تفويض السلطات للمجلس التنفيذي)؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس المحافظين 49-د/240 (2026) عن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، حيث قرر مجلس المحافظين في دورته التاسعة والأربعين، بما يتفق مع البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، إنشاء هيئة مشاورات، وتفويضها بمهمة استعراض كفاية موارد الصندوق وإبلاغ مجلس المحافظين، وإذ يشير على وجه الخصوص إلى أنه يجب على هيئة المشاورات تقديم تقرير عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن إلى مجلس المحافظين في دورته الخمسين، وفي دوراته اللاحقة إذا اقتضى الأمر، بغية اعتماد ما هو مناسب من قرارات؛

وإذ رأى أنه لأغراض استعراض مدى كفاية موارد الصندوق، أُخذت في الاعتبار الحاجة الملحة إلى زيادة تدفق الموارد الخارجية لتنفيذ مهمة الصندوق في العمل على استئصال الفقر الريفي، وتحقيق الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، ولا سيما بشروط تيسيرية، وأُخذت في الاعتبار أيضا المهمة الخاصة للصندوق وقدرته التشغيلية على توجيه الموارد الإضافية بصورة فعالة إلى الدول الأعضاء المؤهلة؛

وإذ يضع في اعتباره ويوافق على استنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (GC 50/____) (تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق) بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق واستصوابها؛

وعملا بالبند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

يقرر ما يلي:

أولاً- مستوى تجديد الموارد والدعوة إلى تقديم مساهمات إضافية

1- **الموارد المتاحة.** تُقدَّر موارد الصندوق المتاحة في نهاية فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بالإضافة إلى الأموال الناجمة عن العمليات أو غيرها من الموارد المستحقة للصندوق، فيما عدا الأموال المقترضة، خلال فترة الثلاث السنوات بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2028 (فترة تجديد الموارد)، بمبلغ _____ مليار دولار أمريكي.

2- **الدعوة إلى تقديم مساهمات إضافية.** مع مراعاة استنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق) بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق واستصواب ذلك، فإن الأعضاء مدعوون بناء على ذلك إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق كما هو محدد في البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق (المساهمات الإضافية) وفقاً للشروط المحددة أدناه. وتتألف المساهمات الإضافية من:

- (أ) المساهمات الأساسية لدعم برنامج القروض والمنح؛
- (ب) المساهمات المناخية الإضافية الأساسية؛
- (ج) عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة؛
- (د) الخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية.

ويرد تعريف إضافي لكل منها في الفقرة 4 من هذا القرار.

3- **وفي هذا القرار، يُقصد بمصطلح "قروض الشركاء الميسرة" القرض الذي تقدمه دولة عضو أو إحدى مؤسساتها المدعومة من الدولة والذي يتضمن عنصر منحة لصالح الصندوق ويتسق مع شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة المرفقة بتقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛ ويشمل مصطلح "المؤسسة المدعومة من الدولة" أية مؤسسة مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرة الدولة أو مؤسسة لتمويل التنمية تابعة لدولة عضو، باستثناء المؤسسات المتعددة الأطراف.**

4- **المستوى المستهدف لتجديد الموارد.** يُحدَّد المستوى المستهدف لتجديد الموارد من خلال المساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية، والمبلغ الاسمي الكامل لقروض الشركاء الميسرة، والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية خلال التجديد الرابع عشر للموارد بمبلغ [] مليار دولار أمريكي من أجل دعم مستوى مستهدف لبرنامج القروض والمنح بما يصل إلى [] مليار دولار أمريكي، إلى جانب الموارد الأخرى للصندوق.

ثانياً- المساهمات

3- **المساهمات الإضافية.** خلال فترة تجديد الموارد، يقبل الصندوق مساهمات إضافية من أية دولة عضو على النحو التالي:

- (أ) المساهمات الأساسية للدول الأعضاء في موارد الصندوق؛
- (ب) المساهمات المناخية الإضافية للدول الأعضاء في موارد الصندوق؛
- (ج) عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة التي تقدمها الدول الأعضاء؛
- (د) الخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية من الدول الأعضاء.

4- **آلية المساهمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.** فيما يتعلق بالفقرة 4(أ) من هذا القرار، أنشأ الصندوق آلية دينامية وممولة مسبقاً يستند بموجبها تمويل إطار القدرة على تحمل الديون إلى التزامات مسبقة. ويمكن أن تساهم الدول الأعضاء في تجديد الموارد بتعهد واحد وفقاً لآلية خط الأساس المستدام لتجديد الموارد، من أجل ضمان السداد الكامل

لجميع مشروعات إطار القدرة على تحمل الديون الموافق عليها حتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد وتوفير التمويل المسبق للمنح الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون.

5-7- الشروط المنظمة للمساهمات الإضافية

- (أ) تُقدّم المساهمات الأساسية وعنصر أي منحة من قروض الشركاء الميسرة والخصم والائتمان الناشئ عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية من دون وضع قيود على استخدامها؛
- (ب) تُقدّم المساهمات المناخية الإضافية عملاً بشروط المساهمة وطرائق استخدام المساهمات المناخية الإضافية المنصوص عليها في الملحق الخامس من تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛
- (ج) وفقاً للبند 5(أ) من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، لا تُردّ المساهمات الإضافية إلى الأعضاء المساهمين بها إلا وفقاً للبند 4 من المادة 9 من اتفاقية إنشاء الصندوق.

7-8- المساهمات الخاصة

- (أ) يجوز للمجلس التنفيذي، خلال فترة تجديد الموارد وبالنسبة للصندوق، قبول مساهمات في موارد الصندوق من دول غير أعضاء فيه أو من مصادر أخرى (المساهمات الخاصة).
- (ب) يجوز للمجلس التنفيذي أن ينظر في اتخاذ تدابير لتمكين المساهمين بمساهمات خاصة من المشاركة في اجتماعاته على أساس مخصص، شريطة ألا ينجم عن هذه التدابير أية تبعات على حوكمة الصندوق.

9-8- التعهدات. يُقر الصندوق بإعلان الأعضاء عن أنهم يعتزمون تقديم مساهمات إضافية على النحو المحدد في الملحق الثامن لتقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويرجى من الأعضاء الذين لم يعلنوا رسمياً عن مساهماتهم حتى الآن أن يعلنوا عنها، ويُفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار. ويرسل رئيس الصندوق إلى كل أعضاء الصندوق الملحق الثامن المنفج لتقرير التجديد الرابع عشر للموارد في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من التاريخ المذكور أعلاه.

9-10- تقويم المساهمات. سوف تقوم الدول الأعضاء مساهماتها بما يلي:

- (أ) وحدات حقوق السحب الخاصة؛
- (ب) عملة من العملات المستخدمة في تحديد قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة؛
- (ج) عملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر، ولم يكن العضو قد شهد في الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني 2024 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، معدل تضخم يتجاوز 10 في المائة سنوياً في المتوسط، على النحو الذي يحدده الصندوق.

11-40- أسعار صرف العملات. لأغراض الفقرة 4 في هذا القرار، تُحدّد قيمة الالتزامات والتعهدات المقدمة بموجب هذا القرار على أساس متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي خلال فترة الأشهر الستة السابقة لاعتماد هذا القرار، للعملات التي يلزم تحويلها إلى الدولار الأمريكي (من 1 أبريل/نيسان إلى 30 سبتمبر/أيلول 2026)، مع التقريب إلى النقطة العشرية الرابعة.

12-41- المساهمات غير المسدّدة. يحثّ الصندوق أعضاءه الذين لم ينتهوا بعد من سداد مساهماتهم السابقة في موارده، والأعضاء الذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم و/أو الذين لم يسددوا مساهماتهم في التجديدات السابقة للموارد أن يتخذوا ما يلزم من ترتيبات.

13-42- زيادة المساهمات. يجوز لأية دولة عضو أن تزيد من قيمة أي من مساهماتها في أي وقت من الأوقات.

ثالثا- وثائق المساهمات

14-13- بند عام. تودع الدولة العضو التي تقدم مساهمة بموجب هذا القرار (فيما عدا ما يتعلق بعنصر المنحة في قرض الشركاء الميسر، والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية) وثيقة مساهمة أو وثيقة معادلة لها لدى الصندوق، ويُفضل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار، تلتزم فيها رسميا بتقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق وفقا لأحكام هذا القرار، وتحدد فيها قيمة مساهمتها بعملية التقويم المعمول بها. وسوف تقوم الدولة العضو أو إحدى مؤسساتها المدعومة من الدولة والتي تقدم قرض شركاء ميسر بموجب هذا القرار بإبرام اتفاقية قرض الشركاء الميسر مع الصندوق، ويُفضل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار، ولكن في أي حال من الأحوال لا يُبزم الاتفاقية قبل أن تكون الدولة العضو قد أودعت وثيقة مساهمتها أو سددت قيمة مساهمتها الأساسية المطلوبة بموجب أحكام وشروط قروض الشركاء الميسرة المرفقة بتقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

15-14- المساهمات غير المشروطة. فيما عدا ما تنص عليه الفقرة 15 من هذا القرار، تشكل أية وثيقة مساهمة تودع وفقا للفقرة 13 التزاما غير مشروط من جانب العضو المعني بأن يؤدي مساهمته المستحقة بالطريقة وبالشروط التي ينص عليها هذا القرار أو على أي نحو آخر يوافق عليه المجلس التنفيذي. ولأغراض هذا القرار، يشار إلى هذه المساهمة بأنها "مساهمة غير مشروطة".

16-15- المساهمات المشروطة. يجوز، على سبيل الاستثناء، وفي حالة عدم تمكن عضو ما من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة بسبب الممارسات التشريعية المتبعة لديه، أن يقبل الصندوق من هذا العضو وثيقة مساهمة تتضمن اشتراطا صريحا بأن يكون سداد كل أقساط مساهماته المستحقة، فيما عدا القسط الأول منها، رهنا باعتمادات الميزانية اللاحقة. بيد أنه يتعين أن تتضمن وثيقة المساهمة هذه تعهدا من العضو ببذل قصارى جهده من أجل ما يلي: (1) تدبير تلك الاعتمادات اللازمة لكامل المبلغ المحدد بحلول التواريخ المشار إليها في الفقرة 20(ب) من هذا القرار، (2) إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على الاعتماد اللازم لكل قسط. ولأغراض هذا القرار، يشار إلى هذا الشكل من المساهمة بأنه "مساهمة مشروطة"، ولكنها تغدو غير مشروطة عند الحصول على الاعتمادات وإشعار الصندوق بها.

رابعا- سريان المفعول

17-16- سريان مفعول تجديد الموارد. يدخل تجديد الموارد حيز النفاذ ابتداء من التاريخ الذي تودع فيه لدى الصندوق وثائق المساهمات أو المدفوعات المقدمة بدون وثائق مساهمات والمتعلقة بالمساهمات الإضافية من الدول الأعضاء المشار إليها في القسم ثانيا (المساهمات) من هذا القرار، أو عندما يتسلمها الصندوق بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات التي يعلنها رئيس الصندوق للأعضاء وفقا للفقرة 8 من هذا القرار. ويقدم الرئيس تقريرا إلى المجلس التنفيذي بعد تسعة (9) أشهر من اعتماد هذا القرار بشأن التقدم المحرز في تجديد الموارد؛ وفي حال لم يكن تجديد الموارد قد أصبح ساري المفعول بعد، يجوز للمجلس التنفيذي أن يقرر إعلان سريان مفعوله بناء على توصية من الرئيس.

18-17- سريان مفعول المساهمات الإفرادية. تدخل وثائق المساهمة المودعة والتي يقر الصندوق بأنها منفذة على نحو سليم في تاريخ سريان مفعول تجديد الموارد أو قبله، حيز النفاذ في تاريخ سريان مفعول تجديد الموارد. وتدخل وثائق المساهمة المودعة و/أو التي يقر الصندوق بأنها منفذة على نحو سليم بعد تاريخ سريان مفعول تجديد الموارد، حيز النفاذ في تاريخ ذلك الإقرار.

19-18- الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. تُعتبر جميع المساهمات الإضافية المقدمة لموارد الصندوق متاحة لعقد التزامات للعمليات بموجب البند 2(ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق والسياسات الأخرى ذات الصلة المعمول بها في الصندوق، وذلك ابتداء من تاريخ سريان مفعول تجديد الموارد.

خامسا- السُّلْفُ المقدمة على ذمة المساهمات

49-20- بصرف النظر عن أحكام القسم رابعا (سريان المفعول) من هذا القرار، يجوز للصندوق أن يستخدم في عملياته كل المساهمات المسددة أو أجزاء منها سُدِّدَتْ قبل تاريخ سريان مفعول تجديد الموارد وفقا لما تنص عليه اتفاقية إنشاء الصندوق، وسياسات الصندوق ذات الصلة، ما لم يطلب أحد الأعضاء خلاف ذلك كتابة. وإن أي التزامات تمويلية يعقدها الصندوق على أساس تلك السُّلْفُ المقدمة على ذمة المساهمات تُعَامَل، لجميع الأغراض، بوصفها جزءا من برنامج عمليات الصندوق قبل سريان مفعول تجديد الموارد.

سادسا- تسديد المساهمات

20-21- المساهمات غير المشروطة

(أ) **تسديد الأقساط.** قوم كل عضو مساهم بسداد مساهمته غير المشروطة دفعة واحدة أو على أقساط حسب حِساب اختياره خلال فترة تجديد الموارد. وما لم يُحدَّد في وثيقة المساهمة، يجوز أن تُسَدَّد أقساط كل مساهمة غير مشروطة بدفعات متساوية أو بمبالغ متزايدة تدريجيا، على ألا تقل قيمة القسط الأول عن 30 في المائة من المساهمة، وقيمة القسط الثاني عن 35 في المائة منها، وأن يغطي القسط الثالث، إن وُجد، المبلغ المتبقي.

(ب) تواريخ السداد

(1) **السداد دفعة واحدة.** تستحق المساهمة المسددة دفعة واحدة في اليوم الستين من دخول وثيقة مساهمة الدولة العضو حيز النفاذ.

(2) **السداد على أقساط.** تُسَدَّد الدفعات على أقساط وفقا للجدول التالي: يستحق سداد القسط الأول بحلول السنة الأولى من اعتماد هذا القرار؛ ويستحق سداد القسط الثاني بحلول السنة الثانية من اعتماد هذا القرار؛ ويستحق سداد أي قسط آخر بحلول السنة الثالثة من اعتماد هذا القرار كحد أقصى. ولكن إذا لم يكن سريان المفعول قد بدأ بحلول السنة الأولى من اعتماد هذا القرار، يستحق القسط الأول في اليوم الستين من دخول وثيقة مساهمة العضو حيز النفاذ؛ ويستحق سداد القسط الثاني بحلول السنة الأولى من تاريخ سريان مفعول تجديد الموارد، ويستحق سداد أي قسط آخر بحلول السنة الثالثة من تاريخ سريان مفعول تجديد الموارد أو في اليوم الأخير من فترة تجديد الموارد، أيهما يأتي أولا.

(ج) **السداد المبكر.** يجوز لأي عضو تسديد مساهمته قبل التواريخ المحددة في الفقرة 20(ب) أعلاه. وللأعضاء الذين يدفعون مساهماتهم الأساسية نقدا وفقا لجدول زمني معجل مقارنة بالجدول الزمني المعياري للحصول في الصندوق الحق في الحصول على خصم أو ائتمان محسوب على أساس الآلية التي يوافق عليها مجلس المحافظين.

(د) **الترتيبات البديلة.** يجوز لرئيس الصندوق، بناء على طلب دولة عضو، أن يوافق على تغيير تواريخ السداد المحددة، أو النسب المئوية أو عدد أقساط المساهمة، على ألا يؤثر ذلك التغيير سلبا على الاحتياجات التشغيلية للصندوق.

21-22- **المساهمات المشروطة.** تُسَدَّد المساهمات المشروطة في غضون 90 يوما من دخول وثيقة مساهمة العضو حيز النفاذ بمجرد أن تصبح المساهمة النسبية غير مشروطة وبما يتفق، حيثما أمكن، مع تواريخ السداد المحددة في الفقرة 20(ب) من هذا القرار. ويقوم العضو الي أودع وثيقة مساهمة مشروطة بإبلاغ الصندوق بحالة الأقساط المشروطة المستحقة على المساهمة في موعد أقصاه 30 يوما من تاريخ السداد السنوي المحدد في الفقرة 20(ب) من هذا القرار.

22-23- عملة السداد

(أ) تُسَدَّد المساهمات بالعملة القابلة للتحويل الحر، وفقا للفقرة 9 من هذا القرار.

الانتماء الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية، من القيمة الكلية للمساهمات الأساسية والمساهمات المناخية الإضافية⁹² المدفوعة، وعنصر المنحة في جميع قروض الشركاء الميسرة، والخصم أو الانتماء الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في القسم ثانياً (المساهمات) من هذا القرار.

(ج) يستمر تخصيص وتوزيع الأصوات الأصلية، وأصوات التجديد الرابع، والتجديد الخامس، والتجديد السادس، والتجديد السابع، والتجديد الثامن، والتجديد التاسع، والتجديد العاشر، والتجديد الحادي عشر، والتجديد الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق بغض النظر عن دخول هذا القرار حيز النفاذ

3-29- **سريان مفعول أصوات تجديد الموارد.** يدخل توزيع أصوات التجديد الرابع عشر للموارد، على النحو المحدد أعلاه، حيز النفاذ بعد ستة أشهر من اعتماد هذا القرار. ويعلن رئيس الصندوق توزيع أصوات عضوية التجديد الرابع عشر للموارد وأصوات المساهمات لكل الدول الأعضاء في الصندوق في موعد أقصاه 15 يوماً من التاريخ المحدد، ويُبلغ مجلس المحافظين بمثل هذه المعلومات في دورته الخمسين.

ثامناً- تعبئة موارد إضافية

28-30- الاقتراض من قبل الصندوق

(أ) **الغرض من الاقتراض.** في حين يقر مجلس المحافظين بأن المساهمات في تجديد الموارد هي المصدر الأساسي لتمويل الصندوق ويجب أن تبقى كذلك، فإنه يرحب بعزم الصندوق على الاستفادة من مجموعة أكثر تنوعاً من الموارد ويدعمه - بما في ذلك القروض من الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التي تدعمها الدول، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات فوق الوطنية والمستثمرين من مؤسسات القطاع الخاص - بموجب إطار الاقتراض المتكامل المنقح خلال فترة تجديد الموارد.

(ب) **إطار الاقتراض المتكامل المنقح.** وافق المجلس التنفيذي على إطار الاقتراض المتكامل المنقح الذي يحدد ركائز نشاط الاقتراض الشامل في الصندوق.

(ج) **أحكام وشروط قروض الشركاء الميسرة.** تُقدّم قروض الشركاء الميسرة وفقاً لأحكام وشروط قروض الشركاء الميسرة المضمنة في الملحق الثالث لتقرير التجديد الرابع عشر للموارد.

(د) **تحديد المسؤولية القانونية.** فيما يتعلق بالفقرتين الفرعيتين (أ) (ب)، يُذكر، تجنباً للشك، أن البند 3 من المادة 3 من اتفاقية إنشاء الصندوق ينص على ما يلي: "لا يعتبر العضو بسبب عضويته مسؤولاً قانوناً عن تصرفات الصندوق أو التزاماته".

29-31- التمويل المشترك والعمليات المتنوعة

(أ) يشجّع المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق، خلال فترة تجديد الموارد، على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور التحفيزي للصندوق في زيادة نسبة التمويل الوطني والدولي الموجه نحو تحسين رفاه السكان الريفيين الفقراء واعتمادهم على الذات، ولتكميل موارد الصندوق باستخدام الخدمات المالية والتقنية للصندوق، بما في ذلك إدارة الموارد والقيام بدور الوصي المؤتمن على تلك الموارد، بما يتفق مع هدف الصندوق ووظائفه. وهذه الأنشطة محورية لدور الصندوق بوصفه مجتمعة لتمويل التنمية المستدامة الذي سيسعى إلى تعزيزه خلال التجديد الرابع عشر للموارد. ولن تُموّل العمليات المرتبطة بتقديم مثل هذه الخدمات المالية من موارد الصندوق.

(ب) في هذا الصدد، يدعو مجلس المحافظين الدول الأعضاء إلى بذل كل الجهود لزيادة مساهماتها الإضافية إلى أقصى حد والنظر في تقديم مساهمات من الأموال التكميلية لدعم الصندوق الاستثماري لبرنامج الصمود الريفي

⁹² بنسبة 50 في المائة وفقاً للفقرة 26 من هذا القرار.

والصندوق الاستئماني للقطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الوكالات الإنمائية الثنائية والوكالات الحكومية الأخرى التابعة لها، أو الدخول في أنواع أخرى من الشراكات المالية مع الصندوق لدعم برنامج عمله الشامل. وستتخذ الإدارة أيضا تدابير لتعبئة التمويل المشترك والموارد التكميلية الأخرى من الدول غير الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف، والجهات الخيرية من أفراد ومؤسسات، والكيانات الأخرى.

تاسعا- تقديم التقارير إلى مجلس المحافظين

32-34- يُقدّم رئيس الصندوق إلى مجلس المحافظين في دورته الحادية والخمسين والدورات اللاحقة تقارير عن وضع الالتزامات والمدفوعات والأمور الأخرى ذات الصلة بتجديد الموارد. وتُقدّم التقارير إلى مجلس المحافظين للعلم.

عاشرا- استعراض المجلس التنفيذي

33-34- يستعرض المجلس التنفيذي دوريا وضع المساهمات في إطار تجديد الموارد، ويتخذ، عند الاقتضاء، إجراءات لتنفيذ أحكام هذا القرار.

34-32- إذا تسبب تأخر سداد المساهمات خلال فترة تجديد الموارد، أو أُنذر بالتسبب في توقف عمليات الصندوق الإقراضية، أو الحيلولة بصورة أخرى دون بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، يجوز لرئيس مجلس المحافظين أن يدعو، بناء على طلب المجلس التنفيذي، إلى عقد اجتماع لهيئة المشاورات وفقا للقرار 240/د-49 (2026) لاستعراض الوضع والنظر في سبل تحقيق الظروف اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الإقراضية أو بلوغ تلك الأهداف بصورة جوهريّة.

حادي عشر- استعراض منتصف المدة

33-35- يُجرى استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ التدابير والإجراءات المشار إليها في تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتُعرض الاستنتاجات التي ينتهي إليها الاستعراض في دورة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس عشر لموارد الصندوق.

المبادئ التوجيهية لتقديم التعهدات، وتعهدات الأعضاء بالمساهمة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أولا- لمحة عامة

- 1- يقدم هذا الملحق توجيهات بشأن عملية التعهد من أجل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ويسجل تعهدات الأعضاء بالمساهمة. وتسجل التعهدات المستلمة في الذيل الثالث من هذا الملحق.
- 2- وخلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيقبل الصندوق مساهمات إضافية من الدول الأعضاء في شكل مساهمات أساسية، ومساهمات مناخية إضافية أساسية، وعنصر المنح من قروض الشركاء الميسرة، والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية. كما تشجع الدول الأعضاء على تقديم أموال تمويلية لدعم المبادرات الأخرى ضمن برنامج العمل الأوسع للصندوق، ولكن فقط بعد زيادة مساهماتها إلى الحد الأقصى في تجديد الموارد.

ثانيا- تقديم تعهد

- 3- التعهد هو الإبلاغ عن نية العضو في المساهمة في تجديد موارد الصندوق. ويمكن الإبلاغ عن التعهدات خطيا من قبل ممثل مفوض للدولة العضو أو الإعلان عنها شفويا في دورة لمجلس محافظي الصندوق، أو مجلسه التنفيذي، أو في دورة لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، أو في اجتماع آخر، يشهده ويوثقه اثنان من كبار موظفي الصندوق.
- 4- ويُدعى الأعضاء للإعلان رسميا عن تعهداتهم للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في دورة التعهدات الرئيسية التي ستعقد خلال الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق يومي 14 و15 ديسمبر/كانون الأول 2026، أو في وقت آخر، ويفضل أن يكون ذلك في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من فترة السنة أشهر التالية لاعتماد قرار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتشجع التعهدات المبكرة للمساعدة على بناء زخم إيجابي من أجل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.
- 5- ومن أجل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، تُشجع الدول الأعضاء على التعهد بالمساهمات التالية للصندوق:
 - (1) **المساهمات الأساسية.** تنشئ حقوق تصويت تتعلق بالمساهمات وتشكل أغلبية موارد الصندوق. وتبقى المساهمات الأساسية خيار الصندوق المفضل للمساهمات في تجديد الموارد، نظرا إلى أنها تضمن استدامة الصندوق في الأجل الطويل وتشكل جوهر حوكمة الصندوق. وينبغي أن يتبع التعهدات بتقديم مساهمات أساسية تقديم وثيقة مساهمة أو الدفع النقدي المباشر.
 - (2) **المساهمات المناخية الإضافية الأساسية.** تُعدّ المساهمات المناخية الإضافية وسيلة إضافية للمساهمة في الموارد الأساسية للصندوق، مع ضمان استخدام جميع هذه الأموال لدعم الاستثمارات المتعلقة بالمناخ. وقد أكدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساهمات المناخية الإضافية تُعتبر تمويلا مناخيا بنسبة 100 في المائة. ويجب أن تتم المساهمات المناخية الإضافية وفقا لشروط أساليب المساهمة في المساهمات المناخية الإضافية الواردة في المذكرة الملحقة بتقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.
 - (3) **قرض الشركاء الميسر.** هو قرض يقدم من قبل دولة عضو أو مؤسسة تدعمها دولة، يشمل عنصر منحة

لفائدة الصندوق. وبالنسبة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستقدم قروض الشركاء الميسرة وفقاً لشروط إطار قروض الشركاء الميسرة الوارد في الملحق الخامس من هذا التقرير والموافق عليه من قبل مجلس المحافظين. ويشمل مصطلح "مؤسسة مدعومة من الدولة" أية مؤسسة أو مؤسسة تمويل إنمائي تملكها أو تسيطر عليها دولة عضو في الصندوق، باستثناء المؤسسات المتعددة الأطراف. ولن يعتبر سوى عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر مساهمة في تجديد الموارد، وبالتالي مؤهلاً للحصول على حقوق التصويت. وسيحتسب عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر باستخدام معدلات الخصم المحددة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وفقاً للمعادلة المتفق عليها والواردة في الملحق الخامس من هذا التقرير. ومن المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة (بشكل مباشر أو من خلال مؤسسة تدعمها الدولة) مساهمات أساسية تساوي 60 في المائة على الأقل من حد أدنى مرجعي لمساهمة المنحة وأن تستهدف إجمالي مساهمة معادلة للمنحة (والتي تشمل مساهمة أساسية وعنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة) إلى الحد الأدنى على الأقل للقيمة المرجعية للمساهمة في المنحة. أما الحد الأدنى من معيار المساهمة في المنح فيجب أن يعادل 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملية المحلية في آخر فترتين سابقتين لتجديد الموارد (بالنسبة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يعني ذلك متوسط المساهمات في كل من التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق). أما الأنواع الأخرى من المساهمات الإضافية، مثل المساهمات المناخية الإضافية، فلا تحتسب من أصل معيار المساهمة في المنح. ووفقاً لإطار قروض الشركاء الميسرة، لن تقبل سوى قروض الشركاء الميسرة التي تبلغ قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي أو أكثر. وينشئ عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة حقوق تصويت بالمبلغ المعادل. ويخصص المبلغ الكامل للأموال المقدمة في شكل قروض الشركاء الميسرة للبلدان المتلقية من الصندوق من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كجزء من الموارد الأساسية للصندوق.

- 6- ويرجى من جميع الدول الأعضاء التي تنظر في تقديم قروض الشركاء الميسرة مناقشة تفاصيل تلك القروض مع إدارة الصندوق قبل انعقاد دورة التعهدات لضمان إيفاء القروض بالمعايير المتفق عليها. وترد في الذيل الثاني من هذا الملحق معلومات إضافية عن التعهد من أجل قروض الشركاء الميسرة.
- 7- كما تشجع الدول الأعضاء على تقديم أموال تكميلية وأنواع أخرى من المساهمات لدعم برنامج العمل الأوسع للصندوق، ولكن فقط بعد زيادة مساهماتها إلى الحد الأقصى في تجديد الموارد. ولا ينشأ عن أشكال المساهمة الأخرى هذه حقوق تصويت، ولن تحتسب من أصل المستوى المستهدف من التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.
- 8- **المساهمات الخاصة.** خلال فترة تجديد الموارد، قد يقبل المجلس التنفيذي، بالنيابة عن الصندوق، مساهمات في موارد الصندوق من دول غير أعضاء أو مصادر أخرى (المساهمات الخاصة).
- 9- **إطار القدرة على تحمل الديون.** لقد أنشأ الصندوق آلية للتمويل المسبق يستند بموجبها التمويل المقدم للبلدان المؤهلة لتلقي المنح إلى التزامات مسبقة من أجل ضمان السداد الكامل لجميع مشروعات إطار القدرة على تحمل الديون الموافق عليها حتى نهاية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وتأمين التمويل المسبق للمنح الجديدة. وستستخدم المساهمات الأساسية للدول الأعضاء للتعويض عن أموال إطار القدرة على تحمل الديون السابقة وتمويل الالتزامات الجديدة. وبالنسبة للدول الأعضاء التي لها تعويضات مستحقة نتيجة لتطبيق إطار القدرة على تحمل الديون في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ستخصص تلك التعويضات من مساهماتها في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وفقاً لقرارات تجديد الموارد ذات الصلة.
- 10- **تعيين المساهمات وأسعار الصرف.** بما يتماشى مع قرار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستعين الدول

الأعضاء مساهماتها بما يلي: (أ) حقوق السحب الخاصة؛ (ب) عملة تستخدم في تقييم حقوق السحب الخاصة؛ أو (ج) عملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر، ولم يشهد العضو معدل تضخم يتجاوز نسبة 10 في المائة سنوياً في المتوسط في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2024 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، كما يحدده الصندوق.

11- أما بالنسبة لسعر الصرف الذي سيطبق، فستقِيم الالتزامات والتعهدات المقدمة على أساس متوسط سعر صرف نهاية الشهر لصندوق النقد الدولي على مدى فترة الستة أشهر السابقة لاعتماد قرار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (1 أبريل/نيسان إلى 30 سبتمبر/أيلول 2026) بين العملات التي ستحوّل إلى الدولار الأمريكي، مع تقريبها إلى العشر الرابع.⁹³

12- **الأصوات الجديدة.** سيجري إنشاء أصوات تجديد موارد جديدة فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية، والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية وعنصر المنح لأي قرض من قروض الشركاء الميسرة المقدمة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وفقاً لشروط قرار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتوزع الأصوات فقط بعد دفع المساهمات.

13- **وثيقة المساهمة.** التعهدات ليست ملزمة وبالتالي ينبغي أن تدعم إما بوثيقة مساهمة أو بدفعة مباشرة بالكامل من الدولة العضو. وتحدد وثيقة المساهمة مبلغ مساهمة الدولة العضو بموجب شروط وأحكام قرار تجديد الموارد وهي ملزمة قانونياً. كما تحدد وثيقة المساهمة شروط المساهمة (فئة المساهمة، وطريقة الدفع، واحتياطي المساهمات، إن وجد، وعدد الأقساط والجدول الزمني).

14- ومن المهم أن تودع الدول الأعضاء وثنائق مساهمتها حتى يبدأ نفاذ عملية تجديد الموارد. ويبدأ نفاذ عملية تجديد الموارد عندما يمثل مكافئ المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي لوثائق المساهمات المودعة لدى الصندوق، أو المدفوعات التي يتلقاها، ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات المستلمة في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من الستة أشهر التي تلي اعتماد قرار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ولا تصبح الموارد في إطار أي عملية تجديد متاحة لعقد الالتزامات إلا نفاذ عملية تجديد الموارد.

15- لمزيد من المعلومات عن المساهمة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يرجى الاتصال بالسيد Ronald Hartman، مدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد (r.hartman@ifad.org) أو فريق تجديد الموارد في الصندوق (replenishment@ifad.org).

⁹³ - تُعرض أسعار الصرف الفعلية التي سيجري تطبيقها في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد في أكتوبر/تشرين الأول 2026.

مسودة خطاب التعهد

السيد رئيس الصندوق،

يسرني أن أبلغكم بأن حكومة [اسم البلد] تعتزم تقديم مساهمة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق:

المساهمة

ستكون المساهمة (اشطب إن كان لا ينطبق):

➤ مساهمة أساسية بقيمة:

[المبلغ بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى]

➤ مساهمة مناخية إضافية أساسية بقيمة:

[المبلغ بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى]

التسديد

ونحن نعتزم (اشطب إن كان لا ينطبق) [تسديد دفعة مسبقة واحدة] [تسديد دفعات مسبقة منفصلة لكل نوع من أنواع المساهمة] [إيداع وثيقة مساهمة تؤكد مبلغ المساهمات، وطريقة الدفع، وعدد الأقساط والجدول الزمني].

قرض الشركاء الميسر (اشطب إن كان لا ينطبق)

وتعتزم حكومة [اسم البلد] أيضا تقديم قرض من قروض الشركاء الميسرة بمبلغ [دولار أمريكي أو عملة أخرى]. وترد التفاصيل في نموذج التعهد المرفق والخاص بقروض الشركاء الميسرة.

مع أطيب التحيات،

التعهد بتقديم قروض الشركاء الميسرة

- 1- **التعهد بتقديم قروض الشركاء الميسرة.** من أجل تيسير التسجيل السريع والدقيق لقروض الشركاء الميسرة، يرجى من الدول الأعضاء التي تعتزم تقديم تعهدات شفوية بشأن قروض الشركاء الميسرة أن تكمل أيضا نموذج التعهد الخاص بقروض الشركاء الميسرة (انظر أدناه).
- 2- **وتشجع الدول الأعضاء على تزويد إدارة الصندوق بنسخة من نموذج التعهد مستكملاً قبل انعقاد الاجتماع الذي سيجري الإعلان عن التعهد خلاله، لا سيما إذا كانت هناك حاجة إلى جدول صرف مخصص.** وسيظل مشروع نموذج التعهد سرياً تماماً حتى تعلنه الدول الأعضاء. ويجوز للدول الأعضاء أيضاً أن تقدم نسخة من نموذج التعهد مستكملاً في الدورة. وسيتمتع على الدول الأعضاء وإدارة الصندوق التحقق من جميع التعهدات المتعلقة بقروض الشركاء الميسرة قبل انتهاء الدورة وتأكيد ما إذا كانت تتماشى مع إطار قروض الشركاء الميسرة. ويتعين على العضو الذي يقدم قرض الشركاء الميسر أن يودع وثيقة مساهمة بمبلغ مساهمته الأساسية قبل الدخول في اتفاقية بشأن قرض الشركاء الميسر مع الصندوق.
- 3- **ويطلب من الدول الأعضاء إعلان تعهداتها بتقديم قروض الشركاء الميسرة باتباع المبادئ التوجيهية التالية واستخدام نموذج التعهد الخاص بقروض الشركاء الميسرة المتاح أدناه:**
 - (1) **عملة قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى عملة قرض الشركاء الميسر. ويقبل الصندوق بالدرجة الأولى قروض الشركاء الميسرة بحقوق السحب الخاصة، والدولار الأمريكي، واليورو، التي تطابق عملة تعيين قروض الصندوق. وبدلاً من ذلك، سيُنظر في قروض الشركاء الميسرة المعينة بالعملات الأخرى لسلة حقوق السحب الخاصة (الين الياباني، والجنه الإسترليني، والرنمينبي الصيني) أو أي عملة أخرى، رهناً بقدرة الصندوق المقدرة على مبادلة هذه القروض بالدولار الأمريكي أو اليورو. وسيستند مكافئ حقوق السحب الخاصة إلى سعر الصرف المرجعي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.
 - (2) **مبلغ قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى إجمالي مبلغ قرض الشركاء الميسر بالعملة المختارة.
 - (3) **فترة السماح لقرض الشركاء الميسر وأجل استحقاقه:** هناك خياران ممكنان للمساهمين. يمكن للمساهمين اختيار قرض الشركاء الميسر مع: (1) فترة سماح مدتها 5 سنوات وأجل استحقاق مدته 25 سنة (5-25)؛ أو (2) فترة سماح مدتها 10 سنوات وأجل استحقاق مدته 40 سنة (10-40). بناء على الطلب، قد ينظر الصندوق في فترات سماح تتراوح بين 5 و10 سنوات.
 - (4) **سعر القسيمة/الفائدة لقرض الشركاء الميسر (بعملة القرض):** يرجى الإشارة إلى سعر الفائدة على قرض الشركاء الميسر بعملة القرض.
 - (5) **فترة سحب قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى عدد السنوات التي سيجري سحب قرض الشركاء الميسر خلالها (سنة أو سنتان أو ثلاث سنوات).
- 4- **وإذا كنت بحاجة إلى مزيد من المساعدة في احتساب تعهدات قروض الشركاء الميسرة، يرجى الاتصال بفرق تجديد الموارد في الصندوق (البريد الإلكتروني: replenishment@ifad.org).**

الصندوق

نموذج التعهدات الخاص بالتجديد الرابع عشر للموارد بشأن

قرض الشركاء الميسر

لا يُستكمل إلا إذا كان ينطبق

- | | |
|---|--|
| <input style="width: 90%;" type="text"/>
أدخل العملة | 1- عملة قرض الشركاء الميسر |
| <input style="width: 90%;" type="text"/>
أدخل المبلغ (بالملايين) | 2- مبلغ قرض الشركاء الميسر |
| <input style="width: 90%;" type="text"/>
أدخل إما 5-25 أو 10-40 | 3- فترة السماح لقرض الشركاء الميسر وأجل استحقاقه |
| <input style="width: 90%;" type="text"/>
أدخل السعر | 4- سعر القسيمة/الفائدة لقرض الشركاء الميسر بعملة القرض |
| <input style="width: 90%;" type="text"/>
أدخل سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات | 5- فترة سحب قرض الشركاء الميسر بالسنوات |